



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المصارف والتأمين

دور إدارة المخاطر في تقييم أداء المصارف وأهميتها

"دراسة تطبيقية على المصارف السورية"

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالبة:
صفاء نديم نبيعة

مشرف مساعد الدكتور:
أحمد العلي

إشراف الدكتور:
رغيد قصوغة

دمشق 2015



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

تم إجراء التعديلات المطلوبة على رسالة الماجستير التي ناقشتها الطالبة: صفاء
نديم نبیعة

والمعونة بـ:

دور إدارة المخاطر في تقييم أداء المصارف وأهميتها - دراسة تطبيقية على
المصارف السورية

وذلك من قبل السادة أعضاء لجنة الحكم على الرسالة:

اسم عضو اللجنة	التوقيع
د. أكرم الحوراني (عضواً) الأستاذ في قسم التمويل والمصارف	
د. عبد الرزاق حساني (عضواً) الأستاذ المساعد في قسم التمويل والمصارف	
د. رغيد قصوعة (عضواً ومشرفاً) المدرس في قسم التمويل والمصارف	

وقد تمت المناقشة العلنية لرسالة الماجستير بتاريخ 2015/7/15

الإهداء

إلى وطني المجروح: لدمائك وشهدائك الأبرارأنتمي

إلى أمي وأبي: لرضاكما ودعائكما أنحني

إلى أساتذتي: بعلمكم وأخلاقكم أفقدي

إلى زوجي وابنتي وابني: بتضحيتكم وصبركم أرتقي

إلى إخوتي وأقاربي: اشتقتم وترقبتم فهذه هديتي

إلى أصدقائي وزملائي: لتشجيعكم وحبكم كل تقدير

لكم جميعاً: مع خالص شكري واحترامي

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على معلم البشرية وهاديها محمد رسول الله، وآله وأصحابه الميامين، ومن تبعهم بالحسنى إلى يوم الدين.

بدايةً أشكر الله سبحانه وتعالى الذي مَنَّ عَلَيَّ وأعطاني العزم والإرادة لإكمال هذه الرسالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور المشرف رغيد قصوعة، وإلى الدكتور أحمد العلي المشرف المساعد، لتفضلهما قبول الإشراف على هذه الرسالة، ولما قدموه من معلومات قيمة ساهمت في إتمامها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة الحكم المحترمين على تفضلهم بالموافقة على تحكيم هذه الرسالة، ولما بذلوه من جهد ووقت في قراءتها، وعلى ما سيقدمونه من توجيهات، وملاحظات علمية قيّمة، ستسهم في إثرائها ورفع قيمتها العلمية.

والشكر موصول إلى كلية الاقتصاد في جامعة دمشق لما قدمته وتقدمه لطلابها.

والله وليّ التوفيق

الباحثة

فهرس المحتويات	
رقم الصفحة	الموضوع
I	الإطار العام للدراسة:
ت	فهرس المحتويات.
خ	قائمة الجداول.
ذ	قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية.
I	المقدمة.
II	مشكلة البحث.
III	أهمية البحث.
IV	أهداف البحث.
IV	فرضيات البحث.
V	منهج البحث.
V	محددات البحث.
VI	أدوات البحث.
VI	الدراسات السابقة.
IX	مجتمع وعينة البحث.
1	الفصل الأول: إدارة المخاطر المصرفية
2	المبحث الأول: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر المصرفية
2	1. مفهوم المخاطر المصرفية.
3	2. العوامل المؤثرة على المخاطر.
4	3. نشأة إدارة المخاطر ومفهومها.
6	4. أساليب وإستراتيجيات إدارة المخاطر.
7	5. أهمية وأهداف إدارة المخاطر.
10	6. أسس إدارة المخاطر.

15	المبحث الثاني: المبادلة بين العائد والمخاطرة في العمليات المصرفية
15	1. مفهوم العائد وعلاقته بالمخاطر.
17	2. مداخل تخصيص الموارد المالية.
19	1.2: مدخل مجمع الأموال.
22	2.2: مدخل التخصيص المعدل.
23	3.2: مدخل بحوث العمليات.
23	3. صور المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام.
29	المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وأدوات التحوط منها.
29	1. المخاطر الائتمانية.
30	1.1: أهم مقاييس مخاطر الائتمان.
31	2.1: أساليب إدارة المخاطر الائتمانية.
32	3.1: معايير التحليل الائتماني.
36	2. مخاطر السيولة.
37	1.2: أهم مقاييس مخاطر السيولة.
37	2.2: إستراتيجيات إدارة مخاطر السيولة المصرفية.
37	1: إستراتيجية الاعتماد على الموجودات (إدارة الموجودات).
38	2: إستراتيجية الاعتماد على السيولة المقترضة (إدارة المطلوبات).
39	3: الإستراتيجية المتوازنة في إدارة السيولة (إدارة الموجودات والمطلوبات)
40	3. مخاطر السوق.
40	1.3: مخاطر سعر الفائدة.
42	1.1. إدارة فجوة حساسية الفائدة.
44	4. المخاطر التشغيلية.
46	1.4: أهم مقاييس إدارة المخاطر التشغيلية.
46	2.4: أنواع المخاطر التشغيلية.
48	الفصل الثاني: تقييم أداء المصارف

49	المبحث الأول: الرقابة على أنشطة المصارف
49	1. مفهوم الرقابة المصرفية.
51	2. أهمية الرقابة المصرفية.
52	3. أهداف الرقابة المصرفية.
53	4. أنواع الرقابة المصرفية.
53	1.4: الرقابة الداخلية (الرقابة الذاتية)
54	2.4: رقابة السلطات النقدية (المصرف المركزي)
58	3.4: الرقابة الخارجية.
60	5. أساليب الرقابة المصرفية المتطورة.
62	المبحث الثاني: أدوات التقييم ومتابعة الأداء في المصارف.
62	1. مفهوم تقييم الأداء المصرفي.
65	2. الأسس العامة لتقييم الأداء.
67	3. أهمية تقييم أداء المصارف.
68	4. دور المعلومات في عملية الرقابة وتقييم الأداء في المصارف.
69	5. أهمية عملية الرقابة وتقييم الأداء في المصارف.
71	6. مقومات نظام الرقابة وتقييم الأداء في المصارف.
73	7. أدوات ونماذج قياس أداء المصارف.
74	1.7: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).
75	2.7: نموذج تصنيف السمات المعروف باسم CAMELS.
82	3.7: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA.
84	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة
85	المبحث الأول: عينة ونموذج الدراسة.
88	1. دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها.
97	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات.
97	1. اختبار الفرضيات والتوصل إلى نماذج الانحدار

97	1: المصرف الدولي للتجارة والتمويل.
101	2: مصرف بيلوس.
104	3: مصرف عودة.
107	4: مصرف سوريا والمهجر.
110	5: المصرف العربي.
115	6: مصرف بيمو السعودي الفرنسي.
121	النتائج والتوصيات
121	1. نتائج اختبار الفرضيات.
122	2. التوصيات.
124	قائمة المراجع.

قائمة الجداول		
رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
78	التصنيفات المركبة ودلالة كل منها	1
81	التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف	2
86	المصارف السورية الخاصة	3
88	متغيرات الدراسة، طريقة قياسها	4
89	العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة	5
91	مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة	6
93	مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة	7
95	مخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة	8
98	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	9
99	جدول المقاييس الإحصائية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	10
99	معاملات الارتباط للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	11
100	تحليل التباين للمصرف الدولي للتجارة والتمويل	12
101	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 لمصرف بيبيلوس	13
102	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف بيبيلوس	14
103	معاملات الارتباط لمصرف بيبيلوس	15
103	تحليل التباين لمصرف بيبيلوس	16
104	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 لمصرف عودة	17
105	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف عودة	18
106	معاملات الارتباط لمصرف عودة	19
106	تحليل التباين لمصرف عودة	20

107	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 لمصرف سوريا والمهجر	21
108	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف عودة	22
109	معاملات الارتباط لمصرف عودة	23
109	تحليل التباين لمصرف عودة	24
110	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 للمصرف العربي	25
111	جدول المقاييس الإحصائية للمصرف العربي	26
112	معاملات الارتباط للمصرف العربي	27
112	تحليل التباين للمصرف العربي	28
113	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف عودة وفق نموذج الانحدار البسيط	29
114	معاملات الارتباط لمصرف عودة وفق نموذج الانحدار البسيط	30
114	تحليل التباين لمصرف عودة وفق نموذج الانحدار البسيط	31
115	مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014 لمصرف بيمو السعودي الفرنسي	32
116	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي	33
117	معاملات الارتباط لمصرف بيمو السعودي الفرنسي	34
117	تحليل التباين لمصرف بيمو السعودي الفرنسي	35
118	جدول المقاييس الإحصائية لمصرف بيمو السعودي الفرنسي وفق نموذج الانحدار البسيط	36
119	معاملات الارتباط لمصرف بيمو السعودي الفرنسي وفق نموذج الانحدار البسيط	37
119	تحليل التباين لمصرف بيمو السعودي الفرنسي وفق نموذج الانحدار البسيط	38

قائمة الأشكال والرسوم التوضيحية		
رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
9	المراحل العملية لإدارة المخاطر	1
17	العلاقة بين العائد والمخاطرة	2
18	أهداف عملية التخصيص	3
19	مجمع الأموال في المصرف	4
22	مدخل التخصيص المعدل	5
26	المخاطر التي يتعرض لها المصرف	6
69	دور المعلومات في عملية الرقابة	7
90	المخطط البياني لمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة	8
92	المخطط البياني لمخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة	9
94	المخطط البياني لمخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة	10
96	المخطط البياني لمخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة	11

الإطار العام للدراسة

The General framework for the study

١ المقدمة Introduction:

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة. والمصارف في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وكلما نما واتسع هذا النشاط زادت تبعاً لذلك حسابات المصارف، ويصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، وفي تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

ويذكر أن التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الالكترونية والأموال الالكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سمته المنافسة الشديدة. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة.

ويُعد تقييم أداء المصارف عملية ضرورية وملحة، لما يشهده هذا القطاع المصرفي من تحولات وإصلاحات، تمثلت بالعديد من القوانين والقرارات. والمعروف بأن الأداء في المصارف يتأثر بشكل كبير بالمخاطر المالية المحتملة وطرق مواجهتها من خلال توصيفها بشكل دقيق، ووضع أسس لقياس مستوياتها، وكذلك متابعتها ومراقبتها.

ويهدف البحث إلى دراسة أثر المخاطر المالية على الأداء المصرفي. ولتحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، سنتناول مشكلة الدراسة ومنهجية البحث والمتغيرات الأساسية المتمثلة بمؤشر تقييم الأداء ومؤشرات المخاطر المالية المدروسة، ثم القيام بتحليل تلك المتغيرات واختبار الفرضيات للوصول إلى الاستنتاجات واقتراح أهم التوصيات.

٢ أهمية البحث The Importance of Research:

تتجلى أهمية البحث من قيمة الموضوع نفسه، والذي يعنى بتقييم وتحليل العلاقة بين المخاطر المالية في المصارف وربحياتها، وبالتالي يتوقع أن تساهم هذه الدراسة في تطوير المفهوم العام للمخاطر في الصناعة المصرفية السورية، من خلال الاعتماد على النظريات ذات الصلة (نظرية إدارة المخاطر)، بالإضافة إلى تطوير نموذج يساعد في قياس مستوى مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، الأمر الذي يُمكن الجهات المعنية في هذه المؤسسات من الاستفادة منه في اتخاذ قراراتها. لذلك يمكن القول بأن أهمية هذا البحث تكمن في:

- ١ تحليل المخاطر التي تواجهها المصارف.
- ٢ معرفة الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها.
- ٣ التمكن من التنبؤ بالمخاطر وذلك لتقليل حدتها وتأثيرها على أداء المصارف من خلال أحدث التقنيات المتوفرة في هذا المجال.

٣ أهداف البحث Research Purposes:

يهدف البحث بصفة أساسية إلى إظهار دور وأهمية إدارة المخاطر في تقييم المصارف حيث أن تحسين مستوى الأداء من أهم الأهداف التي ينبغي للمصارف أن تسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وبنتيجة ذلك فإن هذه الدراسة تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة أثر المخاطر المالية على أداء المصارف وذلك من خلال:

- ١ دراسة ماهية المخاطر المصرفية وأهمية إدارتها.

- ٢- الوقوف عند أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وأساليب إدارتها.
- ٣- دراسة أدوات التقييم ومتابعة الأداء في المصارف.
- ٤- المساعدة في ترشيد قرارات مدراء المخاطر في المصارف السورية، من تقييم وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة وتقديم الوصفة المناسبة لعلاج أي مخاطرة يمكن أن تتعرض لها مؤسساتهم.

٤ مشكلة البحث :Research Problem Definition

واجهت المصارف مشاكل كبيرة جراء المخاطر التي ترافق عملياتها المصرفية، فتسببت في اختلال ميزانيات الكثير منها، ووقوعها في أزمات مالية عسيرة انتهت بإفلاس وتصفية العديد منها. وبرز في الفترة الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع المصرفي نتيجة التوسع في تقديم الخدمات المصرفية، إضافة إلى الثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال، وزيادة الرقابة الدولية على أعمال المصارف.

إزاء تلك التحديات كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية لتحقيق أقصى حد ممكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة المصرفية بشكل عام، ففي مرحلة أولى اقتصر المفهوم التقليدي للرقابة المصرفية على رقابة وضع المصرف في لحظة زمنية معينة من خلال دراسة القوائم المالية للمصارف، والتحقق من مدى التزام تلك المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وفي مرحلة ثانية انتقل مفهوم الرقابة المصرفية للوقوف على التغيرات الحاصلة في الأوضاع المالية للمصارف، وذلك لكشف التدهور الحاصل فيها في وقت مبكر، ولم يتوقف مفهوم الرقابة المصرفية عند هذه المرحلة فقط، وذلك نظراً لتطور الأنشطة المصرفية المختلفة وتزايد المخاطر الناجمة عنها، الأمر الذي أدى إلى تطور مفهوم الرقابة المصرفية ليشمل مفهوماً أوسع، وهو نظام "إدارة المخاطر" التي تعتبر بمثابة تطوير لأهداف الرقابة الميدانية. فكما ذكرنا سابقاً، بأن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهو العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ويذكر أنه كلما كان الواقع المصرفي سليماً كلما دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد، مشكلاً

عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال، لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ويتمثل الهدف الأساسي للمؤسسات المالية بتعظيم الأرباح وزيادة ثروة المساهمين عبر إدارة فعّالة وكفاءة للمخاطر المالية. وبالاعتماد على نظرية إدارة المخاطر المالية وآلية تطبيقها في المصارف ترى الباحثة أنه من الضروري توضيح أدوات وطرق إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك بناء وتطوير نموذج يساعد في قراءة وتحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة.

وتأسيساً على ذلك، يمكننا صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال المحوري التالي:

كيف يمكن تقييم وتحليل العلاقة بين الربحية وبين المخاطر المالية المرتبطة بنشاط المصرف؟

٥ فرضيات البحث Hypothesis:

يعتمد البحث على إثبات فرضية أساسية هي أنه:

"هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته للمخاطر المالية"، وينبثق عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي:

الفرضية الأولى: هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته للمخاطر الائتمانية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر السيولة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة.

٦ منهج البحث :Research Methodology

تحقيقاً لأهداف البحث قامت الباحثة بإتباع الإحصاء الوصفي وذلك من خلال:

- 1_ الرجوع إلى الكتب والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن المصارف التجارية وإدارة المخاطر من حيث المفهوم والنظريات، وكافة النقاط ذات العلاقة بالبحث، بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مصرف سورية المركزي ومجلس النقد والتسليف، وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.
- 2_ الاستناد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) للمصارف التجارية عينة الدراسة وتحليلها، وجمع البيانات التي نحتاجها في الدراسة التحليلية لقياس المتغيرات الداعمة لاختبار الفرضيات.
- 3_ استخدام برنامج Excel والبرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package For Social Sciences) "حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية" لاختبار فرضيات البحث من أجل التوصل إلى الإجابة على سؤال البحث المطروح.

٧ محددات البحث :determinants of Search

- ١ -حداثة المصارف الخاصة في سورية، ولذلك لم يتم إدخال كافة المصارف الخاصة السورية في الدراسة، وتم الاعتماد على عينة منها مكونة من المصارف الأقدم في السوق السورية وهي مصرف سورية والمهجر، والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف عودة، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف العربي، مصرف بيلوس.
- ٢ -صعوبة الحصول على بعض البيانات اللازمة لحساب إدارة مخاطر التشغيل كعدد العمال، الأمر الذي حال دون حسابها.
- ٣ -اقتصار السلسلة الزمنية المدروسة على الفترة من عام 2006-2014 بسبب الأزمة وعدم وضوح سياسة تقييم الموجودات المتبعة في المصارف.

٨ الدراسات السابقة Literature Review:

حاولت هذه الدراسة تناول دور وأهمية إدارة المخاطر في تقييم المصارف التجارية، وذلك من خلال تقييم وتحليل العلاقة بين المخاطر المالية في المصارف وربحياتها، وبغرض دعم و تعزيز هذه الدراسة، لابد من استعراض ما جاءت به الدراسات السابقة من قضايا ومفاهيم جديدة يمكننا الاستفادة منها في جوانب وأبعاد هذه الدراسة المختلفة، ومن بين هذه الدراسات:

أولاً الدراسات باللغة الانكليزية English studies:

- ١ -دراسة (Angbazo, L)، 1997^١: والتي اختبرت بشكل تطبيقي العلاقة بين مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الأساس، وكذلك مخاطر العمليات والأنشطة خارج الميزانية، وبين ربحية عينة من المصارف الأمريكية للفترة الممتدة من 1989-1996. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من مخاطر الأساس، ومخاطر العمليات خارج الميزانية، وكذلك مؤشر الرفع المالي وبين ربحية المصرف.
- ٢ -دراسة (Fauziah Hanim Tafri&،) 2009^٢: قامت الدراسة باختبار العلاقة بين المخاطر المالية والربحية لمجموعة من المصارف التجارية الماليزية، للفترة الممتدة ما بين 1996-2005، حيث تم قياس الربحية المصرفية من خلال العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، بينما تم التعبير عن المخاطر المالية بمخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة وكذلك مخاطر السيولة. واستنتجت هذه الدراسة أن العلاقة ضعيفة بين مخاطر سعر الفائدة والعائد على حقوق الملكية، وبالمقابل كانت هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعائد على الأصول.

- ٣ -دراسة (Horst Gisher et al)، 2003^٣: والتي اختبرت العلاقة بين مخاطر أسعار الفائدة والربحية، وذلك بالنسبة لمصارف دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)^٤، وذلك للفترة

¹ Angbazo, L. 1997. Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest- Risk, and Off-Balance Sheet Banking. Journal of Banking and Finance, 21: 55-87.

² Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, (2009), The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005, World Academy of Science, Engineering and Technology, 54, PP. 1672-1686.

³ Horst Gisher and D. Johannes Juttner, (2003) , Global Competition, fee Income and Interest Rate Margin of Banks, none, Copenhagen. PP.1-34.

⁴ Australia, Austria, Belgium, Canad, Denmark, Finland, France, Germany, Italy, Japan, Netherlands, NZ, Portugal, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, United Kingdom, Us

الممتدة ما بين 1993 إلى 1998، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر في إدارة الأصول، وتؤدي إلى نتائج عكسية، بحيث أن زيادة أسعار الفائدة الدائنة، ولو بنسبة صغيرة، تؤدي إلى انخفاض في العائد على الأصول.

٤ دراسة (Hutchison. D et al)، 2006¹: قامت هذه الدراسة بدراسة العلاقة السببية بين هيكل رأس المال، ممثلاً بنسبة الرفع المالي، والربحية ممثلة بالعائد على حقوق الملكية على مجموعة من المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية عن فترتين: 1983-1989 و من عام 1996-2002. وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة موجبة وقوية بين الرفع المالي والعائد على حقوق الملكية.

ثانياً الدراسات باللغة العربية Arab Studies:

- ١ دراسة (قريشي، محمد)، 2004^٢: أظهرت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين ربحية المصارف (ممثلاً بالعائد على حقوق الملكية) وبين كل المخاطر المصرفية المتمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر التشغيل.
- ٢ دراسة (العزكي، زيد)، 2010^٣: حيث هدفت إلى التعرف على أثر المخاطر المصرفية، والمتمثلة في مخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة (1999 - 2008). وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للمخاطر المصرفية على ربحية المصارف التجارية اليمنية على مستوى كل مصرف على حده، وعلى مستوى المصارف مجتمعة وبنسب متفاوتة. كما أظهرت الدراسة أنه لا يوجد أثر لمخاطر رأس المال على ربحية المصارف

¹ Horst Gisher and D. Johannes Juttner, (2003), Global Competition, fee Income and Interest Rate Margin of Banks, none, Copenhagen. PP.1-34.

^٢ قريشي، محمد جموعي، (2004) تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، ص 89-95، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة ورقلة، الجزائر.

^٣ العزكي، زيد أحمد محمد، (2010)، أثر المخاطر المصرفية على ربحية البنوك التجارية اليمنية لفترة 1999-2008، كلية المال والأعمال، جامعة آل البيت.

اليمنية الأخرى، وبالنسبة لمخاطر الائتمان فإن انخفاضها يؤدي إلى زيادة ربحية بعض المصارف ضمن العينة، وزيادتها تؤدي إلى زيادة الربحية لدى البعض الآخر، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن زيادة مخاطر سعر الفائدة تؤدي إلى ارتفاع ربحية البنك الأهلي اليمني، بينما تؤدي زيادة مخاطر السيولة إلى ارتفاع ربحية بنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت. وفي ما يخص نتائج اختبار الفرضيات على مستوى البنوك التجارية مجتمعة فقد أظهرت النتائج بوجود أثر لمخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة على ربحية البنوك، بينما لا يوجد أثر للمخاطر المصرفية الأخرى.

٣ دراسة (العلي، أحمد)^١: هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر المصرفية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومؤشر مخاطر رأس المال على ربحية المصارف التجارية السورية، والمتمثل بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2006 - 2010). وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، وعلاقة سلبية ضعيفة بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان، وعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين العائد على حقوق الملكية ومؤشر مخاطر رأس المال.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد استعراض ما أمكن من الدراسات السابقة، فإننا نستخلص أن موضوع إدارة المخاطر المصرفية في سورية لم يلق الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين. وعيه فإن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على البيئة المصرفية السورية، وكذلك استخدام الأساليب الإحصائية المتقدمة لمعالجة البيانات واختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم بناء نموذج يربط هذه المتغيرات ببعضها وفق الدراسة الزمنية.

^١العلي، أحمد، "أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية" جامعة دمشق، سورية.

٩ مجتمع وعينة البحث :Society and the research sample

مجتمع الدراسة: وفقاً لأهداف الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية السورية التي يتم تداول أسهمها في بورصة دمشق للأوراق المالية. وقد تم تحديد إطار المجتمع على أساس المصارف الواردة في موقع هيئة الأسواق والأوراق المالية.

عينة الدراسة: تقتضي أهداف الدراسة أن يتم اختيار العينة في ضوء الشرط التالي:

أن تتوفر البيانات المالية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة عن المصرف في سلسلة زمنية متصلة. وبالاعتماد على موقع الهيئة وموقع مصرف سورية المركزي، قامت الباحثة بمراجعة مجتمع الدراسة وفحص جميع المصارف في ضوء هذا الشرط، فبلغ عدد المصارف التي تمثل عينة الدراسة (6) مصارف فقط، وهي التي توافرت عنها سلسلة زمنية "متصلة" تغطي (6) سنوات خلال الفترة الزمنية من (2006) إلى (2011)، وهي الفترة الزمنية التي استطاعت الباحثة تجميع بيانات متتالية وكاملة، عن مصارف الدراسة، حيث لم تحقق أي فترة زمنية أكبر عدد ممكن من المصارف، في ضوء شروط اختيار عينة الدراسة، إلا هذه الفترة. وهذه المصارف هي: المصرف العربي - سورية، مصرف بيبيلوس - سورية، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة - سورية.

الفصل الأول:

إدارة المخاطر المصرفية

مقدمة:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل التطورات المالية، واتساع نطاق المنافسة بين المصارف، بالإضافة إلى استخدام أدوات وأساليب مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية.

لذلك عمدت الباحثة إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث و جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني: المبادلة بين العائد والمخاطرة في العمليات المصرفية

المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وأساليب إدارتها

المبحث الأول: مفهوم وأهمية إدارة المخاطر المصرفية

❖ تمهيد:

تتصاعد المخاطر التي تواجه الصناعة المصرفية يوماً بعد يوم. حيث شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملموساً في نوع وحجم هذه المخاطر، إلى درجة أدت إلى العديد من الأزمات المصرفية والمالية. لذلك بدأت معظم المصارف بانتهاج سياسات محددة لإدارة هذه المخاطر، واستحداث إدارات متخصصة هدفها التحكم بدرجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال المصرف على اختلاف أنواعها.

عمدت الباحثة إلى إلقاء الضوء على موضوع المخاطر من خلال توضيح مفهوم المخاطر المصرفية، والعوامل المؤثرة على هذه المخاطر، ومن ثم توضيح مفهوم إدارة المخاطر، وأساليب استراتيجيات إدارة المخاطر، وأهمية وأهداف إدارة المخاطر، وأسس إدارة المخاطر.

1: مفهوم المخاطر المصرفية:

هنالك العديد من المفاهيم والتعاريف المتداولة للمخاطر والتي تختلف حسب وجهة نظر قائلها، وأصبح التعريف يعكس وجهة نظر المؤلف. وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR Financial Services Roundtable) على أنها "احتمال حصول الخسارة، إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر، من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق أهدافه وغاياته، لأن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".¹

وعرفها معهد المدققين الداخليين (IIA Institute Of Internal Auditor) على أنها "مفهوم يستخدم لقياس حالات عدم التأكد في عمليات التشغيل، والتي تؤثر على قدرة المؤسسة

¹Financial Services Roundtable, June1999,"Guiding Principles In Risk Management For U.S Commercial Banks", Report of the Subcommittee and Working Group On Risk Management Principles, P5.

في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً، فإذا كان الأثر سلبياً يطلق عليه خطر (تهديد) (Threat)، وإذا كان إيجابياً يطلق عليه فرصة Opportunities¹.

وعرفها (Dorfman) على أنها: "احتمالية التعرض إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها نتيجة تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين (الاختلاف بين العائد الفعلي والعائد المتوقع)"².

وعرفها (التميمي) بـ "مصادر احتمالات وقوع مشكلة ما تؤثر على الوضع التشغيلي أو المالي أو الوضع المعنوي للمصرف"³.

يتضح لنا بعد استعراض هذه المفاهيم المتعددة لمصطلح المخاطر أنها جميعاً تشترك في التعبير عن حالة عدم الاستقرار التي تعترض أعمال المؤسسات المالية ومنها المصرف، وبالتالي الآثار السلبية الناجمة عن هذه المخاطر.

لذلك، يمكننا ومن جملة ما سبق التوصل إلى تعريف للمخاطر المصرفية، وذلك من وجهة نظر الباحثة بأنها: جميع الأحداث التي قد تؤدي إلى منع أو إعاقة المصرف من تحقيق أهدافه، وتعظيم أداؤه، وذلك عن طريق استغلال أي تهديد أو خلل، سواء في الموقف المالي للمصرف أو في كفاءة الجهاز التشغيلي أو في الوضعية التنافسية.

2: العوامل المؤثرة في المخاطر⁴:

1. التطور التكنولوجي للمعلومات المؤثر إيجابياً في قياس وإدارة المخاطر المصرفية.
2. أدت المنافسة مابين المصارف إلى وجود مخاطر ائتمانية على الإدارة وعلى الدخل لأنها تضيق الهوامش الربحية لحدود قصيرة.
3. القيود التي تفرضها البنوك المركزية على عمل المصارف، كتحديد نسبة السيولة القانونية وملاءمة رأس المال، وتكوين المخصصات لمواجهة الخسائر في القروض وهذه تؤثر إيجابياً في المخاطر (تخفيضها).

¹ Namee, David Mc, 1998, "Business Risk Assessment", The Institute Of Internal Auditor USA, 7-9.

² Dorfman, Mark S, 1998, "Introduction to Risk Management and Insurance", 6TH ED, perentice Hall, p15.
³ التميمي، يونس إبراهيم، "مادة التدقيق والرقابة في المصارف الإسلامية"، مذكرة غير منشورة، معهد الدراسات المصرفية، ص29.

⁴ عقل، مفلح، 1999، "مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها" وجهات نظر مصرفية، عمان، ص 260 – 261.

٤. ابتداء المصارف لأدوات التغطية المستقبلية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية والتي بدأت تعاني من التذبذبات في أسعار الصرف، غير أن هذه الأدوات تحمل في طياتها أنواع أخرى من المخاطر مثل مخاطر التسعير ومخاطر سعر الفائدة.

3: نشأة إدارة المخاطر ومفهومها:

قبل القيام بتوضيح مفهوم إدارة المخاطر لابد من الوقوف قليلاً على نشأة هذه الإدارة كأحد أنواع فنون الإدارة، مثل إدارة الوقت وإدارة الأعمال.

فخلال خمسينيات القرن الماضي كان التوجه الأساسي من دراسة المخاطر هو عمليات حسابية بحتة من خلال تطبيق نظرية الاحتمالات لمحاولة توقع كيف تتجح الشركات في ظل تقلبات الأسواق، لكن هذا التصور لم يدم كثيراً خصوصاً في الولايات المتحدة، فمع بزوغ عقد السبعينيات والتأثر بزيادة معدل تقلبات الاقتصاد وأزمة النفط أصبح التوجه أعمق من ذي قبل لتقييم المخاطر، وذلك من أجل قياس معدل المخاطر على مستوى الدول وتأثيرها في الشركات الغربية. لكن مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، ورغبة من الشركات في تقليل تكاليفها، وإيماناً منها بقدرتها على تحمل مسؤولية المخاطر، قامت هذه الشركات بوضع إجراءات وقائية إضافية لتقليل تكاليف أقساط التأمين المرهقة على بنود ميزانيتها التي تحتل رقماً ضخماً من جدول نفقاتها. إن هذه الرغبة الحقيقية والسلمية في فهم المخاطر قاد ت بعض الشركات والمنشآت لإيجاد وتأسيس وتبني إدارة للمخاطر في الهيكل التنظيمي عوضاً عن إدارة التأمين القائمة في ذلك الوقت. حيث نمت هذه الإدارة (إدارة المخاطر) في العقد الأخير وأصبحت ذات أهمية قصوى وجدوى اقتصادية، والدليل على ذلك تطورها السريع وتطبيقها وتعميمها بشكل واسع في الشركات المالية العالمية. واليوم لا نبالغ إذا قلنا: أن تقييم المخاطر أصبح عنصراً أساسياً لجميع نماذج اتخاذ القرار في كل المنشآت العريقة والكبيرة المالية منها أو غير المالية، ويندر أن تجد اليوم لدى الشركات ذات السمعة العالمية استبعاداً وتهميشاً لإدارة المخاطر، أو على الأقل عدم فهم كامل لها، كما أن ضوابط المخاطر أصبح ينظر إليها على أنها عنصر ضروري لمراقبة وضمان ثبات واستمرارية حياة المنشآت¹.

¹ http://www.aleqt.com/2008/04/30/article_139119.html.

وفيما يخص القطاع المصرفي تحديداً فإن تزايد المخاطر التي تتعرض لها المصارف وخصوصاً بعد ازدياد سرعة العولمة المالية، وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة، وانخراطها بالأسواق المالية، إضافة إلى العوامل الداخلية (سوء الإدارة، ضعف الرقابة) والخارجية (ترتبط بالاقتصاد الوطني والعالمي) التي تؤدي إلى الأزمات المصرفية، شكل دافعاً (Motive) قوياً لوجود إدارة متخصصة تعنى بالمخاطر المصرفية وتدرس أسبابها، وتعمل على وضع النماذج الكفيلة بمعالجة هذه المخاطر (Risk Models)، والممارسات التي يجب أن تتخذها الإدارة في ظل هذه المخاطر¹.

هذه الإدارة التي اصطلح على تسميتها بـ " إدارة المخاطر"، وهي مصطلح مرادف لمصطلح المخاطر، حيث لا تذكر المخاطر إلا وتذكر معها ضرورة إدارتها ومراقبتها. وإذا ما أردنا أن نعرف إدارة المخاطر، ونوضح مفهومها، نجد أن المفاهيم التي تناولتها تعددت، وذلك نتيجة طبيعية لتعدد المفاهيم التي تناولت المخاطر، وفيما يلي أهم هذه المفاهيم:

ـ "كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن"².

ـ "نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها، ودعم قياسها وتخفيف آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية"³.

ـ "القبول المدروس للمخاطر من أجل تحقيق العوائد. وتتضمن اتخاذ القرارات الخاصة بموضوع الموازنة بين المخاطر والعائد، واستخدام أدوات مختلفة لتحقيق نسب مرضية من العوائد المرجحة بالمخاطر"⁴.

¹ <http://www.referenceforbusiness.com/management/Pr-Sa/Risk-Management>.

² الحلفي، عبد الجبار، 2007، "أسلوب إدارة المخاطر في المصارف العراقية"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.

³ خان، طارق الله وأحمد، حبيب، 2003، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، جدة، مكتبة الملك فهد الوطنية، ص27.

⁴ طوقان، أمية، 2003، "التحكم المؤسسي"، كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك، ملحق رقم (1)، البنك المركزي الأردني، ص29.

ـمنهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة، وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة، أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"¹.

ـجميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للمصرف، وأنها تعمل على تحقيق العائد الأمثل وبالتالي تقليل أو تصغير المستوى المطلق للمخاطر"².

ـفن تقييم وتدبير المخاطر، لضمان إنجاز الأهداف ضمن المستويات المحددة"³.

ويمكننا بالاستناد إلى ما سبق التوصل إلى تعريف لإدارة المخاطر المصرفية، وذلك من وجهة نظر الباحثة بأنها: مجموعة شاملة من الأساليب والتقنيات الموجهة لتهيئة البيئة الملائمة للتعامل مع المخاطر، وذلك من خلال تحديد هويتها، ووضع الوسائل والترتيبات المناسبة للتخلص منها، أو لنقلها أو مشاركتها للتخفيف من آثارها على المراكز المالية للمصرف ما.

4: أساليب وإستراتيجيات إدارة المخاطر:

إن المقصود بالإستراتيجيات: هو الإجراءات المتبعة للرد على المخاطر، وتتناول تحديد الخطوات التي ستتبعها المخاطرة عند حدوثها، وتحديد مسؤولية الوحدات (الأقسام) عن تنفيذ خطة الرد على المخاطر عند الحدوث⁴. وهناك عدة إستراتيجيات متعارف عليها يمكن إتباعها للتخفيف من المخاطر أو للسيطرة عليها وهي:

1: إستراتيجية تفادي المخاطر: التجنب: (Avoidance of Risk)

وهي إستراتيجية اتخاذ القرار بعدم التعامل كلياً أو جزئياً مع المخاطر وتجنبها عن طريق تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوثها، وذلك درءاً لما قد يترتب عليها من خسائر لا طاقة لمتخذ

¹ حماد، طارق عبد العال، 2003، "إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)"، ص51.

² حشاد، نبيل، آذار 2005، "إدارة المخاطر المصرفية: أنواعها، ارتباطها بالحوكمة"، إدارتها، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 292، ص41.

³ Saidane, Ezzeddine, 12-16/8/2007, Workshop ("Risk Management"), Central Bank Of Syria, Damascus, Syria.

⁴ Rejda, George E, "Principles of Risk Management and Insurance" , 7TH ED, Addison Wesley Longman, Inc. P 60-63.

القرار بها، وبما يحقق أقصى أمان ممكن بأدنى تكلفة ممكنة¹. مثل عدم الدخول في عمل ما لتجنب تحمل المخاطر التي ترافقه. وبالتالي يمكننا القول أن التجنب يبدو حلاً للمخاطر ولكنه في الوقت ذاته قد يؤدي إلى الحرمان من الفوائد والأرباح التي كان من الممكن الحصول عليها من النشاط الذي تم تجنبه.

2: إستراتيجية تحويل أو توزيع المخاطر: النقل: (Transfer of Risk)

وهي إستراتيجية تحويل المخاطر إلى طرف آخر نظير مقابل يتفق عليه مسبقاً، وذلك مع احتفاظ الفرد أو المنشأة المعرضة للخطر بالنشاط الذي تتولد عنه المخاطر أصلاً². ويعد تحويل المخاطر البديل عن تكلفة محتملة نتيجة الخسارة الناتجة عن وقوع المخاطر، حيث تحاول هذه الإستراتيجية أن تخفف من آثار حدوث المخاطرة، وذلك بالتخفيف من احتمالية وقوعها، أو التخفيف من احتمال حدوث المخاطرة إلى حد مقبول. ويعد شراء بوليصة تأمين واستخدام المشتقات المالية أحد أشكال تحويل أو توزيع المخاطر.

3: إستراتيجية القبول: الاحتجاز: (Acceptance Of Risk)

وهي إستراتيجية قبول الخسائر عند حدوثها، أي أن كل المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو نقلها يجب القبول بها. وسميت أيضاً بالاحتجاز لأنها تعني احتجاز، أو احتواء المخاطر كاملة³. وهذه المخاطر تقبلها المصارف، وتتعامل معها لأنها متخصصة فيها، مثل المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق المصاحبة لأنشطتها التجارية⁴.

5: أهمية وأهداف إدارة المخاطر:

تمثل إدارة المخاطر أحد الأركان المهمة التي توليها أصول وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها الاهتمام الكبير، فبدون قبول إدارة المخاطر تصبح المنشآت التي نديرها عرضة للمفاجآت، والأمور غير المتوقعة، لذلك تظهر أهمية الوعي الكامل بالمخاطر سواء على مستوى القطاع

¹ عبد الله، سلامة، 1974، "الخطر والتأمين والأصول العلمية والعملية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص51.

² أحمد علي، علي، 1976، "الإطار العلمي لنظرية الخطر والتأمين"، الفلسفة في التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، ص198-199.

³ Rejda, George E, op.cit, P 60.

⁴ خان طارق الله، وأحمد حبيب، مرجع سابق، ص30.

المالي بوجه عام، أو على مستوى القطاع المصرفي بوجه خاص. ويأتي الاهتمام الكبير لتطوير وتحسين إدارة المخاطر لدى الجهاز المصرفي لدورها في تعزيز متانة الجهاز المصرفي وسلامته، وللأثر الإيجابي لذلك على ربحية الجهاز المصرفي، ونوع ومستوى الخدمات التي يقدمها لعملائه من مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحقيق بذلك دوراً أكثر عمقاً في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات. وبالتالي فإن الإدارة الجيدة للمخاطر ستؤدي إلى تحسين الربحية من خلال تقليل الخطر الذي يواجهه أي مصرف، وكذلك ما يمكن أن يتعرض إليه الاقتصاد الكلي خاصة في تلك الاقتصاديات النامية التي يعتبر فيها التعرف على المخاطر وتحليلها وإدارتها أهم الأسباب المساعدة على تطور الأداء في هذه الاقتصاديات، مما يعكس التوظيف الأمثل لجميع الموارد بمختلف أنواعها. وليس هذا نتاج استدلالات نظرية محضة، وإنما لأن "المستقبل غير مأمون، كما أن عالم التنبؤ الكامل المفترض في النماذج الاقتصادية النظرية لا وجود له في أي مكان"¹.

وبالتالي ومن كل ما تقدم يمكننا القول بأن إدارة المخاطر أصبحت حقيقة قائمة، ونظاماً متقدماً للضمان والرقابة، وأداة أساسية للتعامل مع أحدث التوجهات ومختلف أنواع المخاطر².

وتتبلور هذه الأهمية لإدارة المخاطر لتشكل جملة من الأهداف تسعى لتحقيقها في المصرف مما يمكننا من صياغة هذه الأهداف بما يلي³:

١. التعرف على مصدر الخطر وماهيته ونوعه: وذلك من خلال جمع وتحليل كافة البيانات والمعلومات التاريخية والحالية المتعلقة بأنشطة المصرف، لتحديد وتصنيف كافة أنواع ومصادر المخاطر التي تواجه المصرف في أداء أعماله.
٢. قياس احتمالية وقوع الخطر: وذلك بتبني المصرف لأدوات فعالة ذات قدرة على قياس احتمال وقوع الخطر، ويمكنه أيضاً أن يطلب المشورة من منشأة استشارية متخصصة في المشروع وفي القطاع المعني.

¹ شابرا، محمد عمر، 1990، "نحو نظام نقدي عادل"، دراسة النقود والمصارف والسياسة النقدية والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، سلسلة إسلامية المعرفة (3)، الطبعة الثانية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ص151.

² http://www.aleqt.com/2008/04/30/article_139119.html.

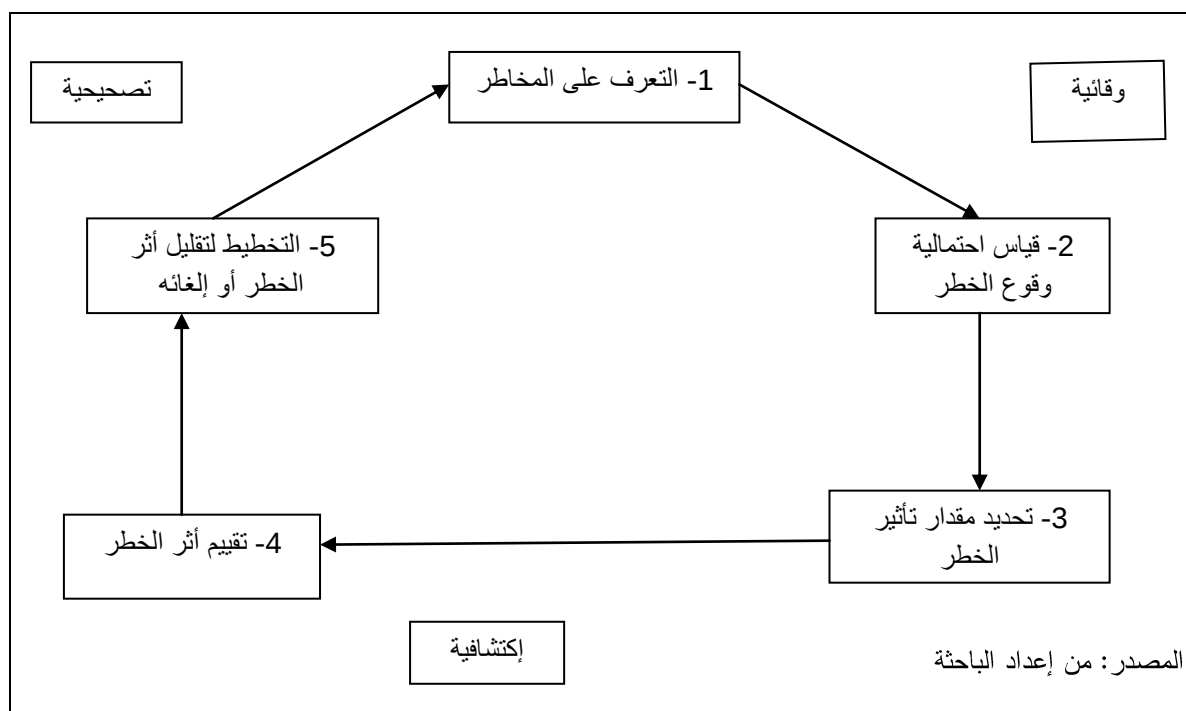
³ التميمي، يونس إبراهيم، مرجع سابق، ص31.

استراتيجيات قائمة على برامج محددة باستخدام أحدث أساليب إدارة المخاطر، وتحقيق العوائد الملائمة لتلك المخاطر .

٥. التخطيط لتقليل أثر الخطر أو إلغاء مصادره: من خلال العمل على ابتداع وتفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر، كإتباع سياسة التنويع في الأنشطة أو كالعـمل على تكوين مخصصات لتغطية خسائر المخاطر .

إذا فإن إدارة المخاطر تسعى لتحقيق هذه الأهداف (والتي تمثل أيضاً المراحل العملية لإدارة المخاطر) من خلال قيامها بالعديد من الوظائف الأمر الذي يجعل منها عملية مستمرة ولا تقف عند نطاق محدد. وتتفق الباحثة مع هذه الفكرة نظراً لما تشهده الصناعة المصرفية والبيئة المحيطة من تغيرات واسعة. ويبدو ذلك بشكل أكثر وضوحاً من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1) المراحل العملية لإدارة المخاطر



ومن خلال الشكل السابق يمكننا القول أن لإدارة المخاطر ثلاث وظائف رئيسية تبدو بشكل دورة مستمرة وهي كالتالي¹:

❖ **وقائية:** حيث تقوم إدارة المخاطر بهذه الوظيفة للوقاية من النتائج غير المرغوب فيها قبل حدوثها.

❖ **إكتشافية:** وذلك بالتعرف على النتائج غير المرغوب فيها عندما تحدث، وعن طريقها يتم التعرف على الأخطاء بعد حدوثها.

❖ **تصحيفية:** عن طريق التأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لعكس النتائج غير المرغوب فيها أو للتأكد من عدم تكرارها.

6: أسس إدارة المخاطر:

قامت هيئة FSR التي تعنى بقطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تضم في عضويتها 125 مصرفاً ومؤسسة مالية بتشكيل لجنة فرعية تحت اسم "لجنة قواعد إدارة المخاطر" والتي انبثقت عن اللجنة الرئيسية في الهيئة (لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر)، وكلفت هذه اللجنة بوضع دليل للقواعد العامة لإدارة المخاطر في المصارف التجارية، وروعي في تشكيل هذه اللجنة أن يكون أعضاؤها من ذوي الخبرة والاحتراف في أعمال المصارف. ونورد القواعد والعناصر الرئيسية السبعة لإدارة المخاطر كما وضعتها هذه اللجنة كما يلي²:

1: مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة العليا:

يتم وضع السياسات المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا، ويتم اعتمادها وإقرارها من قبل مجلس الإدارة، وبحيث تشمل هذه السياسات أموراً رئيسية مهمة هي تعريف المخاطر وتحديد قياسية ورقابتها، وذلك بهدف التأكد من أن عملية قبول المخاطر تتماشى مع توقعات المساهمين والمالكين وإستراتيجية المصرف، هذا بالإضافة إلى الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية وضرورة وجود ثقة مؤسسية تجاه المخاطر.

¹ ناصر، سالم كاسر، 2009، "التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة"، رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص84-85.

² Financial Services Roundtable, June1999, op.cit, P15-20.

وتم التركيز على أن درجة تحمل المخاطر من قبل المصرف تعتبر عاملاً رئيسياً لنجاح إستراتيجية المصرف، وحتى تكون الإستراتيجية فعالة فإنه لا بد من أن تكون متفقة مع مستوى المخاطر المقبولة من مجلس الإدارة والإدارة العليا.

ويمكن تحديد مستوى المخاطر المقبول على مستوى المصرف ككل، وعلى مستوى الأنشطة الفرعية، ويتم التعبير عن مستوى المخاطر القابلة للقياس الكمي على شكل سقف أو حدود عليا، والمستويات المقبولة للمخاطر غير القابلة للقياس الكمي. فإنه يتم التعبير عنها من خلال قواعد وأسس عامة (مثل المعايير السلوكية والأخلاقية).

ويجب أن تكون عملية مراجعة المخاطر والسياسات المتعلقة بها بشكل دوري ومنتظم، وكلما دعت الحاجة لذلك في ضوء تغير المعطيات التي تم أخذها بعين الاعتبار عندما تم بناء آلية قياس وتحديد المخاطر.

2: إطار عملية إدارة المخاطر:

يتوجب على المصرف أن يحدد الإطار الذي سيتم من خلاله إدارة المخاطر بما يضمن تحقيق الفعالية والشمولية لهذه المهمة. وذلك بهدف التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تحديدها وإدارتها بما يتوافق مع توقعات الإدارة العليا، وتسهيلاً لعملية الاتصال بالوقت المناسب والتنسيق واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

يساعد الإطار العام لإدارة المخاطر على وضع نطاق لإدارة المخاطر والعمليات الإجرائية اللازمة لإدارة هذه المخاطر، كما أنه يساعد في عملية تحديد الأدوار والمسؤوليات لمن يتولون عملية إدارة المخاطر، ويجب أن يتسم الإطار العام للمخاطر بالمرونة، وأن يتضمن نظاماً لمراجعة المخاطر بشكل منتظم.

ويجب أن يحدد إن نظام المخاطر الفعال صلاحيات ومسؤوليات ومهام العاملين في مجال إدارة المخاطر وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم لضمان ممارسة عملهم بشكل جيد وسليم. ويجب أن يكون لدى العاملين في مجال إدارة المخاطر صلاحية التعامل مع كافة الأنشطة والإدارات في المصرف.

تؤدي فلسفة تقييم المخاطر على كافة المستويات إلى معرفة وتحديد أكثر المواقع التي تتعرض للمخاطر في المصرف، وهذا بالتالي يمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر هذه المخاطر، وهي تساعد كذلك الأنشطة الأخرى مثل قسم مراجعة القروض والتدقيق

الداخلي....الخ، في تقدير مستوى ونوعية إدارة المخاطر وقياس مدى فاعلية الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر من خلال :

- تحديد مصادر المخاطر كجزء من عملية التخطيط الإستراتيجي.
- توثيق وتقييم المخاطر والضوابط الرقابية التي من شأنها الحد من المخاطر لكل نشاط من أنشطة المصرف.
- تأسيس نظام لتقييم المخاطر المتعلقة بالأنشطة والخدمات الجديدة، أو الإجراءات التي من شأنها إحداث تغيير في الأنشطة والمنتجات القائمة، ووضع الضوابط التي من شأنها تخفيف أثر هذه المخاطر.
- عمليات الفحص المنتظم.

3: شمولية عملية إدارة المخاطر:

يهدف تكامل عمليات إدارة المخاطر إلى ضمان تحديد وفهم طبيعة العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة في المصرف، ولا يمكن تقييم أثر خطر معين بمعزل عن بقية المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل المصرف، كما وإن عملية إدارة المخاطر تتسم بالشمولية على مستوى المصرف ككل مما يؤدي إلى تطبيق إدارة المخاطر بشكل متكامل، إضافة إلى التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد.

4: مسؤولية الأنشطة المختلفة في المصرف:

تقع على دائرة الأنشطة المختلفة في المصرف مسؤولية إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطتها، كما هو الحال بالنسبة لمسؤوليتها عن نتائج أعمال هذه الأنشطة، وتحمل إدارة النشاط ما يترتب عن إدارة المخاطر من نتائج سواء كانت سلبية أو إيجابية.

ويجب على كل مستوى من مستويات اتخاذ القرارات فهم وإدراك المخاطر المترتبة على القرارات المتخذة من قبله، الأمر الذي يسهل عملية التوافق ما بين درجة المخاطرة والعائد المطلوب.

إن مسؤولية إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق الموظف المعني بإدارة المخاطر، وإنما هي مسؤولية تكافلية لكافة المستويات الإدارية.

ولإحداث التوازن الفعال بين العائد ودرجة المخاطر، فإن إدارة المخاطر يجب أن تكون مرتبطة مع معايير الأداء على مستوى المصرف ككل، وعلى مستوى وحدة العمل وعلى المستوى الفردي، ويجب تطبيق نظام حوافز يدعم ويساعد معالجة التغيرات التي قد يشتمل عليها نظام المخاطر، ويساعد العاملين في المخاطر على الإفصاح عن كافة الأمور التي لها علاقة بالمخاطر، وعدم إخفائها عن الإدارة.

5: قياس المخاطر وتقييمها:

ينبغي على المصارف أن تعمل على تقييم كافة المخاطر لديها باستمرار، ويفضل أن تشتمل عملية التقييم على تحليل كمي ما أمكن ذلك، كما ويجب أن تظهر عملية التقييم نتائج الأحداث ذات الأثر السلبي.

والهدف من ذلك هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستواها، بأسلوب مبسط يسهل فهمه واستيعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

ويعد من الأهمية تحديد درجة المخاطر الكلية للمصرف على مستوى نوع المخاطر وطبيعة العمل، وأن تأخذ بعين الاعتبار الأثر على العوائد، وعلى حقوق المساهمين. وكما هو معلوم فإن المخاطر ليست جميعها قابلة للقياس الكمي، حيث أن هناك أنواعاً من المخاطر لا يعبر عنها إلا بشكل نوعي، وسواء كانت المخاطر قابلة للقياس بشكل كمي، أو نوعي فإنه لابد من وضع منهجية واضحة لتقييم المخاطر.

ويتعين على الشخص الذي يتولى إدارة المخاطر أن يكون على معرفة ودراية بما تعنيه المنهجية المستخدمة في إدارة وقياس المخاطر، وأثرها المحتمل على عمل المصرف، والاهتمام اللازم بالمخاطر ذات الأثر الكبير التي يجب اطلاع الإدارة العليا عليها مباشرة ودون تأخير. كما يجب أن تكون الأدوات والوسائل المستخدمة في قياس المخاطر معروفة جيداً وواضحة، كذلك وفي وجود أدوات وأنظمة مساعدة في عملية قياس المخاطر، فلا بد من أن تكون الأدوات والوسائل معروفة بشكل جيد.

6: استقلالية المراجعة:

يجب أن تتمتع الجهة التي تتولى إدارة المخاطر بالاستقلالية، وأن تكون لديها الصلاحيات والخبرات الكافية واللازمة لتمكينها من عملية تقييم المخاطر، وبالتالي الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها المصرف في مجال المخاطر بكافة

أنواعها. بهدف التأكد من أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات المتعلقة بالمخاطر في المصرف ليسوا هم الأشخاص الذين يراقبون ويقيمون المخاطر.

إن المؤسسات قد تعمل على بناء وتنظيم عملية المراجعة الخاصة بالمخاطر بأساليب وطرق مختلفة، إلا أنه في كل الظروف يجب مراعاة الاستقلالية في عمل الجهة التي تقوم بالرقابة وتقييم المخاطر، ويجب أن يكون لمثل هذه الجهة السلطات الكافية لممارسة أعمالها، بالإضافة إلى ضرورة تمتعها بالخبرة والقدرة على رفع التقارير حول المشاهدات والمطالعات والتوصيات المتعلقة بأعمالها إلى الجهات المعنية.

7: التخطيط للطوارئ:

على إدارة المخاطر أن تأخذ بعين الاعتبار ضرورة وجود خطط عملية يمكن تطبيقها في حالة حدوث طوارئ محددة. والهدف من هذا الجانب هو أن يكون لدى المصرف صورة واضحة عن كيفية التعامل مع الظروف غير العادية بشكل كفؤ وفعال وفي الوقت المناسب. ويجب أن تأخذ خطة الطوارئ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يمكن حدوثها، ومن الأمثلة على ذلك: المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، وفقدان ثقة العملاء بالمصرف، والاستجابة لمتطلبات الجهات الإشرافية، والأزمات المالية العالمية، ويجب أن تتم مراجعة خطة الطوارئ بشكل دوري ومنتظم.

ويذكر أنه يمكن تطبيق الأسس أعلاه على كافة المصارف مع ضرورة مراعاة ما يلي:

حجم الأنشطة وانتشارها.

طبيعة النشاط.

مدى تعقد العمل والنشاط.

الأدوات والوسائل المتوفرة التي يمكن تطبيقها في مجال إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: المبادلة بين العائد والمخاطرة في العمليات المصرفية

❖ تمهيد:

تكمن آلية عمل المصرف التجاري في تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات، وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة تحقق له غاياته وأهدافه المتعددة. سواء على صعيد مساهمته في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي وتنشيط الدور الذي تلعبه بعض قطاعات هذا الاقتصاد، أو على صعيد تحقيق هدفه الأساسي المتمثل بتعظيم ثروة الملاك لديه بأقل هامش من المخاطر، وهذا ما يتطلب قيام إدارة المصرف بعملية تقييم للتدفقات النقدية، والمخاطر التي يتحملها، من خلال إيجاد توازن مستمر بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك.

قامت الباحثة في هذا المبحث بتوضيح مفهوم العائد المصرفي وعلاقته بالمخاطرة، ومداخل تخصيص الموارد المالية، وعرض صور المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام.

1: مفهوم العائد وعلاقته بالمخاطر:

يعد موضوع العائد المصرفي أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي بوصفه مؤشراً مهماً لأداء المصرف على الصعيد النوعي والكمي. والذي يعبر عن المبلغ أو المقابل الذي حصل عليه المستثمر، أو الذي يطمح إلى الحصول عليه في المستقبل مقابل استثماره لمبلغ معين¹.

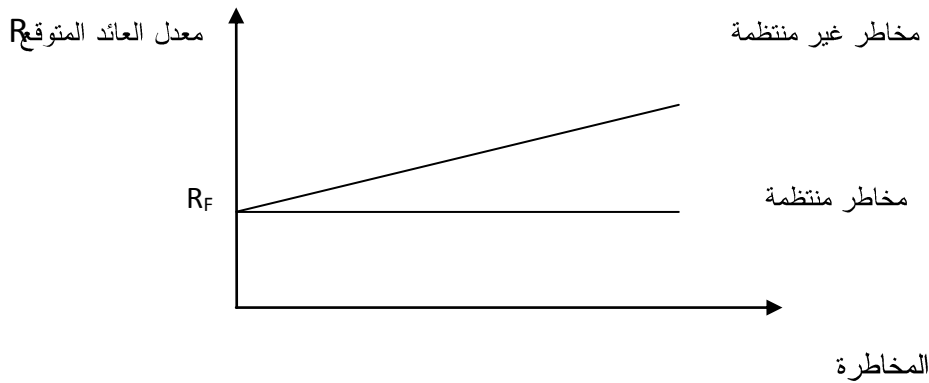
وتشكل العلاقة بين العائد والمخاطرة الأساس في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، فكل استثمار درجة معينة من المخاطر، ونجاح الإدارة في عملها معتمد على قدرتها على إجراء الموازنة السليمة بين المخاطر والعائد. فإذا كان مستوى المخاطر محدداً فإن إدارة المصرف تفضل التعامل مع الاستثمار الذي يكون عائده أكبر، أما إذا كانت الإدارة تتعامل مع استثمارات ذات عوائد متساوية فإنها تختار الاستثمار الذي تكون مخاطره أقل. وعلى الرغم من أن حجم العوائد - في حالة ثبات مستوى المخاطر - هو المقرر الأساسي الذي تسترشد به الإدارة عند

¹ قاسم، عبد الرزاق، والعلوي، أحمد، 2010، "إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية"، سورية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص45.

قياس العوائد، إلا أن أوقات تحصيل هذه العوائد وإمكانيات استمرارها في المستقبل من المقررات الأخرى التي تأخذها الإدارة بعين الاعتبار¹.

ولإيضاح هذه العلاقة (Trade Off) ما بين العائد والمخاطر فإن الرسم البياني الآتي يعطي صورة عنها:

الشكل رقم (2) العلاقة بين العائد والمخاطرة



المصدر: القاسم، عبد الرزاق والعلوي، أحمد، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، 2011.

يتبين لنا من خلال الرسم البياني أن العلاقة بين العائد والمخاطر علاقة طردية، فكلما ارتفع العائد فهذا يعني تعرض المصرف للمزيد من المخاطر، والعكس صحيح.

ويوجد العديد من النسب لقياس العائد منها:

- **معدل العائد على الأصول (Return on Assets (ROA**: يقيس هذا المعدل مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية. إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء ال مصارف ، لأنه يحمل في طياته قدرة المصرف على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع، ومصادر تمويل أخرى، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم المصرف.

¹ للمزيد انظر: رمضان، زياد، 1998، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل، عمان، ص 66-75.

ويتم حسابه وفق الصيغة الرياضية التالية¹:

معدل العائد على الأصول = صافي الدخل بعد الضرائب / متوسط إجمالي الأصول

ويتضمن هذا المقياس أثر كافة أنشطة المصرف، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل ليرة من الأصول. وبالتالي فإن زيادة هذه النسبة هي مؤشر على كفاءة الإدارة في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on equity (ROE: يعد مؤشراً مهماً لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويبين هذا المؤشر مقدار ما يحصل عليه المساهمون لقاء استثمارهم لأموالهم في أنشطة المصرف. ويعكس قدرة المصرف على تحقيق المزيد من الأرباح للمساهمين.

ويمكن قياسه من خلال الصيغة الرياضية التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية

وهو الذي اعتمدت عليه الباحثة في هذه الدراسة.

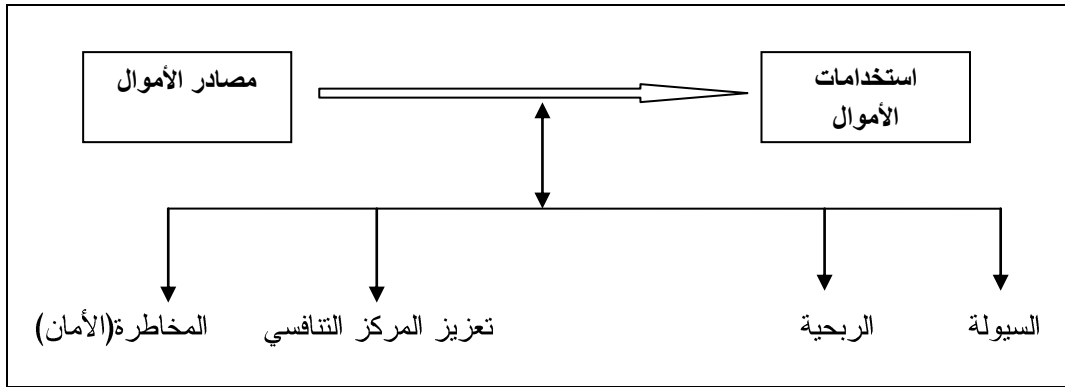
2: مداخل تخصيص الموارد المالية:

تستند فكرة عملية التخصيص على الكيفية التي يتم فيها توزيع مصادر الأموال على أوجه الاستخدام المختلفة، وتحكم عملية التخصيص بالدرجة الأساسية الأهداف المصرفية والقدرة على إنجازها وتحقيقها ضمن الأفق الزمني المحدد لها².

¹ Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, 2009, The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005, World Academy of Science, Engineering and Technology, 54, PP 1672-1686.

² الحسيني فلاح، والدوري مؤيد، 2003، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص 67-69.

شكل رقم (3) أهداف عملية التخصيص



المصدر: الحسني فلاح، والدوري مؤيد، مرجع سابق، ص68-69.

- **مصادر الأموال:** هي عبارة عن المجالات الأساسية لحصول المصرف على الأموال، وغالباً ما تحدد بثلاثة جوانب رئيسية تتمثل برأس المال الممتلك، والودائع المختلفة، والاقتراض من الغير، والتي تشكل مجموع المطلوبات وحقوق الملكية، وتعتبر الودائع وبالأخص الجارية من أهم مصادر التمويل لدى المصارف.

- **استخدامات الأموال:** وهي المجالات التي يتم فيها توظيف مصادر الأموال، أي مجموع الفرص الاستثمارية والإقراضية التي تتعامل معها المنشأة المالية، وتعد القروض من الأنشطة الأساسية للمصارف التجارية، أما الاستثمارات فهي أيضاً من الأنشطة المهمة في المصارف التجارية إلا أنها تحتل المرتبة الثانية، ويذكر أن عملية التخصيص للموارد المالية على أوجه الاستخدام لا بد أن تسعى إلى تحقيق مجمل الأهداف المصرفية وضمن أفق زمني محدد.

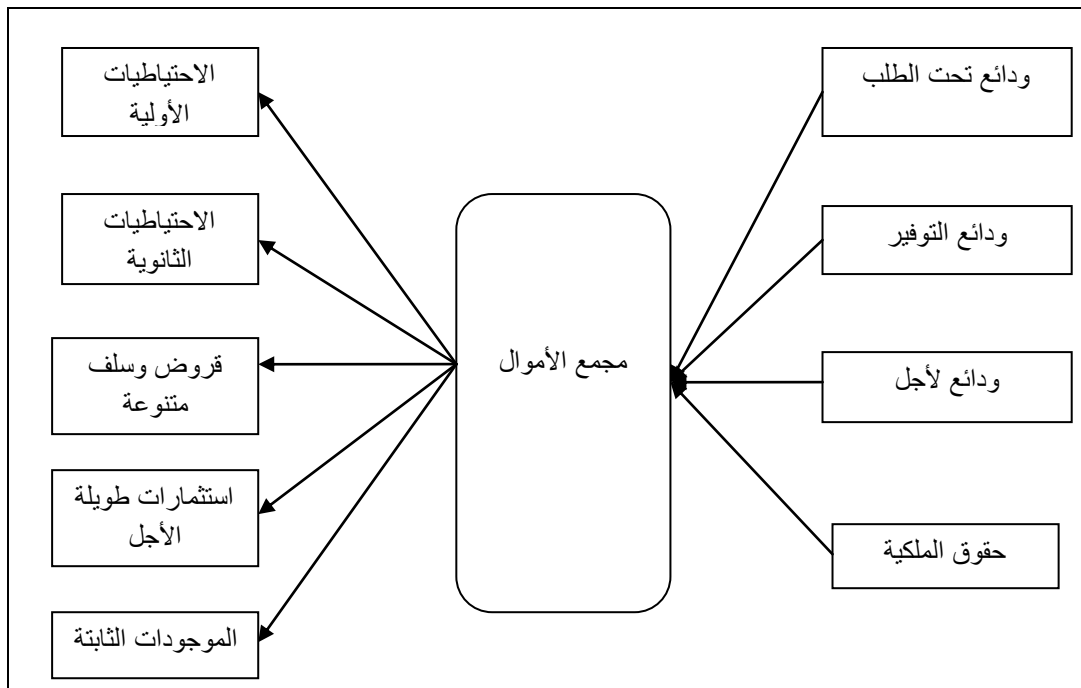
يتبين لنا من الشكل السابق أن إدارة المصرف لا تلجأ إلى أي عملية استثمارية إذا لم تخلق نوعاً من الموازنة بين أهدافه الأربعة المبينة في الشكل المذكور، الأمر الذي يتطلب من إدارة المصرف الخبرة والمهارة والكفاءة والرؤية الصحيحة والفاعلية في اتخاذ القرار. وعموماً تتاح أمام الإدارة المصرفية ثلاثة مداخل مختلفة لتخصيص الأموال على مختلف بنود الاستخدامات، وهذه المداخل مختلفة ومتباينة في مكوناتها وآثارها، وهي:

2. 1: مدخل مجمع الأموال : The Pool of Funds

يستند هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها: أنه يتم بتجميع الأموال من المصادر المختلفة في وعاء واحد، ثم القيام بتوزيع هذه الأموال على بنود الاستخدام المختلفة¹.

ويوضح الشكل أدناه عملية تدفق الأموال في المصرف.

شكل رقم (4) مجمع الأموال في المصرف



المصدر: الحسيني فلاح ، والدوري مؤيد ، مرجع سابق، ص71.

وإذا كانت طريقة تجميع الأموال في هذا المدخل لا تهتم بنوعية المصدر، إلا أن توزيع هذه المصادر يتم وفق أساس معين، ألا وهو أساس الأولويات، وبشكل يؤدي إلى تعظيم الربح وضمن قيود تخفيض المخاطر والمحافظة على السيولة. وتتحدد هذه الأولويات كما يلي²:

¹ كنجو كنجو، وآخرون، 2006، "إدارة المؤسسات المالية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سورية، ص230.

² للمزيد انظر حنفي عبد الغفار، وأبو قحف عبد السلام، 1991، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية)"، بيروت، الدار الجامعية، ص321. وانظر الحسيني فلاح، والدوري مؤيد، مرجع سابق، ص71-73. وانظر كنجو، كنجو، مرجع سابق، ص 231-233. وانظر الشماخ، خليل، 2004، "إعداد ورقابة الموازنة المصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق، ص327.

١. الاحتياطات الأولية: نعطي الأولوية بتخصيص الأموال لبند الاحتياطات الأولية ، والتي

تشتمل على الموجودات التشغيلية والتي تتكون بصفة عامة من النقدية في المصرف، ولدى المصرف المركزي، والمستحقات لدى المصارف الأخرى وشيكات تحت التحصيل. وتستخدم هذه الاحتياطات للوفاء بالمتطلبات التالية:

أ - مواجهة السحب اليومي من الودائع الجارية، وجزء من ودائع التوفير عند مطالبة المودعين بها وبدون إنذار سابق.

ب - مواجهة ما يتحقق على المصرف من التزامات أجنبية ضمن إطار الاعتمادات المستندية.

ت - المحافظة على رصيد نقدي لدى المصرف المركزي وذلك لإجراء المقاصة (التسوية) للصكوك مع المصارف الأخرى.

ث - تطبيق قانون مراقبة المصارف وذلك بضرورة الاحتفاظ بنسبة من الاحتياطي القانوني المفروض على الودائع المصرفية والواجب إيداعه لدى المصرف المركزي.

٢. الاحتياطات الثانوية: وهي تتمثل بجملة من الموجودات غير النقدية (ذات السيولة السريعة) أي التي يمكن أن تتحول إلى نقدية خلال فترة زمنية قصيرة. ودون التعرض إلى خسارة، أو بأقل خسارة ممكنة، كما أنها تساهم في سد العجز في الاحتياطات الأولية. وهذه الموجودات ذات قوة إيرادية للمصرف حيث تدر عائداً له. وتتمثل هذه الاحتياطات في أدونات الخزنة والأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية المضمونة من قبل الحكومة أو مؤسسات مالية دولية. وتستخدم هذه الاحتياطات للوفاء بمطالبين أساسيين هما:

أ - مواجهة السحوبات المحتملة، أي التي يمكن التنبؤ بها، كازدياد السحب خلال فترات معينة من السنة، كما هو الحال في المواسم الزراعية والأعياد وغيرها.

ب - مواجهة السحوبات الاستثنائية والتي يصعب التنبؤ بها، كما هو الحال في الظروف السياسية والاقتصادية غير الطبيعية مما يؤدي إلى تخوف العملاء وسحب أموالهم من المصارف.

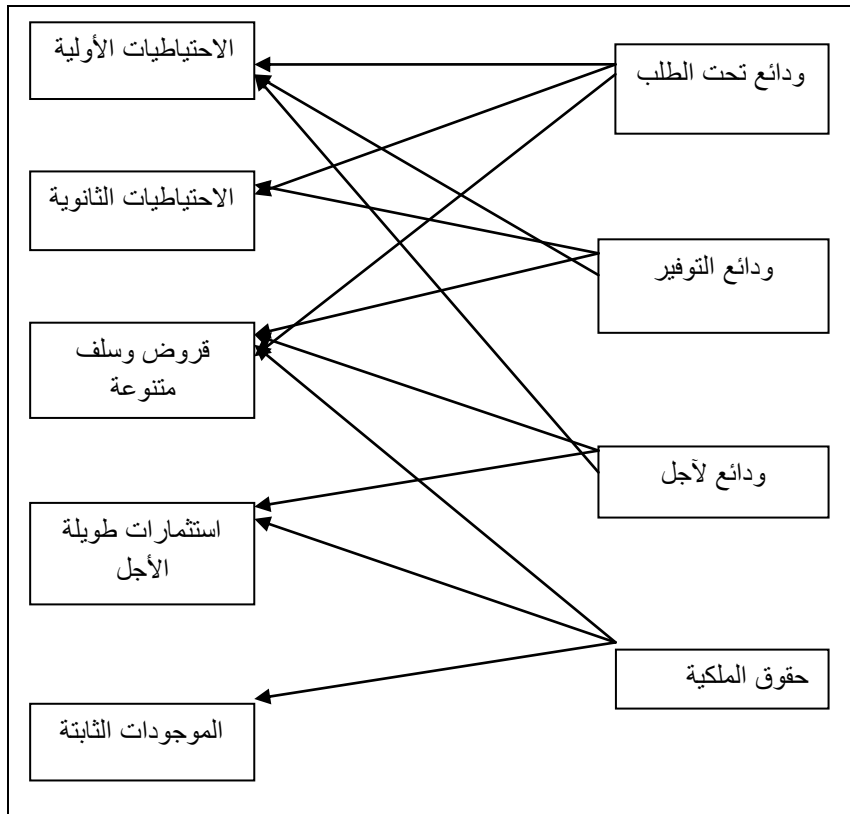
٣. **القروض والتسليفات:** يشكل هذا البند 60-75% من مجموع استخدامات أموال المصرف لأن العائد المتولد على الاستثمار في هذا البند يعتبر مرتفعاً، وهو أفضل من العائد الناجم عن الاستثمار في النقدية أو الاستثمار في الأوراق المالية. أي يعد هذا البند ذا أهمية كبيرة لتحقيق الربحية، كما يشتمل على درجة أكبر من المخاطر الائتمانية.
 ٤. **الاستثمارات طويلة الأجل والموجودات الثابتة:** هنا يتم توجيه الأموال نحو الأصول التي تعطي عوائد أكبر من غيرها ضمن نطاق المخاطر الذي تقبله الإدارة الاستثمارات طويلة الأجل خاصة السندات الحكومية.
- يتميز هذا المدخل بسهولة تطبيقه، وإمكانية فهمه واستيعابه بسرعة من قبل الإدارة في المصارف، لكن يوجه إليه عدد من الانتقادات:
١. لا يصلح للتطبيق والاستخدام في ظل ندرة الأموال، أي عدم توفر الموارد المالية، وهذه الظاهرة برزت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين بسبب احتدام المنافسة بين المصارف.
 ٢. يتجاهل هذا المدخل مصدر الأموال ونمطه، حيث تختلط هذه الأموال المتعددة المصادر داخل إطار واحد، بحيث لا يتم تمييزها من حيث الملكية أو من حيث الاستحقاق.
 ٣. لا يعطي مؤشراً محدداً لتخصيص الأموال على مجموعات الأصول، كما أنه لا يوضح كيفية الموازنة بين السيولة والربحية، بل تركت هذه الجوانب لتقدير إدارة المصرف.
 ٤. لا يحقق عملية الترابط بين متطلبات السيولة وفقاً لكل نوع من الودائع، كما أنه لم يحدد هذه المتطلبات إلا كنسبة إجمالية من الودائع، والتي تختلف أهميتها حسب نوع المصدر، وقد يترتب على ذلك زيادة حجم السيولة أكثر مما تدعو إليه الحاجة مما يؤثر على تحسين الربحية.
 ٥. يصعب في ظل هذا المدخل التنبؤ بالأرباح المستقبلية، طالما أن المصرف لا يملك السيطرة على عائد الاستثمارات أو تكلفة الأموال.
- وتجنباً لهذه المخاطر والانتقادات ظهر مدخل بديل لاستثمار الموارد المتاحة يطلق عليه مدخل التخصيص المعدل.

2.2: مدخل التخصيص المعدل: The Adjustment Allocation Approach

برز هذا المدخل لتجاوز بعض الانتقادات الموجهة إلى المدخل السابق، حيث يتم تقسيم مصادر الأموال وفقاً لتاريخ الاستحقاق، ومن ثم توجه تلك الموارد إلى استثمارات ذات تاريخ استحقاق مماثل¹.

ويظهر المخطط التالي الآلية التي يستند إليها هذا المدخل:

شكل رقم (5) مدخل التخصيص المعدل



المصدر: الحسيني فلاح ، والدوري مؤيد ، مرجع سابق، ص75.

وعليه فالودائع تحت الطلب تستلزم سيولة أكبر مقارنة بالودائع لأجل والتوفير، والتي تتميز بسرعة التقلب وعدم الاستقرار، لذلك يوجه الجانب الأكبر منها إلى الاحتياطيات الأولية ثم الثانوية، وما يتبقى بعد ذلك يوجه إلى التوظيف في القروض والتسليفات، حيث تعتبر الودائع تحت الطلب الأكثر تقلباً من بين أنواع الودائع، فيتراوح معدل دورانها بين 30 - 50 مرة بالسنة. أما الأموال المتولدة من حقوق الملكية فهي تتطلب سيولة أقل، لذلك يوجه الجانب الأكبر

¹ هندي، منير، 1996، "إدارة البنوك التجارية"، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، ص386.

منها إلى الموجودات الثابتة، والمتبقي إلى القروض طويلة الأجل، والاستثمارات المالية الأخرى بهدف تحسين الربحية.

ومما سبق فإن هذا المدخل يتميز بأنه يقلل من الموجودات السائلة، وبذلك يوجه المزيد من الأموال إلى محفظتي القروض والاستثمارات والتسليفات، وبالتالي تحسين ربحية المصرف، ويتميز أيضاً بوجود مراكز سيولة وربحية داخل المصرف الواحد، وتسمى هذه المراكز في بعض الأحيان بالمصارف داخل المصرف الواحد، وذلك لأن تخصيص الأموال لمركز معين يتم بطريقة مستقلة عن التخصيص للمراكز الأخرى.

على الرغم من أن هذا المدخل يعد متطوراً عن المدخل السابق ومتجاوزاً للعديد من نقاط الخلل إلا أنه وجه إليه بعض الانتقادات:

- أ - يربط في عملية التخصيص ومراكز السيولة والربحية وفقاً لدرجة التقلب في كل نوع من أنواع الودائع، ولكن من الملاحظ أنه قد توجد علاقة ضعيفة بين درجة التقلب في نوع معين من أنواع الودائع والتقلب في إجمالي الودائع.
- ب - يفترض هذا المدخل أن مصادر الأموال مستقلة عن مجالات الاستخدام والتوظيف وهذا ربما يكون افتراضياً غير واقعياً.

تعد هذه المداخل أدوات مساعدة لمعاونة الإدارة المصرفية على إدارة أموالها وتحسين مراكز الربحية، وتلعب الخبرة والمعرفة والقدرة على التنبؤ دوراً أساسياً في هذين المدخلين.

3.2: مدخل بحوث العمليات¹ : Operation Research approach:

يقوم هذا المدخل على استخدام أساليب رياضية متقدمة لدراسة العلاقات المركبة بين مختلف مكونات قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، كوسيلة للربط ما بين المصادر والاستخدامات في ظل تعظيم العوائد (الربحية) وتدني كلفة الحصول على الموارد المالية².

3: صور المخاطر التي تواجه المصارف بشكل عام:

تتعدد طرق تقسيم المخاطر التي تواجه المصارف في الدراسات المالية والمصرفية، حيث تعتبر إحدى هذه الطرق هي التفريق بين مخاطر الأعمال والمخاطر المالية¹.

¹ كنجو كنجو، وآخرون، مرجع سابق، ص 239.

² للمزيد انظر حنفي وأبو قحف، مرجع سابق، ص 330.

مخاطر الأعمال: تأتي من طبيعة أعمال المنشأة، وتتصل بعوامل تؤثر في منتجات السوق. أي أنها تتضمن المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمصارف، ولا تتضمن عادة فرصة للربح، فالمصارف إما أن تقع في خسارة أو لا، وهي تضم المخاطر التشغيلية والمخاطر الرقابية والمخاطر القانونية.

بينما المخاطر المالية: فمصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية. وهذا يعني أن المخاطر المالية تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالمصارف. وتحقق المصارف عن طريق إدارة هذا النوع من المخاطر ربحاً أو خسارة. وتضم المخاطر المالية: مخاطر السوق ومخاطر الائتمان. وثمة طريقة أخرى لتقسيم المخاطر بين عامة وأخرى خاصة^١.
فالمخاطر العامة: ترتبط بأحوال السوق أو الاقتصاد عامة.

بينما تتصل المخاطر الخاصة: بمنشأة بعينها أو بنوع معين من الأصول. وبينما يمكن التحكم في آثار المخاطر الخاصة بأصل (استثمار) محدد من خلال كبر وتنوع المحفظة الاستثمارية، لا يمكن ذلك الإجراء بالنسبة للمخاطر العامة. غير أن بعضاً من مكونات هذه المخاطر العامة في حكم المقدور عليه لتخفيف آثارها واستخدام أساليب لتمويلها. كما تم تقسيم المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار بصفة عامة إلى نوعين: مخاطر منتظمة (Systematic Risk) ومخاطر غير منتظمة (Unsystematic Risk).

فالمخاطر المنتظمة: والتي تسمى السوقية أو العادية، هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام، ولا يقتصر تأثيرها على شركة معينة، أو قطاع معين. وبالتالي هي ترتبط بالعوامل والظروف الاقتصادية المتغيرات السياسية والاجتماعية، كحالات الكساد، أو ظروف التضخم، أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية، فأسعار الأوراق المالية جميعها تتأثر بهذه العوامل، بذات الطريقة، ولكن بدرجات متفاوتة. وهذا النوع من المخاطر لا يمكن تجنبه بتنويع محتويات المحفظة الاستثمارية لذلك يطلق عليها

١ خان طارق الله، وأحمد حبيب، ٢٠٠٣، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم (٥)، ترجمة: د. عثمان بابكر أحمد، مراجعة: د. رضا سعد الله، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ص 28-29.

٢ خان طارق الله، وأحمد حبيب، مرجع سابق، ص 28.

(Nondiversifiable Risk) ، ومن مصادر هذه المخاطر التقلب في معدلات الفائدة، التغير في القوة الشرائية لوحدة النقد، مخاطر السوق والمخاطر السياسية... وغيرها¹.

أما المخاطر غير المنتظمة: فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين، وهذه العوامل تكون غير مرتبطة ومستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة، لذلك فإن هذه العوامل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنشاط الشركة الداخلي أو بقطاع معين من القطاعات الاقتصادية مثل: ظهور منافسين جدد، التغير في أذواق العملاء، أخطاء إدارية. ويمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق التنويع الاستثماري في الأدوات الاستثمارية أو التنويع حسب القطاعات الاقتصادية الممكن الاستثمار بها. لذلك تطلق عليها (Diversifiable Risk).

ومن أهم مصادر المخاطر غير المنتظمة: مخاطر الإدارة ومخاطر الصناعة².

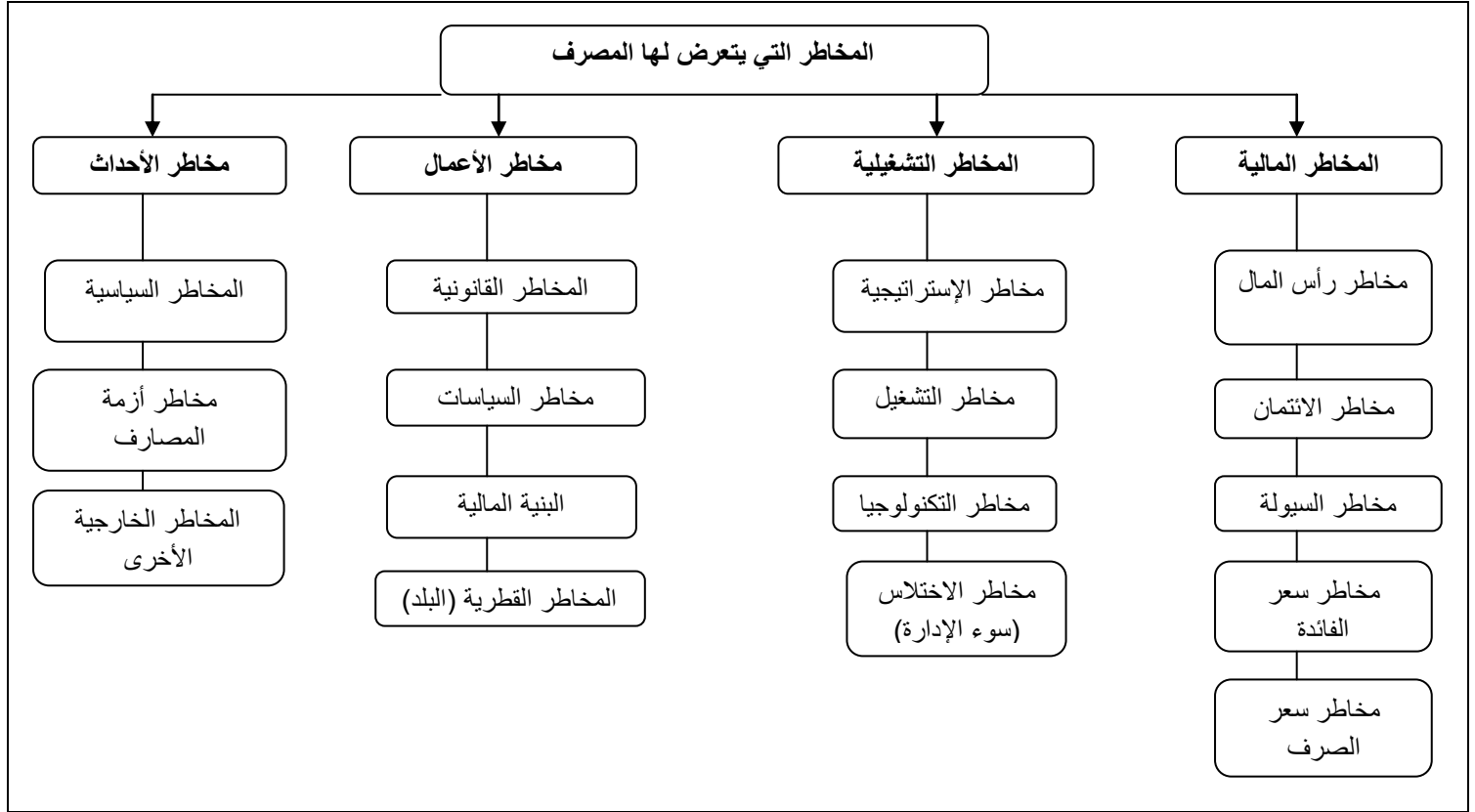
وطبقاً للتقسيم الكلاسيكي، تقسم المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى أربعة أنواع هي: المخاطر المالية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الأعمال، ومخاطر الأحداث.

والشكل التالي يوضح هذه المخاطر ومكونات كل نوع منها.

¹ Rutherford, Janette, 1993, "Introduction to Stock Exchange Insentient", 2^{ed} Edition, The Macmillan, Press LTD, London, p 27-35.

² مطر، محمد، 2004، "إدارة الاستثمارات"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، ص 59-68.

الشكل رقم (6) المخاطر التي يتعرض لها المصرف



Source: Greuning, Herni evan, Brantanovic, Sonja Brajovic, 2000, Analyzing and Managing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, 1st Edition, The world Bank, Washington D.C, p314.

وعمدت الباحثة إلى تعريف بعضاً من هذه المخاطر كما يلي:

ـ **المخاطر الائتمانية: (Credit Risk):** "هي احتمالية فشل البنك المقرض أو الطرف المتعامل في تنفيذ التزاماته المتوافقة مع المدة المتفق عليها"¹.

ـ **مخاطر السيولة (Liquidity Risk):** " هي احتمال عدم قدرة المنشأة على الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة"².

¹ Casu, Barbara,& Others, 2006, "Introduction to Banking", Prentice Hall, Financial Times, Pearson Education, p259.

² Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices for Managing Liquidity, February, 2000.

مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk): "هي مخاطر الدخول والعوائد المتعلقة بالتغيرات في معدلات الفائدة"¹.

مخاطر سعر الصرف (Foreign exchange Risk): "هي خطر تأثير تقلبات معدلات سعر الصرف على قيمة أصول وخصوم المصرف، والأنشطة خارج الميزانية المحددة بالعملة الأجنبية"².

المخاطر التشغيلية (Operational Risk): "هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"³ ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتيجية والمخاطر الناشئة عن السمعة.

المخاطر القانونية (Legal Risk): "هي خطر تأثير أو عرقلة العقود غير الإلزامية أو غير الموثقة قانونياً سلباً على عمليات وربحية وملاءة المصرف"⁴.

المخاطر البلدان (Country Risk): "وهي تتمثل فيما يلحق المصرف من مخاطر تعود إلى الظروف الاقتصادية والمالية، المحلية والدولية، السائدة في بلد معين وانعكاساتها على التقييم الدولي للمصرف"⁵.

مخاطر إستراتيجية الأعمال (Strategy Risk): "هي تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المصرف، وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ

¹ Mishkin, Frederic S, 2004, "The Economics of Money, Banking, Financial Markets", Columbia University, 7TH ED, Addison Wesley, p220-221.

² Dorfman, Mark S, 1998 , op.cit, p268.

³ Gallate, Reto R, February 2003, Risk management and Capital Adequacy, McGraw-Hill, Cambridge, Massachusetts, P289.

⁴ Dorfman, Mark S, 1998 , op.cit, p274.

⁵ الشماع، خليل، "أساسيات العمليات المصرفية"، معهد التدريب المصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دورة تدريبية متخصصة، ص86.

قرارات خاطئة، أو التنفيذ الخاطئ للقرارات ، وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي^١.

مخاطر سوء الإدارة (الاختلاس): وهي المخاطر المرتبطة بوجود إدارة لا تتمتع بالكفاءة والخبرة الكافية في مجال الإدارة واتخاذ القرار المناسب عند مواجهة مشكلة معينة^٢.

ويمكن حدوث أكثر من واحدة من المخاطر المذكورة في آن واحد، لذا فإن المصارف عموماً ترسم سياستها لإدارة وتحديد تلك المخاطر، وتقوم بعد تحليلها بضبطها ضمن حدود معقولة^٣ وهذا ما سيتم توضيحه في المبحث الثالث، كما تقوم بمراقبتها بصفة مستمرة من خلال قسم ينشأ خصيصاً لإدارة المخاطر.

^١ الكراسنة، ابراهيم، 2010/2/18-7، إدارة المخاطر، دورة " إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سورية.

^٢ Hemple, George H, & Simonson, Donald G, & Coleman, Alan B, 1998, "Bank Management: Text & Cases", 4TH Edition, New York, John Wiley & Sons, Ice, p88.

^٣ الصيرفي، محمد، 2007، "إدارة المصارف" الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص66.

المبحث الثالث: أنواع المخاطر المصرفية وأدوات التحوط منها

❖ تمهيد:

تلعب المخاطر بأنواعها المختلفة دوراً شديداً خطورة على المركز المالي للمصرف، وعلى جودة أصوله ودرجة سيولته وقدرته على المنافسة والبقاء واحتمالات تعرضه للتعثر والإفلاس، كنتيجة لعدم سلامة قرارات التمويل والتوظيف والإدارة السليمة لأصول المصرف، وخصوصاً لكل من العناصر داخل الميزانية وخارجها.

وبالرغم من أهمية جميع أنواع المخاطر المشار إليها خلال المبحث الثاني، والتي يجب أن تستحوذ على اهتمام المسؤولين المصرفيين، ومتخذي القرارات في الإدارات العليا للمصارف، فقد قامت الباحثة بإلقاء الضوء في هذا المبحث بشيء من التفصيل على أهم هذه المخاطر والمتمثلة بالمخاطر الائتمانية، والمخاطر السوقية (مخاطر سعر الفائدة)، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية وكيفية التحوط من كل نوع منها.

1: المخاطر الائتمانية: Credit Risk:

يمثل التوسع في منح الائتمان النشاط الرئيسي لمعظم المصارف، وهذا يتطلب منها الانتباه إلى المقدرة الائتمانية للمقترضين عند منحهم الائتمان، فمن المحتمل أن تتغير تلك المقدرة وتخفض بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة. ولذلك فإن مخاطر الائتمان تعتبر من أهم المخاطر التي تواجه المصارف وأكثرها تأثيراً على سلامة مراكزها المالية، ولا تزال المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، إذ أن أكثر من 80% من عناصر ميزانيات المصارف ترتبط في جوهرها بالمخاطر بشكل عام وبالمخاطر الائتمانية بشكل خاص¹.

والائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من

¹ <http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd>

الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها^١.

وبالتالي يمكننا تعريف المخاطرة الائتمانية بأنها: "احتمالية عدم قيام المقترض بدفع أصل الدين/الفائدة بالمبلغ أو الوقت المحددين"^٢.

1.1 أهم مقاييس مخاطر الائتمان^٣:

١. نسبة مخصص خسائر القروض / إجمالي القروض.

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس للمخاطرة الائتمانية نذكر: دراسة (Angbazo,L,1997)، دراسة (Fauziah Hanim Tafri& al 2009). إن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن نسبة مخصصات التدني في التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي القروض الممنوحة تكون كبيرة، الأمر الذي ينعكس على زيادة في الخسائر المحتملة ومن ثم عدم تحقيق الأرباح المتوقعة.

وبالتالي فإن العلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية.

٢. نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع.

كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على زيادة المخاطرة الائتمانية، حيث أن القروض هي أكثر الأصول خطورة، ولذلك يتحتم على المصرف حماية ودائعه. وبالتالي فإن الزيادة في حجم القروض (وخاصة غير المضمونة) سيؤدي لاحتلال تعثر المصرف وفقدان جزء من أصل القرض، مما يؤدي إلى عدم قدرته على تسديد الودائع.

فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية، علاقة سلبية.

¹ Saunders, Anthony M, & Cornett, Marcia Millon, 2002, Financial Institutions management: A risk Management Approach, 4th ED, McGraw-Hill, P33-40.

²Kidwell, David, & Peterson, 2000, "Financial Institutions, Markets and Money", 7TH Edition, Harcourt College Publishers, USA, p50.

³ Rose, Peter, 1996, Commercial Bank Management, 3rd Edition, Mc Graw-Hill, USA, p165.

وهذه النسبة هي التي ستعتمد الباحثة عليها، وذلك نتيجة لتوافر البيانات اللازمة لحسابها.

2.1 أساليب إدارة المخاطر الائتمانية:

١. **تصنيف الأصول:** وهو من أهم أساليب إدارة المخاطر الائتمانية، والذي يقوم بتصنيف تلك الأصول وفقاً لدرجة المخاطرة التي ترتبط بها وبشكل عام، ولابد من تصنيف جميع الأصول المتمثلة بالقروض، وحسابات الذمم والاستثمارات، وتتضح أهمية تصنيف الأصول من خلال ما أثبتته بعض التجارب الائتمانية، بأن الكثير من القروض تمر في طريقها للتسديد بعدة مراحل ذات علامات محددة تنبئ عن درجة معينة من المخاطر، مما قد يؤدي لتعثر هذه القروض وهذا يؤكد على ضرورة تصنيف الأصول^١.

٢. **تكوين المخصصات:** وهو مرتبط بأسلوب تصنيف الأصول، ويعتبر المخصص من مقاييس جودة محفظة القروض، وهو عبارة عن مصروف يؤثر على الربح الصافي للمصرف. ويشكل مخصص الديون المشكوك فيها الخط الأول للدفاع مقابل الديون المعدومة، خاصة وأن الديون المعدومة أصبحت مظهراً منتشراً في النشاط الإقراضي للمصارف التجارية، ما أدى لاحتفاظ العديد من المصارف بمخصصات لتوفر نوعاً من السيولة والاحتياط مقابل الديون المعدومة غير المتوقعة^٢.

٣. **تصنيف مخاطر العملاء:** كما ذكرنا بأن عملية منح الائتمان تتطوي على مخاطرة قد تكون ذات تأثير مباشر على الوضع المالي للمصرف، ما يستدعي قيام المصرف بإجراء دراسة ائتمانية دقيقة وفق أسس عملية تساعد المحلل الائتماني على ترتيب مخاطر العملاء (Risk Rating) ومن ثم تسعير تلك المخاطر، ويعتبر نظام تصنيف المخاطر المتعلقة بالعملاء ذو أهمية واضحة، فهو يساهم في قيام المصرف بتحديد الحجم الأمثل للقروض ذات المخاطر في المحفظة الائتمانية، وذلك من خلال تقدير المخاطر بدرجة معينة من الثقة، بالإضافة إلى أن هذا النظام يساعد إدارة الائتمان على تسعير الائتمان بناء على المخاطر، وذلك مع ملاحظة العلاقة الطردية بين كل

¹ Greuning, Herni evan, Brantanovic, Sonja Brajovic, " op.cit, p152.

² Joseph, Sinkey, 2000, "Commercial Bank Management", 5TH Edition, Mcmillan Pub, New York, p554.

من المخاطرة والعائد. بالإضافة إلى أن استخدام هذا النظام يؤدي لتقليل الخسائر التي يتحملها المصرف، وذلك من خلال تخفيض تكاليف التحليل الائتماني، وإمكانية بناء جداول دورية لمتابعة الائتمان، وملاحظة أي احتمال لتعرض العميل للمخاطر^١.

ويوجد نوعان من الأساليب التي تستند عليها المصارف لتحديد معايير قبول العملاء (Client Acceptance Criteria) وهي^٢:

١. الأساليب الكمية: وهي تعتمد على استخدام النسب المالية المستخرجة من خلال تحليل القوائم المالية للعميل، وهي تسمى كذلك بالأساليب المحاسبية.
٢. الأساليب النوعية: وهي تعتمد على تطوير نماذج إحصائية بالاعتماد على نظرية الاحتمالات، وذلك من خلال دراسة عينات القروض التي يمنحها المصرف وتحليل المعلومات المتعلقة بها، وهي تسمى كذلك بالأساليب المصرفية.

3.1: معايير التحليل الائتماني (Credit Analysis Standards):

تحتاج عملية إصدار قرار منح الائتمان عادة إلى تقييم العوامل المختلفة المؤثرة على هذا القرار، وتطلق على هذه العملية عادة عملية تحليل الائتمان.

فعند ممارسة عملية منح التسهيلات الائتمانية فإن المصارف قد تقع في نوعين من أخطاء التقييم، الأول هو منح التسهيلات لعميل سيتعثر، والثاني هو رفض منح التسهيلات لعميل سيقوم بتسديدها، وفي كلتا الحالتين فإن المصرف سيخسر العميل وستكون أرباحه أقل^٣. وبهدف التقليل من هذين الخطأين فقد سعى العديد من الأكاديميين والعاملين في الحقل المصرفي إلى تحديد معايير موضوعية لمنح الائتمان. ورغم الاختلاف في مسميات هذه المعايير، إلا أن مضمونها

^١ النجار، فايق، 1998، نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان، البنوك في الأردن، عدد10، مجلد 17، ص35.

^٢ النجار، فايق، مرجع سابق، ص32.

^٣ Koch, Timothy W, & Macdonald, 2000, "Bank Management", 4TH Edition, Harcourt College Publishers, USA, p647.

يصب في منحى واحد يتمثل في قياس درجة المخاطر الناجمة عن منح الائتمان والعمل على الحد منها^١.

وفيما يلي عرض لأهم وأشهر المعايير المستخدمة في التحليل الائتماني:

أ- المعايير المعروفة بـ (The Five C's): أشهر معايير التحليل الائتماني وأكثرها تطبيقاً، وقد جاءت تسميتها لأنها تتضمن تحليل خمسة أمور رئيسية جميعها تبدأ بحرف C، وهي:

١. الشخصية (Character): وهي أهم بنود التحليل الائتماني وأكثرها صعوبة في التقييم، وتعني مدى رغبة (Willingness) وتصميم (Determination) العميل على الوفاء بالتزاماته، والشخصية صفة مستترة تكمن في مواصفات سلوكية كالنزاهة والمصادقية والاستقامة. وأفضل طريقة لقياسها هي مراجعة تجربة التعامل السابقة مع العميل من قبل جميع الجهات التي يتعامل معها^٢.

٢. القدرة (Capacity): وتعني قدرة العميل على تحصيل ما يكفي من النقد لتسديد كافة التزاماته. أي يجب أن يتمتع العميل بالخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والمالية والتسويقية اللازمة لإدارة نشاطه وأعماله بنجاح، فالرغبة في تسديد القروض المستحقة للمصرف لا تكفي ما لم يكن العميل قادراً على متابعة أعماله وإدارتها إدارة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة منه^٣.

٣. رأس المال (Capital): هو أحد أهم أسس القرار الائتماني وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية فهو يمثل ثروة المقترض، ويمكن اعتباره بمثابة وسادة (Cushion) لامتصاص الخسائر والتقليل من احتمالات الإفلاس، ويمكن قياسه من خلال واقع المقترض المالي (Financial Soundness) ومكانته السوقية (Market Standing)^٤.

^١ الزبيدي، حمزة محمود، 2002، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، ص139.

^٢ Ruth, George E, 1995, "Commercial Lending", 3rd Edition, American Bankers Association, USA, p76.

^٣ حداد، وسيم، 2005، "الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد، ص25.

^٤ Koch, Timothy W, & Macdonald, op.cit, P619.

٤. **الظروف (Conditions):** تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل الأعمال، وهذا يتطلب من المصارف دراسة الأوضاع الاقتصادية، وكذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب المصرف بالتركيز على تمويلها، وذلك قبل منح أي تسهيل ائتماني^١.

٥. **الضمانة (Collateral):** تتبع أهمية الضمانة من إمكانية استخدامها كتعويض عن الضعف في المعايير الأخرى، وبالتالي هي من أدوات مخاطر الائتمان، لأنها تعطي القروض صفة القروض المأمونة (Secured Loans)، وتقلل من احتمال خسارة المصرف في حال تعثر العميل، وذلك من خلال قيام المصرف ببيعها في هذه الحالة^٢.

وأيضاً تم تعريف مجموعة أخرى من معايير (C's) تعرف باسم (The Five C's of Bad Credit) بفرض التعرض لخمس أمور رئيسية تستخدم للتعرف على مشاكل الائتمان والحد منها وهي^٣:

١. **الرضا (Complacency):** تعني الافتراض بأنه ما دامت الأمور سارت بشكل جيد في الماضي فإنها ستستمر كذلك في المستقبل، كأن يقوم المصرف بإيلاء الثقة الزائدة للكفلاء وأوضاعهم المالية والتزامهم بتسديد التسهيلات في مواعيدها، لأن ذلك تم في الماضي.

٢. **الإهمال (Carelessness):** تعني الدراسة غير الكافية قبل منح التسهيلات كالنقص في التوثيق والمعلومات المالية والتعهدات الضامنة (Protective Covenants) في إتفاقية القرض.

٣. **انقطاع قنوات الاتصال (Communication Breakdown):** تعني عدم تماشي التسهيلات الممنوحة مع أهداف وسياسات المصرف. ويجب على إدارة المصرف أن توضح استخدام السياسات الموضوعية من قبلها، وتلزم موظفيها بها، ويجب على

^١ عبد الله خالد أمين، والطراد اسماعيل ابراهيم، 2006، "إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية -"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص187.

^٢ Masckin, Fredric, *Financial Markets & Institutions*, Wesley Pub, New York, 2nd Edition, P509.

^٣ Koch, Timothy W, & Macdonald, op.cit, P620.

مسؤولي التسهيلات أن يضعوا الإدارة في صورة أية مشاكل تطرأ على التسهيلات بمجرد معرفتهم بها.

٤. الحوادث الطارئة (Contingencies): تعني ميل المصارف إلى التقليل من أهمية أو تجاهل الظروف التي قد يتعرض بها القرض، حيث يكون التركيز على إنجاح اتفاقية القرض بدلاً من إعطاء الأهمية الكافية للمخاطر التي قد تظهر عند دراسة التسهيل المطلوب.

٥. المنافسة (Competition): تعني تقليد سلوك المنافسين وغيض النظر عن معايير المصرف الائتمانية.

ب- المعايير المعروفة بـ (The Five P's): تتكون من خمسة أمور رئيسية جميعها تبدأ بحرف (P)، وتحليل هذه الأمور يعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج (5C's) ولكن بأسلوب مختلف^١:

١. العميل (People): يشبه مفهوم شخصية العميل، حيث يتم تقييم وضع العميل الائتماني من خلال تكوين صورة واضحة عن شخصيته وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته.

٢. الغرض (Purpose): وهو من أهم المعايير الائتمانية، حيث يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسات المصرف وصلاحيات إدارة الائتمان بحيث لا يتم تمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان.

٣. السداد (Payment): يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة للعميل.

٤. الحماية (Protection): الغرض من هذا المعيار هو تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة، أو قابليتها للتسييل، (إمكانية تحويله إلى

^١ الزبيدي، حمزة محمود، مرجع سابق، ص 152.

نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة) فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف.

٥. **التصور (Perspective):** يعني استكشاف حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل، ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كافة الظروف البيئية الحالية والمستقبلية التي تحيط بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية.

2: مخاطر السيولة: (Liquidity Risk):

تتبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة استعداد المصارف الدائم لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت، الأمر الذي يستدعي استجابة المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة وبالتكلفة الأقل.

وعرف مجلس النقد والتسليف في سورية السيولة بأنها: مدى قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، دون الاضطرار إلى تسيل موجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء إلى مصادر أموال ذات تكلفة عالية^١. وفي حال فشل المصرف في تلبية هذه الالتزامات يكون أمام خطر السيولة، وإن إدارة هذه المخاطر هي في الحقيقة سياسة تعكس عمل المصرف من الناحية المالية. وبالتالي يمكننا القول أن أهم أسباب التعرض لمخاطر السيولة ما يلي^٢:

١. ضعف تخطيط السيولة في المصرف ما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول، والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
٢. سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة.
٣. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
٤. تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

^١ مجلس النقد والتسليف، سورية، قرار رقم 588/م/ن/ب 4 تاريخ 2009/11/22.

^٢ مفتاح صالح، ومعارفي فريدة، 2007، "المخاطر الائتمانية- تحليلها وقياسها- إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة- الأردن.

وبالتالي يمكننا القول أن إدارة مخاطر السيولة: هي اضطلاع المصرف بتخطيط ورقابة السيولة من خلال التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد الفائض أو العجز المحتمل في الرصيد النقدي للمصرف، واتخاذ الإجراءات المناسبة تجاهه، فالكشف عن احتمال حدوث عجز والاستعداد لمواجهته يخدم هدف السيولة في المصرف ويخفض خطرهما¹.

1.2: أهم مقاييس مخاطر السيولة²:

١. مخاطر السيولة = الأصول السائلة ÷ إجمالي الالتزامات

وتجدر الإشارة إلى أن أهم الدراسات التي استخدمت هذه النسبة كمقياس لمخاطر السيولة نذكر: دراسة (Angbazo,L,1997) ، وكذلك دراسة (Fauziah Hanim Tafri& al 2009). إن ارتفاع هذه النسبة يقود إلى مخاطرة سيولة منخفضة، وبالتالي فالعلاقة المنتظرة بين هذه النسبة ومعدل العائد على حقوق الملكية هي علاقة سلبية.

٢. مخاطر السيولة = الأصول السائلة ÷ إجمالي الودائع

2.2: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة المصرفية:

استطاع مدراء السيولة المصرفية على مر السنين صياغة العديد من السياسات العريضة لمعالجة مشكلة السيولة في المصرف، وهذه الاستراتيجيات والسياسات تمثلت في:

١. إستراتيجية الاعتماد على الموجودات:(إدارة الموجودات)

تعد هذه الإستراتيجية أقدم الإستراتيجيات لمواجهة احتياجات السيولة المصرفية، والتي تقوم على تخزين السيولة عن طريق التثبيت بالموجودات الممكن تحويلها فوراً لسيولة، وغالباً ما تكون في شكل نقد وسندات وأوراق مالية رائجة تجارياً. وعند ظهور الحاجة إلى السيولة يتم بيع هذه الأصول لمقابلة طلبات النقد. وغالباً ما تسمى هذه الإستراتيجية بإستراتيجية تحويل

¹ Jessup, Paul F , 1980, "Modern Bank Management", St.Paul West, Publication co, p140.

² Rose, peter, 2002, "Commercial Bank Management, Measuures & Evaluating bank Performance", p 190-194.

Santomero & Babble, 2004, "Financial Markets Instrumens & Institutions, 3rdED, McGraw – Hill, p525.

الموجودات وذلك لأن الأموال السائلة يتم تحصيلها من خلال تحويل الموجودات غير النقدية إلى نقد^١.

وهذه الموجودات شبه السائلة لا بد أن تتميز بخصائص مهمة وهي^٢:

- أ - أن تكون قابلة للبيع في السوق، بحيث يتم تحويلها إلى نقد من دون تأخير أو خسارة.
 - ب - أن يكون لها سعر مستقر، فليس المهم السرعة التي يباع بها هذا الموجود أو مدى حجم البيع، وإنما البيع دون أدنى تنازل عن السعر المطلوب.
 - ت - أن تكون قابلة للاسترداد، ليكون بإمكان البائع إعادة استثمارها بأقل خسارة ممكنة.
- وتستخدم هذه الإستراتيجية من قبل المصارف الصغيرة، التي تجدها أقل مخاطرة وتكلفة من إستراتيجية إدارة المطلوبات.
- ويعاب على هذه الإستراتيجية بأن^٣:

- أ - المصرف قد يخسر الأرباح المستقبلية التي تحققها تلك الموجودات لو لم تبع، وبالتالي توجد هناك كلفة فرصة لخزن السيولة في الموجودات.
 - ب - بيع الموجودات من أجل الحصول على سيولة يضعف مظهر ميزانية المصرف، فالموجودات المباعة (والتي غالباً ما تكون سندات وأوراق حكومية منخفضة الخطر) تعطي انطباعاً بأن المصرف قوي من الناحية المالية.
- وأخيراً لا بد من ذكر بأن المصرف بإتباعه لإستراتيجية إدارة الموجودات يكون قد تحمل فرصاً ضائعة وذلك لأن الموجودات شبه السائلة التي يحتفظ بها عموماً ما تحمل أدنى معدلات للعائد مقارنة بعوائد الموجودات الأخرى.

٢. إستراتيجية الاعتماد على السيولة المقترضة: (إدارة المطلوبات)

تقوم هذه الإستراتيجية على اقتراض أموال كافية وقابلة للصرف الفوري وذلك لتغطية كافة المتطلبات المتوقعة بغية الحصول على السيولة.

^١ عبد اللطيف أحمد، يوسف رضا، 2006، "نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في التجارية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الاول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، يناير، ص10.

^٢ Rose, Peter, 1999, "Commercial Bank Management", McGraw Hill Companies, p352.

^٣ Rose, Peter, 2005, "Bank Management & Financial Services", McGraw Hill Companies, p352-353.

وتحقق هذه الإستراتيجية عدداً من الفوائد والميزات للمصرف منها^١:

أ - أن المصرف يقترض فقط عند الحاجة للأموال السائلة، وهو بعكس أسلوب تخزين السيولة الذي يتضمن الاحتفاظ بالموجودات السائلة طول الوقت بانتظار الحاجة لها، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض عوائد المصرف، نظراً لكون الموجودات السائلة هي ذات عوائد منخفضة.

ب - أن اقتراض الأموال السائلة يتيح إمكانية الحفاظ على حجم وتركيب محفظة موجودات المصرف دون تغيير، عندما يكون المصرف مقتنعاً بالموجودات التي يملكها حالياً، في حين أن بيع الموجودات للحصول على السيولة من شأنه أن يؤدي إلى حالات انكماش في الموجودات المربحة، وربما في حجم المصرف الكلي.

ت - أن المصرف لديه إمكانية الاستفادة من معدل الفائدة الممنوح للأموال المقترضة، فعند احتياجه لمزيد من الأموال يقوم برفع لمعدل الفائدة التي يعرضها لجذب المزيد من الودائع وغيرها من مصادر التمويل حتى تصل إلى الحجم المطلوب، أما إذا كان حجم الأموال السائلة المطلوبة محدوداً فإن سعر الفائدة المعروض سيكون بمستويات أقل. ويذكر أن هذه الإستراتيجية هي الأكثر خطورة في تقادي مخاطر السيولة، وذلك بسبب عدم استقرار أسعار الفائدة في الأسواق المالية والسرعة التي تتبدل فيها، الأمر الذي يضيف مزيداً من حالة عدم التأكد على صافي أرباح المصرف.

وتكون المصادر الرئيسية للسيولة المقترضة في أغلب الأحيان من الاقتراض من المصرف المركزي، وشهادات الإيداع الكبيرة (الجامبو بقيمة 100 ألف \$ وما فوق)، واتفاقيات إعادة الشراء، وودائع اليورو دولار، والاستلاف من مؤسسات الرهن العقاري.

٣. الإستراتيجية المتوازنة في إدارة السيولة: (إدارة الموجودات والمطلوبات)

تقوم هذه الإستراتيجية على المزج بين إدارة الموجودات وإدارة المطلوبات، وذلك لتفادي مخاطرة الاعتماد على السيولة المقترضة، وتكاليف حفظ السيولة في الموجودات.

^١ الشماع، خليل، 2005، "استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصرف"، القسم الأول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، أيلول، ص9.

يعرف (Sinky) إدارة الموجودات والمطلوبات كوظيفة تخطيط متوسطة الأجل (3-12 شهر) مصممة لتسيير البنك في اتجاه خطته طويلة الأجل (2-5 سنوات) بينما تبقى هناك مرونة للتكيف مع التغيرات في الأجل القصير شهرياً¹.

ففي ظل هذه الإستراتيجية فإن بعض الطلبات المتوقعة للسيولة تكون مخزونة في موجودات، بينما احتياجات السيولة الأخرى المتوقعة تكون مدعومة بإجراءات مسبقة لخطوط الائتمان مع المصارف المماثلة، أو المجهزين الآخرين للأموال. وعادة تلبي احتياجات النقد غير المتوقعة بالإقتراض قصير الأجل، واحتياجات السيولة ذات الأجل الأطول بإمكان التخطيط لها لتلبيتها حصراً في القروض قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، والسندات والأوراق المالية التي ستدور في النقد لدى ظهور تلك الاحتياجات للسيولة².

3: مخاطر السوق (Market Risk)

وهي "مخاطر التعرض للخسائر نتيجة التغيرات في السوق"³، ويتضمن ذلك التقلبات في أسعار الفائدة ومعدل أسعار صرف العملات، وأسعار الأوراق المالية، وأسعار السلع والخدمات. وتشكل مخاطر أسعار الفائدة أهم هذه المخاطر السوقية.

1.3: مخاطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk)

تنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة في السوق. فعلى الرغم من الأثر البالغ لسعر الفائدة على المصرف فإنه لا يمكنه السيطرة على مستوياته واتجاهاته السائدة في السوق، فسعر الفائدة على أي قرض أو استثمار يتحدد في نهاية المطاف في السوق المالي. فلو كانت توقعات المصرف تشير إلى احتمال انخفاض أسعار الفائدة باستمرار مع مرور الوقت، فإنه سيتوجب عليه الأخذ بعين الاعتبار القيام بتخصيص معظم أمواله لشراء الأصول التي تتصف بالحساسية لتغيرات أسعار الفائدة، مثل القروض طويلة ومتوسطة الأجل (ذات المعدلات

¹ Casu Barbara, Girardone Claudia, Molyneux Philip, 2006, op.cit, p261.

² Rose Peter, op.cit, 2005, p 354.

³ الرمحي، زاهر عطا، 2004، "تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية"، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، ص20.

(الثابتة) إضافة إلى الأوراق المالية طويلة الأجل. هذه الأصول ستعود على المصرف بنفس المستوى من الربح الدوري. ومع انخفاض معدلات الفائدة، تنخفض تكلفة الأموال في المصرف، ويزداد عائده الإجمالي. أما إذا كانت توقعات المصرف تشير إلى ارتفاع معدلات الفائدة بثبات مع مرور الزمن، فإنه سيلجأ إلى تخصيص معظم أمواله لشراء أصول حساسة للتغير في معدلات الفائدة كالقروض التجارية والاستهلاكية قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل ذات المعدلات المتغيرة والأوراق المالية قصيرة الأجل. ذلك أن موعد استحقاق الأوراق المالية قصيرة الأجل سيكون قريباً، وبالتالي ستتم إعادة الاستثمار عند معدلات أعلى في حال ارتفاع معدلات الفائدة. أما الأدوات المالية طويلة الأجل فستظل سارية في هذه الأثناء، الأمر الذي يعني أن استخدام المصارف لآلية المعدلات المتغيرة سيكون عملاً حكيماً. ومع أنه بمقدور المصارف إنشاء محافظ لأصولها بالشكل الذي يمكن من خلاله الاستفادة من تحركات أسعار الفائدة في المستقبل، إلا أنه ليس هناك ما يضمن معرفة اتجاه التغير في تلك الأسعار (ارتفاعاً أم انخفاضاً). من هنا فإن احتمال أن تتحرك أسعار الفائدة بعكس الاتجاه المتوقع يمثل درجة تعرض المصرف لما يسمى بمخاطرة سعر الفائدة¹.

والتي يمكن تعريفها: بأنها التقلبات في أسعار الفائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف من خلال زيادة تكلفة مصادر تمويله، وانخفاض العوائد من موجوداته المربحة. وذلك نتيجة عدم اتساق أسعار الفائدة على مواعيد استحقاق كل من الالتزامات والأصول².

هذا وتشكل معرفة أثر تحركات سعر الفائدة على أداء المصرف، وخصوصاً على عنصر الإيرادات فيه، الاهتمام الأكبر لمعظم المصارف. فلو أن محفظة الخصوم ومحفظة الأصول في المصرف تتمتعان بنفس درجة الحساسية لتحركات سعر الفائدة فسيكون من الممكن أن يحافظ المصرف على هامش ربح ثابت مع الزمن. ويعبر هذا الهامش (Spread) عن الفرق بين المعدل الوسطي الذي يحققه المصرف من أصوله مطروحاً منه المعدل الوسطي الذي يدفعه على الخصوم.

¹ الشعار، محمد نضال، 2005، "أسس العمل المصرفي"، حلب، سورية، ص220.

² <http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd>

هامش صافي الفوائد = (إيرادات الفائدة من القروض والاستثمارات - أعباء الفائدة على الودائع والأموال المقترضة) ÷ قيمة الأصول الكلية^١

إذاً هذا الفارق بين دخل المصرف من الفوائد ومصرف الفائدة ليس ثابتاً، الأمر الذي يتطلب من إدارة المصرف البحث المستمر عن الوسائل التي تضمن أن تكلفة مصادر التمويل لا ترتفع بشكل ملحوظ قياساً بارتفاع دخل الفوائد، لغرض عدم تعرض دخل المصرف للتدهور^٢.

وإحدى هذه الوسائل والتي تم اعتمادها في هذه الدراسة هي إدارة الفجوة.

1.1: إدارة فجوة حساسية الفائدة:

يمكن تعريف الفجوة: بأنها الفرق بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

وتعتبر الفجوة الإيجابية عن الفارق الإيجابي بين الأصول الحساسة لسعر الفائدة والخصوم الحساسة لسعر الفائدة، "إذن يكون المصرف حساساً للموجودات"، وفي هذه الحالة فإن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي لزيادة هامش الفائدة، حيث أن دخل الفائدة من الأصول المدرة للدخل سيقوّى نفقات الفائدة المدفوعة على الخصوم، ومع ثبات العوامل الأخرى فهذا سيؤدي لزيادة الأرباح.

أما عندما تقل أسعار الفائدة فإن هامش الفائدة سيقول بانخفاض دخل الفائدة من الأصول بأكثر من الانخفاض في مصروفات الفائدة على الخصوم. وهنا نكون أمام مخاطر سعر الفائدة (تتحقق الخسائر) وبالتالي يكون على إدارة المصرف القيام بما يلي:

١. إما زيادة استحقاقات الموجودات، أو تقليل استحقاقات المطلوبات.

٢. إما زيادة مبلغ المطلوبات الحساسة للفائدة أو تقليل مبلغ الموجودات الحساسة للفائدة.

٣. عدم اتخاذ أي إجراء فقد ترتفع أسعار الفائدة أو تبقى مستقرة^١.

^١ الشعار، محمد نضال، 2005، "مرجع سابق"، ص221.

^٢ الشماع، خليل، "مرجع سابق"، ص.

أما في حالة الفارق السلبي أو الفجوة السلبية هي حالة (Liability – sensitive)، يكون المصرف عندها حساساً للمطلوبات^١، فعند ارتفاع أسعار الفائدة سيقبل هامش الفائدة بسبب زيادة الكلفة الناشئة عن نفقات الفائدة على الخصوم مقارنة بدخل الفائدة من الأصول المدرة للدخل، وهنا نكون أمام مخاطر سعر الفائدة (تتحقق الخسائر) وبالتالي يكون على إدارة المصرف القيام بما يلي:

١. إما تقليل استحقاقات الموجودات أو زيادة استحقاقات المطلوبات.

٢. إما تقليل مبلغ الموجودات الحساسة للفائدة أو زيادة مبلغ المطلوبات الحساسة للفائدة.

٣. عدم اتخاذ أي إجراء فقد تنخفض أسعار الفائدة أو تبقى مستقرة^٢.

أما في حالة انخفاض سعر الفائدة فهذا سيؤدي لزيادة الهامش وذلك بسبب انخفاض نفقات الفائدة بشكل أكبر من دخل الفائدة^٣.

وتقاس مخاطر سعر الفائدة كالتالي:

الفجوة النسبية الحساسة للفائدة = الفجوة الحساسة للفائدة ÷ حجم المصرف (ممثلاً برأس ماله)

فإذا كانت نسبة الفجوة النسبية الحساسة للفائدة < 0 فإن المصرف يعتبر حساساً للموجودات. أما إذا كانت نسبة الفجوة النسبية الحساسة للفائدة > 0 فإن المصرف يعتبر حساساً للمطلوبات. أما إذا كانت نسبة الفجوة النسبية الحساسة للفائدة $= 0$ هذا يكون في حالة واحدة فقط "حماية أو وقاية" المصرف من مخاطرة سعر الفائدة وهي تتمثل بكون:

"الموجودات الحساسة لسعر الفائدة = المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة"، هنا تتحرك وبنفس السرعة تكاليف الحصول على الأموال وعوائد استخدامها، وبالتالي يمكن حماية هامش الفائدة الصافي بغض النظر عن اتجاه حركة أسعار الفائدة. غير أنه في الواقع العملي لا يمكن للفجوة الصفرية أن تتحقق لأن أسعار الفائدة ذات العلاقة بالموجودات والمطلوبات ليست مرتبة بالكامل.

^١ الشماخ، خليل، "مرجع سابق"، ص 171.

^٢ الشماخ، خليل، "مرجع سابق"، ص 171.

^٣ Rose, Peter, 1996, op.cit, p212-213.

مثال ذلك أن حركة أسعار الفائدة على القروض تميل إلى التخلف عن حركة أسعار الفائدة على الاقتراض في السوق النقدي، ما يعني أن حركة عوائد الفوائد للمصرف تنمو بسرعة أبطئ من حركة تكاليف الفوائد للمصرف، وذلك خلال فترة التوسع الاقتصادي. في حين تميل تكاليف الفوائد للهبط بأسرع من هبوط الإيرادات خلال الفترتين الاقتصادي¹.

4: المخاطر التشغيلية: (Operational Risk):

إن تطور وتعقد الخدمات المصرفية، والاعتماد المتزايد على استخدام التقنية وعولمة الخدمات المصرفية، وإلغاء القيود في ممارسة الأعمال المصرفية جعل هذه الأعمال أكثر تنوعاً وتعقيداً، كما أن تطوير التطبيقات المصرفية في المصارف الدولية أدى إلى ظهور الاعتقاد بأن المخاطر التي لا تشمل مخاطر الائتمان والسوق (المخاطر التشغيلية) لا يقل أثرها عن الأنواع الأخرى من المخاطر ويمكن أن تكون جوهرية. وذلك للأسباب الآتية²:

- استخدام آلات على أعلى مستوى من التكنولوجيا، والتقدم قد يؤدي إلى تحويل الأخطاء الناتجة عن التشغيل اليدوي إلى مخاطر فشل النظام إذا لم تتم الرقابة عليها، حيث إنه يتم الاعتماد بشكل أكبر على الأنظمة العالمية.
- التقدم في التجارة الإلكترونية يؤدي إلى ظهور بعض المخاطر المصاحبة (كالاختلالات الخارجية والنظام الأمني الخاص بالنظم) التي لم يتم فهمها بالكامل حتى الآن.
- تعتبر الاندماجات الواسعة النطاق والانفصالات بمثابة اختبار للأنظمة الجديدة أو التي تم تحديثها بالكامل، والتي تسببت في بعض المشاكل الجديرة بالملاحظة.
- ظهور بعض المصارف التي تقوم بدور مانح للخدمات على نطاق واسع جداً أدى إلى خلق الحاجة إلى الصيانة المستمرة للأنظمة الرقابية الداخلية عالية المستوى، وكذلك الأنظمة الاحتياطية.

¹ الشماع، خليل، "مرجع سابق"، ص 148-149.

² الحشاد، نبيل، 2005، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية" موسوعة بازل II - الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 421.

- يمكن أن تقوم المصارف باستخدام تقنيات لتخفيف المخاطر مثل: (المخصصات، والمشتقات الائتمانية وضمانات الأصول) لتخفيض فرص التعرض لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان، ولكن من الممكن أيضاً أن ينتج عنها أشكال أخرى من المخاطر.
- زيادة الاعتماد على الترتيبات الخارجية، والمشاركة في تشغيل نظم المقاصة للغير من الممكن أن يخفف بعض المخاطر، ولكن من الممكن أيضاً أن تؤدي إلى ظهور مخاطر أخرى داخل المصارف.

ولذلك جاءت مقررات لجنة بازل الثانية والتي شكلت تطوراً كبيراً في مجال الرقابة المصرفية، وثقافة جديد في مجال إدارة المخاطر المصرفية، حيث كان أحد أهم متطلباتها إضافة متطلبات رأسمالية لمواجهة المخاطر التشغيلية، كما توجت اهتمامها بهذا الجانب بإصدارها مبادئ الممارسات السليمة في إدارة وضبط المخاطر التشغيلية في العام 2003.

وإذا ما أردنا تعريفاً للمخاطر التشغيلية لوجدنا عدة تعريفات لها حيث تم تعريفها على أنها: أي مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف حالياً، ولم تزود المصارف بقواعد أساسية لقياس المخاطر وحساب متطلبات رأس المال.

إلا أن لجنة بازل للرقابة المصرفية وضمن اتفاقية بازل 2 عرفت بالشكل الأفضل على أنها¹: "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية".

كما أن لجنة بازل ترى أن المخاطر التشغيلية تعبير له معان مختلفة في الصناعة المصرفية، وعلى ذلك فإن على المصارف ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية.

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk, 2003.

1.4: أهم مقاييس إدارة المخاطر التشغيلية¹:

١. إجمالي الأصول ÷ عدد العاملين

تعكس هذه النسبة كفاءة الأصول، وبالتالي ارتفاعها يعني أن عدداً قليلاً من العاملين يتحمل مسؤولية الأعمال المرتبطة بحجم كبير من الأصول، وهو الأفضل.

٢. صافي الدخل ÷ عدد العاملين

تشير هذه النسبة إلى إنتاجية وربحية القوى العاملة في المصرف، وارتفاعها يدل على إنتاجية أفضل.

٣. إجمالي المصاريف ÷ عدد العاملين

وتعذر على الباحثة حساب المخاطر التشغيلية للمصارف عينة الدراسة، وذلك نظراً لعدم ذكر عدد العمال في تقاريرها المالية.

2.4: أنواع المخاطر التشغيلية²:

يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي تتطوي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة، لتشكل بالتالي مصادر هذه المخاطر، كما يلي:

أ - **الاحتيال الداخلي**: تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش، أو إساءة استعمال الممتلكات، أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، أو سياسة الشركة من قبل مسؤوليها أو العاملين فيها.

ب - **الاحتيال الخارجي**: أي أفعال يقوم بها طرف ثالث، من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون.

¹ Rose, Peter, "op. cit", 2002, p190-194.

² Basel Committee on Banking Supervision, "Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk", 2003.

وللمزيد انظر: صندوق النقد العربي، 2004، ورقة بعنوان "إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها" الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي.

ت - ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: الأعمال التي لا تتسق مع طبيعة الوظيفة، واشتراطات قوانين الصحة والسلامة، أو أية اتفاقيات، أو الأعمال التي ينتج عنها دفع تعويضات عن إصابات شخصية.

ث - الممارسات المتعلقة بالعملاء والمنتجات والأعمال: الإخفاق غير المتعمد، أو الناتج عن الإهمال في الوفاء بالالتزامات المهنية تجاه عملاء محددين، بما في ذلك اشتراطات الصلاحية والثقة، أو الإخفاق الناتج عن طبيعة تصميم المنتج.

ج - الأضرار في الموجودات المادية: الخسائر أو الأضرار التي تلحق بالموجودات المادية جراء كارثة طبيعية أو أية أحداث أخرى.

ح - توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر: أي تعطل في الأعمال أو خلل في الأنظمة.

خ - التنفيذ وإدارة المعاملات: الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع الأطراف التجارية المقابلة والبائعين.

مما تقدم يتضح بشكل جلي أن المخاطر التشغيلية عبارة عن نتائج للممارسات المصرفية أحياناً وعن ضعف في أنظمة الرقابة والضبط الداخلي، أو فشل في الأنظمة الآلية أحياناً أخرى.

يتبين من خلال ما عرض في هذا الفصل أن المخاطر تنشأ عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة نهائية، ومع أن كل منشآت الأعمال تنشط في حقل يتسم بحالة عدم التأكد، يظل القطاع المالي وبشكل خاص المصرفي منه أكثر القطاعات الاقتصادية تعرضاً للمخاطر، وهذا يعود إلى طبيعة تخصصه الذي تهدده التحديات المفاجئة أحياناً، والتي من شأنها تحريك المسار العام لمخاطره في غير صالحه. ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها أهمية متزايدة لدى المصارف، كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية للمصارف.

لذا ناقش هذا الفصل القضايا الأساسية ذات الصلة بالمخاطر المصرفية وإدارتها في المبحث الأول، والعلاقة التبادلية بين العائد والمخاطرة في المبحث الثاني، ومن ثم ناقش أهم أنواع المخاطر المصرفية والأساليب المتبعة لإدارة كل نوع.

الفصل الثاني:

تقييم أداء المصارف

مقدمة:

انطلاقاً من الأهمية الكبيرة التي تحتلها الصناعة المصرفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكون القطاع المصرفي يمثل العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ما يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها، كان لابد من إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وتقييم الأداء، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية والمالية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

بمراجعة الأحداث الاقتصادية والمالية العالمية في الآونة الأخيرة، التي واكبت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى الآن، إلى انتهائها بانتهاء كوار المصارف العالمية وتدهور الوضع المالي العالمي بشكل عام، لا يمكن تجاهل الصبغة الخاصة لموضوع تقييم الأداء المصرفي والرقابة عليه والتي تبرز الوقوف عند خصوصيات عملية الرقابة وتقييم الأداء في قطاع المصارف.

لذلك عمدت الباحثة إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وقد جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: الرقابة على أنشطة المصارف.

المبحث الثاني: أدوات التقييم ومتابعة الأداء في المصارف.

المبحث الأول: الرقابة على أنشطة المصارف

❖ تمهيد:

تعد عملية الرقابة إحدى وظائف الإدارة وجزءاً من أعمالها الرئيسية. وتعتبر عملية الرقابة الفعالة على المؤسسات المصرفية ضرورة للحفاظ على بيئة اقتصادية قوية، باعتبار أن للنظام المصرفي دوراً أساسياً في عملية تسوية المدفوعات، وتوزيع المدخرات، فوجود مثل هذه الرقابة إلى جانب توفر سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يساهم في تأمين الاستقرار المالي لأي بلد، لذلك لم تعد عملية الرقابة المصرفية تقتصر على مجرد السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها المصارف والتي تم توضيحها في الفصل الأول، بل اتجهت نحو تنمية وتطوير الوسائل الضرورية لتخفيض تلك المخاطر، والتأكد من أن المصارف تعمل بطريقة سليمة وآمنة، وتمتلك رأسمال واحتياطيات كافية لمواجهة أو لتجنب المخاطر الناجمة عن القيام بأنشطتها المختلفة .

لذلك عمدت الباحثة في هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على موضوع الرقابة على العمل المصرفي، من خلال توضيح مفهوم الرقابة المصرفية، وأهميتها، وأهدافها، وأنواعها، وأساليب الرقابة المصرفية المتطورة.

1: مفهوم الرقابة المصرفية:

تختلف الرقابة في المصارف عن الرقابة في بقية المشروعات من ناحية الأسس والأساليب والإجراءات، وذلك بمقدار اختلاف طبيعة عملها عن طبيعة عمل المشروعات الأخرى، والقوانين المنظمة لأعمالها، والتعليمات الإدارية لكل منها، مع التقائها جميعاً في ضرورة وجود أسس للضبط والرقابة¹، حيث تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات (Multi-Product Institutions) ونشاطها يتميز بالتغيير والتجديد المستمر، سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صنع تمويل جديدة، خدمات وتكنولوجيا جديدة،...) أو على مستوى البيئة

¹ عبد العزيز شحادة، موسى، بلا تاريخ نشر، "عمليات المراجعة المصرفية"، اتحاد المصارف العربية، ص5.

والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد،....) أو على طبيعة مصادر أموالها وأوجه استخداماتها^١، وهذا ما يفسر خصوصية وإلحاح عملية الرقابة عليها.

لذلك فقد حظي هذا الموضوع باهتمام عدد من الدارسين والباحثين حيث يمكن تعريف الرقابة بأنها:

ـ "قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرووسين، للتأكد من أن أهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت"^٢.

ـ مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تدير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والمصارف المركزية، بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، وصولاً إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر يسهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين وعلى قدرة الدولة والثقة بأدائها"^٣.

ـ مجموعة الإجراءات التي تتجز من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق والمتابعة من أجل إعداد الخطط قبل التنفيذ، ومن ثم أثناء التنفيذ وبعده من خلال قياس وتقييم الأداء الفعلي وتحليله ومقارنته بالخطط أو بالمعايير، أو بأية وسيلة لتقييم الأداء، وذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات ومعالجتها وصولاً إلى تحقيق أعلى معدلات للأداء"^٤.

ـ "تتبع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية والائتمانية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة الإشراف والمراقبة في البلاد، سواء أكان ذلك

^١ قريشي، محمد جموعي، 2004، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية" دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"، الجزء الأول، مجلة الباحث، (3)، 89-95.

^٢ الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص223.

^٣ ناصيف، الياس، 1996، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد 185، ص53.

^٤ كعدان، حسان، 1997، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري، أطروحة دكتوراه، ص53.

ممثلاً في المصرف المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة التي يخولها القانون حق الإشراف والمراقبة على المصارف^١.

يتبين من خلال ما ورد في التعريفات السابقة: أن عملية الرقابة على المصارف ضرورية جداً وجديرة بالاهتمام والملاحظة، وذلك للحفاظ على حسن تطبيق الأنظمة التي تخضع لها، وإنجاز الوظائف التي تقع على عاتقها، والتأكد من تحقيقها للأهداف المرسومة لها. ومعظم تلك التعريفات تركز على آلية تنفيذ عملية الرقابة والهدف منها والجهة التي تؤديها.

ومما تقدم يمكننا التوصل إلى تعريف عام ومبسط للرقابة المصرفية، وذلك من وجهة نظر الباحثة: (الوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها التأكد من أن العمل يسير وفقاً لما هو مخطط له وتصحيحه عند انحرافه عن مساره).

2: أهمية الرقابة المصرفية:

تتبع أهمية الرقابة والإشراف على المصارف من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المصارف في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة، وبما تملكه من دور اقتصادي واسع في المجتمع، وبما تتفرد به كونها محفظة المجتمع المالية، ومن حقيقة أن عمل المصارف يرتبط ويؤثر بمصالح عدة فئات تتعرض للضرر البالغ فيما لو تعثر المصرف في عمله، ومن هذه الفئات^٢:

١. إدارة المصرف: لأنها تنتخب من قبل المساهمين لإدارة وتسيير عمل المصرف نيابة عنهم، وبالتالي فهي المسؤولة أمام المساهمين عن ضمان استمرارية عمل المصرف ونجاحه.
٢. المودعين: بصفتهم الممول الأكبر لأي مصرف، وذلك من أجل اطمئنانهم على ودائعهم.
٣. الهيئة العامة للمساهمين (الملاك): وذلك للاطمئنان على استثماراتهم في رأسمال المصرف، وتحقيق أكبر عائد ممكن لهم.

^١ ذهبية، بلعيد، 2007، "الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، ص80.

^٢ سفير، فائق، 2000، "محاسبة البنوك"، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص331-332.

٤. المتعاملين المستفيدين من تسهيلات المصرف الائتمانية المباشرة وغير المباشرة:

وذلك لضمان استمرارية نشاط عمل المصرف، وضمان استمرارية استفادتهم من هذه التسهيلات والخدمات المصرفية.

٥. المصرف المركزي (السلطات النقدية): لأن هدف المصرف المركزي حماية المودعين

والمقترضين وكل من له تعامل مع المصرف، وذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني ككل من أي انحرافات سلبية لعمل إدارة المصرف، كما أن المصرف المركزي يهدف إلى توجيه السياسة النقدية للدولة، وهذا كله لا يتحقق إلا بالرقابة.

ويمكننا القول: أن المبرر الأساسي للرقابة على المصارف هو "للمحد من مخاطر المصارف" التي قد تؤدي إلى ضياع ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي^١.

3: أهداف الرقابة المصرفية:

على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم، إلا أنه يوجد اتفاق عام على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية^٢:

١. الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس

المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل. كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في المصارف سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

٢. ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات

الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات المصارف الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للمصارف للتأكد من قدرتها على

^١ الكراسنة، إبراهيم، "الرقابة على البنوك"، مرجع سابق، ص4.

^٢ النشرة الاقتصادية، 2001، البنك الأهلي المصري "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة"، العدد الرابع، القاهرة، ص12.

الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والمهمة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

٣. **حماية المودعين:** ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

4: أنواع الرقابة المصرفية:

إن تعدد أنشطة المصارف، وتشعب أعمالها، وكذلك التطور الهائل الذي حدث على آلية العمل - دخول نطاق الصيرفة الشاملة- جعلها أكر عرضة للمخاطر والأزمات. ولتتمكن من تجنبها أو تجاوزها عليها أن تقوم بالمراقبة الدورية والمستمرة لها، ما يقتضى تعدد الأساليب والجهات التي تقوم بعملية الرقابة المصرفية، عادة تمارس هذه الأخيرة من خلال ثلاث جهات يتكامل عملها وهي الرقابة الداخلية، الرقابة الخارجية، ورقابة المصرف المركزي.

1.4: **الرقابة الداخلية (الرقابة الذاتية):** وهي وظيفة تقييمية مستقلة بطبعها تؤسس داخل المصرف لفحص وتقييم أنشطته كخدمة للمصرف ذاته^١.

تعتبر الرقابة الداخلية جزءاً أساسياً من الرقابة المصرفية الشاملة ولأهميتها فقد اعتبرت إدارات المصارف خط الدفاع الأول في منع وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

وقد حدد مجلس النقد والتسليف بموجب القرار رقم (16/م ن/ب 4) تاريخ 2003/8/13م مهام المراقب المصرفي الداخلي والتي تمثل: " **الهدف من الرقابة الداخلية للمصارف** العاملة في سورية كالتالي:

١. مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة: من خلال المراجعة الشاملة للأنظمة الموضوعية من قبل المصرف والتأكد من تقيدها بالمتطلبات القانونية والتشريعية.

^١ ذهبيّة، بلعيد، مرجع سابق، ص 84.

٢. مراجعة البيانات والتقارير المالية والسجلات المحاسبية: التي تمسكها وتعدّها المصارف والتأكد من صحتها، وتقيدها بالنظم التي يضعها مجلس النقد والتسليف وبمعايير المحاسبة الدولية.

٣. التأكد من فعالية وملائمة الأنظمة المتبعة من قبل المصرف لقياس ومتابعة مختلف أنواع المخاطر التي تم توضيحها في الفصل الأول، وإعلام مجلس إدارة المصرف ومفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي بالمخاطر التي تتركز في المجالات التي تمت مراقبتها وأثرها على أوضاع المصرف وأمواله الخاصة.

٤. التأكد من وجود نظام للأمان التكنولوجي يؤمن:

+المحافظة على نظام معلوماتي سليم.

+صيانة الأجهزة والبرامج المعلوماتية.

+الاحتفاظ بنسخ إضافية للمعلومات المخزنة (Back up) في مكان آمن.

+وجود خطط بديلة في حال حصول أي خلل في النظام المعلوماتي، وربط المعلومات المخزنة بأجهزة معلوماتية أخرى موجودة في حيّز مكاني آمن آخر.

+وجود نظام للتدقيق المعلوماتي.

٥. التأكد من إتباع المصرف نظاماً لتقييم نوعية الأصول وتقيده بالتعليمات التي تصدر عن مجلس النقد والتسليف، ومراعاته التعليمات المنصوص عنها في معايير المحاسبة الدولية لتقييم مختلف الموجودات لديه.

2.4: رقابة السلطات النقدية (المصرف المركزي): يعتبر المصرف المركزي مصرف

المصارف، والجهة الرئيسية والوحيدة المسؤولة عن ضمان وسلامة واستمرارية النظام المصرفي، وغالباً ما يقوم بهذه الوظيفة بشكل كلي أو جزئي مع اختلاف درجة استقلالية

وظيفة الرقابة المصرفية عن وظيفة رسم السياسة النقدية^١. حيث يقوم بهذه المهمة من خلال جهة مختصة^٢ بمتابعة أعمال المصارف، ووضع الأسس والمعايير الرقابية التي تنظم عملياتها، وتضمن سلامة وكفاءة عملها، والحفاظ على أموال المودعين وحماية النظام المصرفي من الوقوع في الأزمات، وذلك من خلال الصلاحيات التي منحها لها القانون، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لاشتراك جهات أخرى بعملية الرقابة إلى جانب المصرف المركزي^٣.

ويمارس المصرف المركزي مهمته في الرقابة والإشراف على المصارف من خلال أساليب من الرقابة، وذلك وفق ما ورد في المبدأ السادس عشر من مبادئ بازل للرقابة المصرفية الفعالة والذي ينص على الآتي:

"يجب أن يتألف النظام الفعال للرقابة المصرفية من أساليب للرقابة، الرقابة المكتتبية من خلال البيانات والتقارير الدورية، والثاني من خلال الرقابة الميدانية"^٤.

أسلوب الرقابة الميدانية (التفتيش) On Site: وهو وسيلة لجمع المعلومات والبيانات للتعرف على حقيقة الوضع المالي للمصرف، وذلك عن طريق قيام فريق عمل تابع للمصرف المركزي بزيارات ميدانية إلى مواقع المصارف التجارية للاطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها، وذلك بغية التحقق من صحة البيانات المقدمة من قبلها، وصحة تنفيذ العمليات المصرفية، وسلامتها بما يتفق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي، وبما يتماشى مع الأعراف المصرفية، والتحقق من سلامة المراكز المالية للمصارف، ومدى كفاية نظام الرقابة

^١ الخجا، جمانة نذير، 2010، "دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي: الوضع الراهن للرقابة المصرفية في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ص41.

^٢ تسمى في سورية بمديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف التي تعمل لدى مصرف سورية المركزي تحت لواء مجلس النقد والتسليف.

^٣ الخجا، جمانة نذير، "مرجع سابق"، ص52.

^٤ Basel Committee on Banking Supervision: Basel Committee Principles for The Management of Credit Risk, Bank of International Settlements (BIS), September, 2000,p20.

الداخلية وتحديد ثغراته إن وجدت. كذلك تستهدف الرقابة الميدانية تقييم أداء المصارف، ووضع آلية تمكن من التعرف على المصارف التي تواجه مشاكل معينة لاتخاذ الإجراءات الوقائية قبل تحقق المخاطر^١.

يؤكد ما سبق أن التفتيش الميداني يعد الأداة الأكثر جدوى في تحديد المؤسسات المصرفية التي تعاني من مشكلات، حيث يواكب المفتشون العمل المصرفي ميدانياً من خلال جولات أو زيارات إلى موقع عمل المصرف للقيام بفحص كافة نواحي وجوانب أمانه وسلامته، إلا أنه يعاب عليه أنه يعد مكلفاً ومرهقاً بالنسبة للمصرفيين والمفتشين بآن واحد، ما يحد من تكرار عمليات التفتيش، فهو مكلف بالنسبة للمفتشين كونه يحتاج إلى كثافة في القوى العاملة المطلوبة لإجرائه، أما بالنسبة للمصرفيين فلأنه يتطلب الدخول في العمليات اليومية للمصرف ومواكبتها ميدانياً من موقع العمل. لذا يلجأ المفتشون إلى ممارسة الرقابة على أوضاع المصارف مكتبياً حيث تعكس الرقابة المكتبية صورة متطورة ومستمرة لوضع المصرف^٢.

أسلوب الرقابة المكتبية Off Site: وذلك من خلال دراسته للبيانات الدورية التي يطلبها من المصارف الخاضعة لإشرافه، والتي تتعلق بالحسابات المالية والمتمثلة في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين. وهذا النوع من الرقابة يتطلب عدم وجود حدود أو قيود على الإفصاح عن البيانات والمعلومات المطلوبة من قبله، والذي يكون له مطلق الحرية في طلبها، وفي تحديد الوقت الذي يراه مناسباً بما يمكنه من تحقيق أهدافه الرقابية^٣.

^١ السبسي، صلاح الدين حسن، 1998، "دراسات تطبيقية: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ص216.

² Gilbert, Alton R, Meyer, Andrew p, & Vaughan, Mark D, "The role of a Camel downgrade model in bank surveillance" 2000, p4. Retrieved March 20,2012 from <http://www.research.stlouisfed.org/wp/2000/2000021.pdf/federal> reserve bank of ST.Louis.

³ Sahajwala, Ranjana, & Bergh, Paul Vanden, 2000, "Supervisory risk assessment and early warning systems, Basel Committee on Banking Supervision": working papers, p3.

وهذا الأسلوب من الرقابة يتمتع بالعديد من المزايا، الأمر الذي يجعله موضع استخدام من قبل معظم المصارف والتي يمكن عرضها كما يلي¹:

١. يعد أقل كلفة من أسلوب الرقابة الميدانية.

٢. يمكن تحديثه بشكل متكرر، وذلك عند استلام معلومات جديدة من التقارير المالية المصرفية الربعية.

٣. يوفر أساساً للتقييم المالي للمصرف في الفترات بين عمليات التفتيش.

٤. قدرته على تحديد عوامل أو مسببات المخاطر التي قد تقود لمشكلات مستقبلية.

وحول العلاقة بين الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية : يذكر أن عملية الرقابة المكتبية لا تقتصر على دراسة وتحليل البيانات المالية المقدمة للسلطات الرقابية فحسب، وإنما أيضاً على التحليل المكثبي للمعلومات التي تتضمنها تقارير التفتيش الميداني، ما يؤكد دور هذا النوع من الرقابة في فعالية عملية الرقابة الميدانية. كما أن فاعلية الرقابة المكتبية تعتمد بالدرجة الأولى على مدى صحة ودقة ومصادقية البيانات التي تقوم المصارف بتزويد السلطات الرقابية بها، ويتم التحقق من ذلك من خلال الرقابة الميدانية، وفي الوقت الذي تكون فيه الرقابة المكتبية مفيدة في تحليل بعض القضايا كـ رأس المال والسيولة وغيرها، وتكون غير ناجحة في تحليل قضايا أخرى كقوة الإدارة، ومخاطر التشغيل، وهذا ما يمكن تغطيته من خلال الرقابة الميدانية^٢.

نستنتج بناء على ما تقدم وجود علاقة وثيقة بين أسلوب الرقابة المكتبية والميدانية، إذ تتوقف شمولية العملية الرقابية المصرفية وتكاملها على تضافر هذين الأسلوبين مع بعضهما من

¹ Sarker, Abdul Awwal, "Camels rating system in the context of banking: A proposed "S" for shariah framework", Retrieved March 21, 2012, p3. from

http://www.microfinance_gateway.org/p/site/m/...rc/1.945703.

² Cole, Rebel A, & Gunther, Jeffery W, "A Camel ratings shelf life", Retrieved March 21, 2012, 1995,p6. From <http://www.ssrn.com/so13/papers.cfm?abstract-id=1293504>.

خلال العلاقة التكاملية لكل منهما مع الآخر، ما يؤكد أهمية المزج بينهما في دعم النظام الرقابي المصرفي المتبع.

3.4: الرقابة الخارجية : تسمى أيضاً بالتدقيق الخارجي، وهي وظيفة مستقلة بطبيعتها عن المؤسسة المصرفية، تنشأ لفحص وتدقيق الحسابات والنتائج المحققة، وكذلك لتقييم وتشخيص الوضع المالي للمصرف. ويتولى هذه المهمة أشخاص أكفاء يعرفون بالمدققين الخارجيين^١.

وارتبط مفهوم هذه الرقابة في القطاع العام في سورية بتفتيش الحسابات التي يقوم بها مفتشو الجهاز المركزي للرقابة المالية، والذي يمارس اختصاصاته في الرقابة على الأموال العامة وفقاً لقانون إنشائه وتعديلاته، وأحدثها المرسوم التشريعي رقم 64 تاريخ 2003/9/29م. حيث عرفه في مادته الثانية بأنه "هيئة رقابية مستقلة ترتبط برئيس مجلس الوزراء، وتهدف أساساً إلى تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة، ومتابعة أداء الأجهزة التنفيذية الإدارية والاقتصادية لمسؤولياتها من الناحية المالية، ويختص بتدقيق وتفتيش حساباتها"^٢. أما مفهومها في القطاع الخاص فقد ارتبط بمراجعة الحسابات التي يقوم بها محاسبون قانونيون مستقلون، يتم تعيينهم من قبل الهيئة العامة للمساهمين، سواء أكانوا أشخاصاً أم مؤسسات مهنية.

وبما أن رقابة هؤلاء المدققين الخارجيين تكون لفترة زمنية محدودة ومؤقتة عكس رقابة المدققين (المراقبين) الداخليين التي تكون لفترة زمنية منظمة ومستمرة، الأمر الذي لا يسمح لهم باستيفاء كل إجراءات وخطوات الرقابة الضرورية مما يجعلهم يعتمدون على أسلوب العينة والاختبار للوصول إلى درجة من القناعة حول سلامة البيانات المالية^٣.

وحول علاقة المدقق الخارجي بالسلطة الرقابية : يتعين الحصول على موافقة السلطة الرقابية قبل تعيينه، وعليه تزويد السلطة الرقابية بنسخ من أي تقارير يقدمها للمصرف في إطار مهمته التدقيقية التي عيّن من أجلها، وأي تقارير أخرى قد تطلبها السلطة الرقابية

^١ ذهبية، بلعيد، "مرجع سابق"، ص87.

^٢ قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 64 تاريخ 2003/9/29م، المادة الثانية.

^٣ الصحن عبد الفتاح محمد، ودرويش محمود ناجي، 1998 "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر، ص338.

والتي لها الحق في الحصول منه على أي بيانات، أو إيضاحات تراها لازمة، كما لها الحق أن تكلفه أو غيره بالقيام بأي مهام تراها ضرورية في المصرف المعني. وللمدقق الرجوع إلى السلطة الرقابية كلما دعت الحاجة لذلك^١.

وهناك تصنيف آخر لأنواع الرقابة المصرفية وهو:

١. **الرقابة الوقائية:** وهي العملية الرقابية التي تحدث خلال الفترة الزمنية بين رسم الخطة والتنفيذ الفعلي، أو التي تحدث بين مرحلة ومرحلة أخرى من مراحل التنفيذ، وتهدف إلى تخفيض معدلات المخاطرة التي يتعرض لها المصرف خلال ممارسته لنشاطه، وأيضاً التنبؤ بالانحراف قبل حدوثه وتقييم أسبابه، واقتراح كيفية الاستعداد لمواجهة عند حدوثه^٢. والأدوات الموظفة في تطبيق هذا النوع من الرقابة هي التوجيهات والتعاميم الصادرة عن المصرف المركزي، والموجهة إلى المصارف العاملة في السوق المحلي التي تأمر هذه المصارف بالالتزام بمعايير كفاية رأس المال، وفق مقررات لجنة بازل ونسب ومعدلات السيولة ومعدلات التعرض إلى الخطر المسموح به، وغيرها من النسب الأخرى^٣.

٢. **رقابة الأداء (الرقابة المترامنة):** وهي الرقابة التي تتم أثناء التنفيذ أو قبل انتهائه بفترة وجيزة، و يكون الهدف منها تحديد الانحرافات ومنع تفاقمها ليتم التنفيذ بأقل قدر من الخسائر، أو من الآثار السلبية^٤. والسلطات الرقابية تقيم أداء المصارف وإدارتها عن طريق تحليل المعلومات والبيانات، والإحصاءات اليومية والأسبوعية والشهرية الصادرة عن المصارف، وفي حال تبين للسلطات الرقابية وجود اختلالات وتجاوزات لدى

^١ قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص39.

^٢ الياس محمد الشريف، وصالح صافية، 2007، "رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في قسم: علوم اقتصادية - تخصص: نقود، بنوك ومالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص33.

^٣ عبد العال حمادة، طارق، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص120.

^٤ الياس محمد الشريف، وصالح صافية، "مرجع سابق"، ص33.

مصرف ما، فإنها تناقش هذه الموضوعات مع القائمين على هذا المصرف وتحتهم على تصحيح هذه التجاوزات^١.

٣. الرقابة التصحيحية (الرقابة الخلفية): وهي الرقابة التي تتم بعد الانتهاء من التنفيذ، ويكون هدفها تقويم الاختلاف بين ما هو مخطط وما هو منفذ فعلاً على الواقع، كما تهدف إلى معرفة الأسباب التي تقف وراء هذا الاختلال، واقتراح ما يجب عمله لتلافي حدوثها مستقبلاً عند تكرار عملية التنفيذ^٢.

مهما تعددت أنواع الرقابة إلا أنها في المجمل تعنى بتحقيق الغايات المحاسبية للمصرف والالتزام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية، والمحافظة على موارد وأصول تلك المصارف وإعداد التقارير المالية التي تتوفر فيها الدرجة المطلوبة من الثقة.

5: أساليب الرقابة المصرفية المتطورة^٣:

يتلخص الإطار العام للرقابة المتطورة وفقاً لرؤية لجنة بازل للرقابة المصرفية في النقاط التالية:

١. يجب أن يتكون أي نظام رقابي فعال من مقومات كل من الرقابة الداخلية (داخل المصرف) والرقابة الخارجية (من جهات خارجية).
٢. ضرورة وجود اتصال رسمي وبصورة منظمة بين المراقبين وإدارة المصرف، وذلك في إطار تفهمهم لعمليات تلك المؤسسات المصرفية.
٣. امتلاك المراقبين للوسائل اللازمة لتجميع ومراجعة وتحليل التقارير لحصيفة والبيانات الإحصائية من المصارف وفقاً لقواعد موحدة.
٤. يجب توافر الاستقلالية التامة للمراقبين المصرفيين في الحصول على المعلومات، سواء تعلق الأمر بالفحص الداخلي أو من خلال المراجعين الخارجيين.

^١ عبد العال حمادة، طارق، "مرجع سابق"، ص120.

^٢ سعيد، أسامة، الاقتصادية، السنة السادسة، العدد263، 2006/9/24م.

^٣ النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة"، مرجع سابق، ص31-33.

٥. يجب أن يكون المراقبون مؤهلين وقادرين على مراقبة مجموعة الأعمال المصرفية وفقاً لقواعد موحدة.

وأيضاً لا بد من التنويه أنه قد أصبح من ضروريات العصر العمل على تأمين رقابة مصرفية فعالة ومتنوعة تتلاقى في العمل وتنسق في الأدوار، وتحافظ على مصالح المساهمين والمدخرين وأصحاب الودائع وغيرهم من المؤسسات الرسمية والمتعاملين، فأي تقصير قد يعرض المصرف ومودعيه للضرر ليشمل فيما بعد النظام المصرفي والمالي ككل الأمر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: أدوات التقييم ومتابعة الأداء في المصارف

❖ تمهيد:

يكتسب موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة، اقتصادية كانت أو مالية، خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية، والتي كان من بين أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عنها وأدائها الحقيقي. والنشاط المصرفي كما ذكرنا في المبحث الأول يتميز عن الأنشطة الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، والتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ تمويل جديدة، تكنولوجيا جديدة...) أو على مستوى آليات البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية ناشئة، منافسين جدد....) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولمواجهته التغيرات والتحديات المستمرة.

فعمدت الباحثة إلى إلقاء الضوء على موضوع تقييم الأداء من خلال مناقشة مفهوم تقييم الأداء المصرفي، والعلاقة بين الرقابة وتقييم الأداء، والأسس العامة لتقييم الأداء، ومن ثم توضيح مقومات نظام الرقابة وتقييم الأداء في المصارف.

1: مفهوم تقييم الأداء المصرفي:

قبل الخوض في مفهوم تقييم الأداء المصرفي لابد من الإشارة إلى مفهوم الأداء بشكل عام ومن ثم الانتقال إلى تعريف الأداء المالي للمصارف.

وتشير كلمة الأداء (Performance) إلى التنفيذ الفعلي لمراحل العمل، كما تعني درجة أو مستوى المهارة والمجهود المبذول في التنفيذ¹.

وبالتالي يعبر مفهوم تقييم الأداء : عن نشاط شمولي يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل¹.

¹ سلام، عماد صلاح، 2004، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، لبنان، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ص245.

وبالنسبة لمفهوم الأداء المالي للمصارف : فهو ينطوي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز المصرف لأهدافه ومساهمته في إتاحة الموارد المالية وتزويده بفرص الاستثمار. ويتأثر الأداء المالي للمصرف بالعوامل الاقتصادية وهيكل الصناعة والقدرات التنظيمية والإدارية، وهو يعبر عن أداء المصرف من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وعوائد متحققة بعد خصم كلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، ومواجهة المخاطر المالية الناجمة عن استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المصرف. ويتطلب القياس المالي لأداء المصارف النظر إلى بعدين أساسيين هما الربحية والمخاطرة ^٢. وهذا ما تم توضيحه في الفصل الأول ضمن مبحث المبادلة بين العائد والخطر.

بالاستناد إلى مفهوم الأداء وتقييمه، والأداء المالي للمصارف يمكننا التوصل إلى مفهوم تقييم الأداء المصرفي الذي يعرف بأنه: التأكد من كفاءة استخدام المصرف لموارده المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة ^٣.

وبالتركيز على الجانب الكمي لعملية التقييم فإن تقييم أداء المصرف: هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة والتي غالباً ما تكون سنة تقويمية واحدة ^٤.

ويمكننا تعريفه بشكل مفصل أكثر بأنه : "مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن

^١ عبادة، ابراهيم عبد الحليم، 2008، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، ص160.

^٢ رومية، ميساء خالد، 2012، "إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات المعروف ب (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي في سورية: (الواقع والتحديات)"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية، ص37.

^٣ فصالة، أبو الفتوح علي، 1999، "التحليل المالي وإدارة الأموال"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ص23.

^٤ قريشي، محمد جموعي، 2004، "مرجع سابق"، ص90.

أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة^١، وهذا التعريف يسهم في توضيح مظهرين هما:

■ الأول: يتعلق بقياس مدى تحقيق الأهداف المقررة أ و المخططة، ويعرف بتقييم فعالية الأداء.

■ الثاني: يتعلق بمدى ملائمة وكفاءة الأساليب التي اتبعت لتحقيق تلك الأهداف ويعرف بتقييم كفاءة الأداء.

وتسعى عملية تقييم الأداء لتطوير القطاع المصرفي بأكمله، وذلك عن طريق تحسين نوعية وجودة الخدمات المقدمة من جهة، ورفع ثقة المتعاملين معه بتحقيق أفضل الموارد المالية لهم وأقل الأعباء والالتزامات المترتبة عليهم من جهة أخرى. وهذا ما يفسر ضرورة التقيد بفعالية وكفاءة الأداء معاً^٢.

و نجد بعد التعرف إلى مفهوم تقييم الأداء، أن هناك علاقة واضحة وارتباط وثيق بين الرقابة وتقييم الأداء، لذلك لابد من تحديد موقع كل منهما من الآخر لتوضيح مفهوم تقييم الأداء بشكل أكبر. حيث أن تقييم الأداء ما هو إلا عملية جزئية من العملية الرقابية الشاملة التي تختص أساساً بوظيفتين هما:

١. محاولة دفع النشاط باتجاه تحقيق الأهداف المحددة ومحاولة منع حدوث الانحراف.

٢. تصحيح مسار هذا النشاط في حال حدوث الانحراف، أي إعادة توجيه مسار النشاط

بما يحقق الأهداف المحددة مسبقاً، ويمكن اعتبار أن الوظيفة الثانية للرقابة هي

عبارة عن تقييم للأداء وتصحيحه.

^١ المهندس، منيرة، 2005، "تقييم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد (27)، العدد (4)، ص163.

^٢ المهندس، منيرة، "مرجع سابق"، ص164.

إذاً إن عملية تقييم الأداء ما هي إلا عملية لاحقة ومكملة لعملية الرقابة، وتمثل خطوة أساسية من خطواتها الهادفة إلى اكتشاف التجاوزات والانحرافات عن الخطط الموضوعية وتوجيه النظر إليها للقضاء على السيئ منها وتشجيع الجيد^١.

2: الأسس العامة لتقييم الأداء:

لإنجاز عملية تقييم الأداء لابد من التقيد بمجموعة من الأسس والتي تشكل حجر الزاوية في عملية التقييم وهي^٢:

١. **تحديد الأهداف:** وهي الخطوة الأولى للبدء في عملية التقييم، حيث يعد تنمية نشاط المصرف وتطويره ليوافق التقدم الاقتصادي الهدف الأساسي للعمل المصرفي.
٢. **وضع الخطط التفصيلية لإنجاز العمل:** بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلاً يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل المصرفي، حيث يتم رسم خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط المصرفي ومن ثم التنسيق بين هذه الخطط للوصول إلى خطة شاملة ومتكاملة لإنجاز العمل.
٣. **تحديد مراكز المسؤولية:** تعتبر مرحلة تحديد مراكز المسؤولية خطوة رئيسية في بناء نظام الرقابة وتقييم الأداء، لأن تحديدها يقوم على أساس مبادئ التقسيم الإداري، حيث يخضع كل قسم من أقسام المصرف إلى رقابة وإشراف مسؤول خاص.
٤. **تحديد معايير الأداء:** تمثل معايير الأداء مؤشرات تزود المسؤولين عن رقابة النشاط بأساس سليم لمقارنة الأداء الفعلي بما خطط له وتحديد المعايير من المراحل الصعبة في عملية تقييم الأداء نتيجة لتعدد مؤشرات الأداء المتاحة التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام.
٥. **تحديد توقيت ونوعية عملية القياس للنتائج الفعلية المحققة:** يتم تحديد توقيت القياس باختيار الوقت المناسب لقياس الأداء الفعلي، والذي يختلف باختلاف الهدف من وراء

^١ الزرير رانيا، والغصين راغب، 2013-2014، "الرقابة المالية والإدارية في المصارف"، منشورات جامعة دمشق، ص 17-18.

^٢ محمد، عصام حسن، 2001، مراجع بديوان المحاسبة، "رقابة الأداء على الخدمات العامة"، ورقة عمل مقدمة للدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، قطر.

القياس ونوعية الرقابة المستخدمة، ولتحديد نوعية القياس لابد من تحقيق نوع من التوازن بين المقاييس الكمية والمقاييس النوعية، بحيث يكون هناك درجة توازن معقول بين الكم والجودة^١.

٦. وجود أو توفر جهاز قادر على ممارسة عملية الرقابة : يتم تنويع مراحل ومكونات ومقومات الرقابة بتهيئة كادر بشري مناسب وتدريبه، حتى يتمكن من ممارسة عملية الرقابة وتقييم الأداء بصورة فعالة وجيدة، تمكن المعنيين بالرقابة من الاطمئنان على حسن أداء أقسام المصرف، وتحقيقها لأهدافها المخططة^٢.

وفيما يخص الجانب التطبيقي لعملية تقييم الأداء فإن تنفيذ أي عملية يتطلب مجموعة من النواحي الإجرائية التي تعد بمثابة الخطوات الأساسية للإنجاز، بمعنى أنه يتم تمثيل الأسس العامة لعملية تقييم الأداء على أرض الواقع من خلال عدد من الخطوات تتمثل في الآتي:

١. الالتزام بأسس تقييم الأداء الواردة أعلاه.
 ٢. اختيار وتطبيق النظام الذي يتم استخدامه لقياس الأداء.
 ٣. مقارنة نتائج قياس الأداء الفعلي بالمعايير السابق تحديدها.
 ٤. تحديد الانحرافات وتحليلها بغرض تشخيص أسبابها.
 ٥. اتخاذ إجراءات التصحيح ومتابعتها.
- يلاحظ مما سبق أن الخطوات السابقة التي تمثل النواحي الإجرائية (الوظيفية) لعملية تقييم الأداء ليست مستقلة عن بعضها البعض، وإنما متكاملة ومتراصة تماماً فيما بينها بمعنى أن أيًا منها يلعب دور المؤثر والمتأثر بآن واحد في عملية التقييم ما يجعل أي خلل أو قصور في إحداها يؤثر في باقي الخطوات وفي نظام تقييم الأداء ككل، ويؤدي إلى عدم دقة وموضوعية عملية التقييم لذا يجب مراجعة هذه الخطوات بصفة مستمرة والتأكد من الالتزام بها^٣.

^١ الزرير رانيا، والغصين راغب، 2013-2014، "مرجع سابق"، ص12.

^٢ الزرير رانيا، والغصين راغب، "مرجع سابق"، ص12.

^٣ سلام، عماد صلاح، 2004، "مرجع سابق"، ص235.

3: أهمية تقييم أداء المصارف:

تتبع أهمية تقييم أداء المصارف من النتائج التي تحققها هذه العملية، والتي تدفع الإدارة المصرفية لوضع عملية التقييم على رأس قائمة أولويات العمل المصرفي، وتتمثل هذه النتائج بالآتي¹:

تتروود عملية التقييم الجهات المنظمة لعمل المصارف (Bank Regulators) بالقدرة على تحديد تلك المصارف التي تعاني من مشاكل شديدة التأثير عليها، بما يسمح بمد يد العون لها للعمل على معافاتها وإعادةتها إلى مسارها الصحيح.

تساعد حملة الأسهم في الوصول إلى قرارات دقيقة بشأن بيع أو شراء أسهم المصرف.

تمنح المحللين الاستثماريين القدرة على تقديم النصح والمشورة اللازمين للمستثمرين المستقبليين فيما يتعلق بالمصارف التي يستثمرون فيها.

يتضح مما سبق تعدد الجهات المستفيدة من عملية التقييم، ما يعني اختلاف الأهداف المأمول تحقيقها من هذه العملية بحسب توقعات المستفيدين من تقارير الأداء، إذ يركز المودعون مثلاً على إدارة السيولة ومدى ضمانها لودائعهم، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما تهتم إدارة المصرف بقدرته على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعريض أموال المودعين لأخطار يمكن تفاديها².

وبغض النظر عن الأهداف الخاصة بكل مستفيد من تقارير عملية التقييم فإنه يمكننا القول بأن الأهداف العامة لعملية التقييم هي³:

توضيح المسار المالي للمصرف لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.

¹ الشعار، محمد نضال، 2005، "أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، الجندي للطباعة والنشر، سورية، حلب، ص271.

² قرشي، محمد جموعي، "مرجع سابق"، ص89-90.

³ حنفي عبد الغفار، قرياقص رسمية، 1999، "الأسواق والمؤسسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص213.

إبراز مدى قدرة المصرف على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.

معرفة مدى سلامة السياسات والإستراتيجيات المتبعة خلال السنة المالية.

4: دور المعلومات في عملية الرقابة وتقييم الأداء في المصارف: قبل الحديث عن المعلومات

ودورها في عملية الرقابة وتقييم الأداء، لابد من التمييز بين مفهومي البيانات والمعلومات .

فالبيانات هي الأرقام التي تنتج عن الأقسام المختلفة التي تشكل خلايا وأجزاء وأنشطة المشروع وتعتبر عن فعالياته، وتشمل بيانات محاسبية ومالية، لكن لا يمكن لمتخذي القرارات استخدام هذه البيانات في عملية اتخاذ القرار، فمثلاً المستثمر لا يكفيه رقم المبيعات ليقرر هل سيستثمر في هذه الشركة أو تلك، لكن عملية تشغيل البيانات، أي تسجيلها وتبويبها وتلخيصها للحصول على معلومات مفيدة مثل صافي الربح في قائمة الدخل يمكن المستثمر من اتخاذ قراره، فالبيانات لا يمكن استخدامها.

ويعتبر اتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء من أهم مجالات استخدام المعلومات في القطاعات الاقتصادية عموماً القطاع المصرفي خصوصاً.

تنوع القرارات التي تتخذها المصارف ويمكن تبويبها كالتالي:

١. قرارات تخطيط ومراقبة عمليات المصرف وتنفيذ أعماله: وترتبط بجميع العمليات

المصرفية فيما يخص وظيفة الإيداع والاستثمار ووظيفة تقديم الخدمات المصرفية وغيرها.

٢. قرارات التوسع: وهي القرارات المتعلقة بإنشاء فروع جديدة، أو التوسع إلى أسواق جديدة، أو زيادة رأسمال المصرف أو إحلال وتجديد الأصول الثابتة.

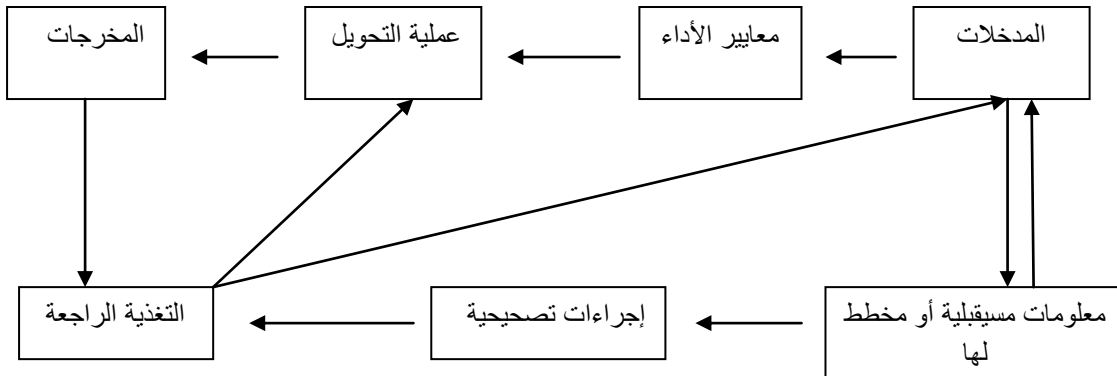
٣. قرارات تطوير العمل في المصرف: مثل أتمتة الحسابات أو استخدام نظام لإعداد

ومعالجة المعلومات إلكترونياً، أو تبسيط نظم العمل وتحسين طرق أداء الأعمال وخدمة العملاء، أو إدخال خدمات مصرفية جديدة.

أما الرقابة وتقييم الأداء: فهي تعتمد على المعلومات التي تقدمها مختلف أقسام الوحدة الاقتصادية، حيث تقوم المصارف بتجميع وتجهيز وتبويب المعلومات إما بشكل يدوي أو بشكل آلي، وذلك بوسائل متعددة أهمها الحاسبات الإلكترونية بقصد تأمين المعلومات اللازمة عن الأنشطة المختلفة للمصرف، وحجم أدائها، وتطورها، ورصد المستجدات التي قد تطرأ على نشاط المصرف وتزويد الإدارة بها لتساعدها في اتخاذ القرارات، ولتسهيل عملية المتابعة الدورية لتنفيذ الخطة وتوفير المعطيات اللازمة لعملية تقييم الأداء أي عملية التغذية المرتجعة. ومن أهم أنظمة المعلومات التي تزود المعلومات لأجهزة الرقابة وتقييم الأداء، النظام المحاسبي الذي يقدم المعلومات المالية والمحاسبية بشكل قوائم مالية وتقارير أداء. ويمكن توضيح دور المعلومات في عملية الرقابة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (7)

دور المعلومات في عملية الرقابة



المصدر: من إعداد الباحثة.

5: أهمية عملية الرقابة وتقييم الأداء في المصارف:

1. تمكن عملية الرقابة وتقييم الأداء من التأكد من حسن كفاية تخصيص واستخدام مدخلات الوحدة الاقتصادية على النحو الأمثل، حيث أن محدودية الموارد الاقتصادية المتاحة

للمصارف تحتم عليها إدارة هذه المدخلات من موارد مالية وبشرية وغيرها بالشكل الأمثل والأكفأ. ومن ثم يمكن التحقق من مدى سلامة التنفيذ، والوصول للغايات الأساسية من تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، باستخدام مؤشرات تقييم الأداء.

٢. تمكن الرقابة وتقييم الأداء من دراسة وتحليل نمط وتركيب كل من الأصول والخصوم، وبالتالي تساعد على إدارة أصول وخصوم المصرف بطرق تضمن التوازن المطلوب بين مصادر الأموال واستخداماتها تحقيق المعادلة المناسبة بين عوائد الاستخدامات وتكلفة مصادر التمويل، مع الأخذ بالحسبان فترات الاستحقاق المرتبطة بها.

٣. يمكن عن طريق الرقابة وتقييم الأداء متابعة أداء المصارف، والحكم على نتائج أدائها حسب الأهداف والخطط المعدة على مستوى الأقسام والفروع والمصرف ككل، ويتم ذلك من خلال مقارنة الأنشطة المصرفية المختلفة مع المعدلات والمعايير والنسب المخططة، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والقوة في الأداء، والوصول إلى الانحرافات ومعالجتها بالوقت المناسب، وتحديد المسؤولين عنها، ويمكن إجمال الأسباب الرئيسية للانحرافات بالأمور التالية:

- أسباب مردها إلى المعيار: قد يكون المعيار ذا مستوى عال، ومن الصعب الوصول إليه، ما يجعل الأداء دون المستوى المطلوب، وبالتالي يجب تعديل المعيار نفسه وجعله قابلاً للتطبيق.
- أسباب مردها إلى المنفذين: قد يكون المعيار سليماً، لكن السبب يعود إلى العاملين أنفسهم، وذلك إما لعدم كفاءتهم ما يستدعي تدريبهم بشكل جيد، أو قد يكون لإهمالهم مما يستوجب تنبيههم ولفت نظرهم لتحسين أدائهم.
- أسباب مردها إلى ظروف معينة: قد تكون هناك ظروف لا علاقة لها بالمعيار الموضوع، أو بالعاملين، أثرت على الأداء وجعلته ينحرف عما هو متوقع له. ففي هذه الحالة يتم التركيز على إزالة هذه الظروف واحتوائها والتكيف معها.

٤. يمكن عن طريق الرقابة وتقييم الأداء متابعة تنفيذ الفروع الجديدة، وحجم نشاطها، وتكاليفها والإيرادات التي تحققها.

٥. تمكن عملية الرقابة وتقييم الأداء من توجيه سلوك وأداء العاملين بشكل دقيق، على اعتبار أن الواجبات العملية المطلوبة منهم محددة ومعروفة.

٦. تمكن عملية الرقابة وتقييم الأداء من تنسيق مراحل العمل في المصرف، مراقبة تسلسل هذه المراحل في الأقسام المختلفة التي تمر من خلالها العمليات المصرفية.

٧. يمكن عن طريق الرقابة وتقييم الأداء دراسة وتحليل الكفاية الإنتاجية للمصرف، حيث تؤمن عملية الرقابة وتقييم الأداء التحقق من درجة الكفاية الإنتاجية الجزئية لكل نشاط على حدا، والكفاية الإنتاجية الكلية أو الإجمالية لعموم أنشطة المصرف.

6: مقومات نظام الرقابة وتقييم الأداء في المصارف^١:

يستلزم تكوين نظام متكامل وفعال للرقابة وتقييم الأداء تضافر مجموعة من المقومات تستخلص جوهر وكيان النشاط المصرفي وهي:

١. البساطة: إن النظام الفعال للرقابة وتقييم الأداء هو الذي يبنى بشكل مبسط بحيث يستطيع القائمون عليه فهم وسائله وتنفيذ جميع جوانبه، وهو الذي يتناول نشاطات المصرف بمختلف جوانبها وجزئياتها على مستوى الخدمة، وعلى مستوى القسم، وصولاً إلى رقابة شاملة وتقييم متكامل للأداء.

٢. الاستمرارية والدورية: وذلك من أجل المتابعة المستمرة، والإحاطة المباشرة بأية فروقات، أو انحرافات قد تنشأ بين الأهداف المخطط لها، وبين النتائج التي يعكسها الأداء الفعلي من خلال الأنشطة المصرفية المختلفة.

٣. المرونة: أي يجب أن يكون قادراً على التلاؤم والانسجام مع مختلف الظروف سواء التي يمكن أن تطرأ على المصرف أو على الاقتصاد ككل.

^١ الزرير رانيا، والغصين راغب، 2013-2014، "مرجع سابق"، ص 41-48.

٤. التناسب مع حجم المصرف وهيكله التنظيمي ومناخه الإداري والطبيعة الخاصة لعمله:

فلا يجوز أن يكون جهاز الرقابة وتقييم الأداء حصراً على فروع محددة وأنشطة معينة دون الأخرى، وإنما يجب أن يتناول جميع أجزاء وفروع المصرف مهما كبر حجمها وتعددت أجزاؤها. وعلى العكس فلا يجوز أن يكون حجم نظام الرقابة وجهازها أكبر مما يتطلبه حجم المصرف. إضافة إلى ذلك يجب أن يحتل جهاز الرقابة مكانة ضمن الهيكل الإداري والتنظيمي، وإن إنشاء نظام رقابي يجب أن ينطلق من أهداف القطاع المصرفي وطبيعة نشاطه المبنية على تحريك الأموال إيداعاً، وإقراضاً، واستثمارات خاصة، أو مشاركات في استثمارات الغير.

٥. أن يكون اقتصادياً: بمعنى أن تكون منافع إنشاء نظام الرقابة وتقييم الأداء تفوق التكاليف

التي يتطلبها أداء عمله من جهة، وأن يكون وسيلة لمكافحة الهدر والانحرافات السلبية من جهة ثانية.

٦. يجب أن يؤدي إلى تطوير دائم في الأداء: وذلك من خلال مواكبته للتطورات ومتابعته

للنتائج وتقويمها، ما يؤدي إلى رفع الأداء نحو أفضل النتائج من جهة، ويساهم في إعداد الخطط القادمة بشكل أحسن من جهة أخرى.

٧. التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى: مع مراعاة السهولة والبساطة من حيث ارتكازه على

عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.

٨. اعتماده نظام الحوافز الذي يرتبط بمؤشرات التقييم: لما كان العنصر البشري أحد

العوامل التي تحتل مكانة مهمة في النشاط المصرفي ويتوقف عليه نجاح أو فشل نتائج المصرف واكتسابه السمعة الحسنة التي تلعب دوراً في تنمية نشاطه وفتح فروع جديدة، فإن تخطيط هذا العنصر المهم في أداء المصرف وربط جهده وإنتاجيته بنظام الحوافز يساهم في رفع إنتاجية المصرف وبالتالي تحقيق أهدافه.

7: أدوات ونماذج قياس أداء المصارف:

نظراً إلى أن رقابة الأداء تمثل فحصاً موضوعياً تُشخص به السياسات والنظم المختلفة، ويُقارن من خلاله الإنجاز بالخطط والنتائج وكذلك القواعد والممارسة بالسياسة، فإن مؤشرات الأداء لا بد وأن تتسق وهذا الأمر حتى يمكن الخروج برقابة وتقييم للأداء بصورة وافية^١. لذلك تم العمل على تطوير هذه المؤشرات لتتماشى مع التطور الحاصل في شتى فروع المعرفة، ولتواكب التغيرات العالمية المعاصرة (تحرير تجارة الخدمات، التقدم التكنولوجي الكبير، احتدام المنافسة بين المصارف بعضها البعض أو بينها وبين غيرها من المؤسسات الأخرى)، ولتتفادى العيوب ونقاط الضعف في الأدوات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي^٢ والتي يمكننا ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

١. تهمل وجود العميل في الحكم على سلامة أداء المصرف: إذ يجب أن يتجه التركيز في تقييم الأداء المصرفي نحو تحقيق قيمة للعميل من خلال علاقته المباشرة مع المصرف والعاملين فيه، بما يسمح بتحقيق رضاه، كاستجابة عاطفية لهذه القيمة، وإقران ذلك بارتفاع مستوى أداء المصرف، وتحقيق الربحية له، ولعل تحقيق مستويات من رضا العملاء يتطلب أيضاً الاهتمام بجودة الخدمات المقدمة إليهم، ومتابعة مستوى أدائهم والربحية المحققة من أعمالهم. ومن هنا برزت الأساليب والمناهج الحديثة التي تركز على العميل بالدرجة الأولى في تقييم الأداء المصرفي، ومن أمثلتها بطاقة النقاط المتوازنة (Balanced Score Card) والقيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added, EVA) التي تهدف إلى تحقيق قيمة اقتصادية مضافة لمساهمي المصرف، وإثبات التزامه بتقديم عوائد متميزة لهم بالتركيز على رضا العميل كوسيلة لتحقيق هذا الهدف.

٢. تغفل دور عنصر الإدارة المصرفية في التقييم الشامل للأداء المصرفي: ففي إطار تركيز الأدوات التقليدية على الجانب الكمي المعتمد على النسب والأرقام يُلاحظ إغفالها للجانب النوعي في التقييم، الذي يعتبر دور الإدارة المصرفية في الأداء، ومدى فاعليتها

^١ عبادة، إبراهيم عبد الحليم، "مرجع سابق"، ص164.

^٢ رومية، ميساء خالد، "مرجع سابق"، ص41-47.

في تسيير العمل المصرفي، ومواكبة نشاطه من أبرز ملامح هذا الجانب، إذ تعد الإدارة المصرفية من الركائز الأساسية لنجاح أو فشل أي مصرف، بدلالة الارتباط الوثيق بين الوضع المالي للمصرف وبين كفاءة القائمين على إدارته.

٣. لا تأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة في تقييم الأداء المصرفي: فمع التطور الذي

شهده النشاط المصرفي في مختلف المجالات، وتوسع مفهوم المخاطرة المصرفية أصبحت المنهجيات التقليدية لا تفي بغرض تقييم أداء كثير من المصارف على المستوى العالمي، لذا برزت الحاجة لمفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطر والربحية.

٤. بالإضافة إلى محددات استخدام التحليل المالي للقوائم المالية المصرفية: وذلك بصفته

الأداة الأكثر شيوعاً واستخداماً من بين المنهجيات التقليدية لتقييم الأداء المصرفي، وأهمها يتمثل بعدم إعطائه صورة ديناميكية ومستمرة عن الأداء الفعلي للمصارف فهو يقيمها خلال الفترة التي تسبق تاريخ إعداد قوائمها المالية، وعادة ما تكون سنة مالية واحدة الأمر الذي يجعل هذه القوائم غير قادرة على تقييم الأداء، في الوقت الذي يجري إعدادها فيه ولا في المستقبل، ما يجعل رصد التغيرات الحاصلة في الظروف المحيطة بالمصرف والتي تؤثر في أدائه بشكل مباشر أو غير مباشر غير ممكن.

بناء على ما سبق من عرض لبعض أوجه القصور ونقاط الضعف في أدوات تقييم الأداء التقليدية، ونظراً إلى أن المؤسسات المصرفية تعد أكثر المؤسسات حساسية، وتأثراً بالتغيرات العالمية المعاصرة التي تم الإشارة إليها أعلاه، قامت السلطات الرقابية على المصارف بالبحث عن أدوات ونماذج ملائمة لتقييم ومتابعة أداء الوحدات المصرفية التابعة لها، لتعكس التطورات والتغيرات في العمل المصرفي ولتتفادى نقاط الضعف السابقة ومنها:

1.7: نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE): حيث اعتبرت هذه النسبة مؤشراً متكاملًا

لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دايفيد كول، كإجراء لتقييم أداء وأرباح المصارف الخاصة بمخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس

المال^١. ويساعدنا هذا النموذج في تقييم العلاقة بين العائد والمخاطرة^٢. وهو أكثر النماذج استخداماً في البحوث العلمية.

ويعبر عنه بالعلاقة التالية^٣:

معدل العائد على حقوق الملكية = [صافي الدخل بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية]

فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما عكس ذلك قدرة المصرف على تحقيق أرباح أعلى على حقوق الملكية والعكس صحيح.

2.7: نموذج تصنيف السمات المعروف باسم CAMELS: إن تطورات العمل المصرفي وتعتقداته، وتوسع وتنوع عملياته أوجدت الحاجة لتوفر نظم رقابية أخرى داعمة لأنواع الرقابة التي تمت مناقشتها سابقاً في المبحث الأول. فقد ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979م ما يعرف برقابة التقييم بالمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني (الرقابة الميدانية) Supervisory bank Rating System، ويطلق عليه نظام CAMEL وهو نظام موحد لتقييم المصارف، بالتركيز على المخاطر، ويقوم على معايير رقابية تغطي خمسة عناصر رئيسية في المصرف، لكن تمت مراجعة هذا النظام وتعديله عام 1996م لجعله أكثر تركيزاً على المخاطرة نتيجة لحدوث عدد من التغيرات في الصناعة المصرفية وفي سياسات وعمليات الجهات الرقابية، وذلك بإضافة عنصر سادس يطلق عليه الحساسية لمخاطرة السوق فحول نموذج CAMEL إلى CAMELS إلا أن معظم البلدان المتطورة ما زالت تستخدم النموذج الأصلي قبل تعديله^٤. وهذه العناصر هي:

1- كفاية رأس المال: Capital Adequacy

2- جودة الأصول: Asset Quality

^١ العلي، أحمد، "أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، جامعة دمشق، سورية، ص.

^٢ قرشي، محمد جموعي، "مرجع سابق"، ص90.

^٣ Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, 2009, "The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005", World Academy of Science, Engineering and Technology, 54, p1672-1686.

Management

3- الإدارة:

Earnings

4- الربحية:

Liquidity

5- السيولة:

6- الحساسية مخاطر السوق: **Sensitivity of Market Risk**

وهو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني . حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين، وتغطية المخاطر المصرفية، والحرف A لجودة الأصول، وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية، ومدى وجود مخصصات لمقابلة الأصول المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي، ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي لديها، إضافة إلى مدى وجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما الحرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف، وزيادة رأس المال، وأخيراً الحرف L يرمز لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة¹.

ويضم كل عنصر من العناصر السابقة مؤشرات تفصيلية تتباين وفقاً لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي مما يتيح القول بأن نظام التصنيف هذا يتطلب وضع قاعدة من البيانات التي يتم تجميعها وتطويرها والتوسع فيها بصفة دورية.

ويذكر أن التعديل الذي طرأ على النظام الموحد لتصنيف المؤسسات المالية أضاف إشارة صريحة وواضحة إلى أهمية وجود وكفاءة عمليات إدارة المخاطر، وأنه لم يكن لمجرد زيادة العبء الرقابي على هذه المؤسسات، ولا لغرض إجراءات وسياسات إضافية، وإنما لدعم

¹ أحمد، مالك الرشيد، 2005، آذار، " مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية/ الميزات وعيوب التطبيق: كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها"، مجلة المصرفي، 35، 1-13، ص3.

وتطوير واستكمال عمليات الرقابة الفعالة من خلال تحديث النظام مع الحفاظ على إطار العمل الأساسي الخاص به^١.

ولابد من الإشارة إلى أن بعض الدارسين الباحثين في مجال المصارف توصلوا من خلال الترجمة العربية لنموذج CAMEL إلى أنه نموذج تصنيف السمات كونه يقدم وصفاً شاملاً للوضع المالي للمنشأة المصرفية بعد دراسة خصائص وسمات كل عنصر من العناصر المؤلفة له ومن ثم تحديد درجة الاهتمام الرقابي المطلوب لكل منها^٢.

وبعد كل التوضيح الذي أسلفناه يمكننا القول بأن **نموذج تصنيف السمات CAMELS**: عبارة عن نموذج حسابي يستخدم الميزانيات العمومية، والتقارير الدورية التي توفرها المؤسسات المصرفية للمصارف المركزية، بغرض دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسات أثناء التفتيش الميداني، وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لها عقب فترة التفتيش.

وللتأكيد على شيوع استخدام هذا النظام وأهميته: أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية باستخدامه لتقييم المؤسسات المالية في عام 1988م، كما اعتمد البنك الدولي بموجبه مجموع المؤشرات الخاصة بالمؤسسة المالية من أجل تقييم سلامة النظام المالي للدول الأعضاء، كجزء من عمله الإشرافي (الرقابي)، كذلك تبنت السلطات الرقابية في بعض الدول كإيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا ورومانيا إلى جانب معظم المصارف المركزية في الاتحاد الأوروبي هذا النموذج كمعيار رقابي لتقييم المؤسسات المالية والمصرفية^٣.

1: أسس تقييم الأداء المصرفي وفق النموذج: يتم تحديد التصنيف النهائي للمصرف استناداً على تقييمات كل عنصر من عناصر النموذج على حدة، والتي تقوم على دراسة كل عنصر من عناصر التقييم وتقليلها بأوزان معينة تعتمد على الأهمية النسبية لكل منها، وهذا يعني أنه قد تمنح بعض العناصر المدروسة وزناً أعلى من العناصر أخرى بالاعتماد على وضع المؤسسة

¹ Schermering, Stephen C, 26-July 2001, "Uniform financial institutions rating system", Retrieved March 21,2012 from <http://www.federalreserve.gov>.

^٢ رومية، ميساء خالد، "مرجع سابق"، ص61.

^٣ رومية، ميساء خالد، "مرجع سابق"، ص60.

المصرفية وحالتها¹. ويمكن تحديد الأوزان الممنوحة للعناصر التي تأخذها السلطات النقدية بعين الاعتبار على النحو التالي مع التأكيد على أن تقدير هذه الأوزان يقوم على البعد الذاتي (الشخصي) للمفتش ويرتكز على خبرته السابقة².

١. كفاية رأس المال: 20%.

٢. جودة الأصول: 20%.

٣. الإدارة: 25%.

٤. الربحية والإيرادات: 15%.

٥. السيولة: 10%.

٦. الحساسية لمخاطر السوق: 10%.

ومن ثم إعطاء المصرف درجة تصنيف من واحد إلى خمسة، حيث أن التصنيف 1 هو الأفضل والتصنيف 5 هو الأسوأ، والجدول أدناه يظهر التصنيفات ومداها ودلالة كل منها:

الجدول رقم (1)

التصنيفات المركبة ومداها ودلالة كل منها

مقياس التصنيف (Rating Scale)	مدى التصنيف (Rating Range)	تحليل التصنيف (Rating Analysis)
1	1.0 – 1.4	قوي (Strong)
2	1.6 – 2.4	مرضي (Satisfactory)
3	2.6 – 3.4	معقول أو متوسط (Fair)
4	3.6 – 4.4	هامشي (Marginal)
5	4.6 – 5.0	غير مرضي (Unsatisfactory)

المصدر: (Sarker, p10).

¹ Schemering, 2001, op.cit, P3-4.

² Sarker, , op.cit, p10.

وفيما يلي شرح مفصل لكل من درجات التصنيف¹:

تصنيف قوي 1 (Strong)

يعطى هذا التصنيف للمصرف الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا يوجد لديه أية نقاط ضعف. وإذا كان هناك نقاط ضعف فإنها في العادة تكون طفيفة ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف. وكذلك تكون المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف مصارف قوية وعندها القدرة لمقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي. وتكون أيضاً هذه المصارف ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة. وبالتالي فإن هذه المصارف تتمتع بأداء قوي وإدارة كفوءة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

تصنيف مرضي 2 (Satisfactory)

إن المصارف في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة. وتكون هذه المصارف مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية. وتلتزم بشكل كبير بالأنظمة والقوانين. إدارة المخاطر لدى هذه المصارف تكون إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم المصارف ودرجة تعقيد عملياتها، ولا يوجد هناك قلق ذا أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل السلطات الرقابية يكون عادة محدود وغير رسمي.

تصنيف متوسط 3 (Fair)

تشكل المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية حيث أنها تعاني من بعض نواحي الضعف، والتي تتراوح ما بين متوسط إلى حادة. وإدارة هذه المصارف قد ينقصها القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، وهي عادة غير قادرة على التعامل مع تقلبات العمل، وتكون عرضة أكثر للظروف الخارجية بدرجة أكبر من تلك المصارف المصنفة 1 و2. ولا تلتزم هذه المصارف بالأنظمة والقوانين. تكون إدارة المخاطر لدى هذه المصارف أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم المصارف ودرجة تعقيداتها وحجم

¹ الكراسنة، إبراهيم، آذار 2006، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ص20-22.

مخاطرها. وبالتالي تحتاج هذه المصارف إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية. وإن فشلها غير مؤكد في ظل السلامة والمتانة التي تتمتع بها.

تصنيف حدّي 4 (Marginal)

إن المصارف التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة ، ويكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة ، يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرضي ، وتتراوح مشكلة هذه المصارف ما بين حادة إلى حرجة . ولا يتم التعامل مع المشاكل ونقاط الضعف بشكل مرضي من قبل مجلس إدارة المصرف، وتكون المصارف في هذه المجموعة غير قادرة على التعامل مع تقلبات ظروف العمل ، ولا تتقيد هذه المصارف مع القوانين والأنظمة . إدارة المخاطر لدى هذه المصارف غير مقبولة مقارنة بحجم المصرف ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره. تتطلب هذه المصارف رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية ما يعني في معظم الأحيان الطلب من هذه المصارف القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع ، وتشكل هذه المصارف نوعاً من التهديد لمؤسسة ضمان الودائع . واحتمالية الفشل كبيرة لهذه المصارف إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل مرضي.

تصنيف غير مرضي 5 (Unsatisfactory)

المصارف التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة ، وغير متينة ، وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم المصرف، ودرجة تعقيداته وحجم المخاطر لديه. وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية. إن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها ، ولتصحيحها تحتاج هذه المصارف إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار، وإلى رقابة مستمرة واحتمالية فشلها كبيرة. ويمكننا تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول (2)

التدابير والإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف

درجة التصنيف	موقف المصرف	الإجراء الرقابي
قوي	سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
مرضي	سليم نسبياً مع وجود بعض القصور	معالجة السلبات
معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
هامشي	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
غير مرضي	خطير جداً	رقابة دائمة - إشراف

المصدر: أحمد، مالك الرشيد، ص5.

عند التعريف بنموذج التصنيف CAMEL تم التوصل إلى أنه نظام متطور تستخدمه السلطات الرقابية بالتطبيق على عناصر نشاط المصارف لدراسة وتقييم أوضاعها المالية والإدارية وفق أسس معينة ومن زوايا شاملة.

وتتمثل أهمية تطبيق نظام **Camels**: في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفية نظرياً وتطبيقياً ، بما يؤدي إلى توجيه الاهتمام نحوها ، وبالتالي تحقيق خدمة أهداف المودعين والمستثمرين والمساهمين على السواء، الأمر الذي يساهم في زيادة كفاءة العمل المصرفي وتدعيم فعاليته على الساحة المصرفية محلياً وإقليمياً ودولياً . والتي أصبحت إستراتيجية لا غنى عنها لمواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية .

2: ميزات نموذج تصنيف السمات CAMELS: يمكننا تلخيص أهم ميزات تطبيق نظام

CAMELS بالآتي¹:

1. تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
2. اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية، أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.

¹ أحمد، مالك الرشيد، "مرجع سابق"، ص4.

٣. توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش والاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجمها.
 ٤. عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل، وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة، ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها أعلاه للجهاز المصرفي ككل.
 ٥. يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
 ٦. يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسلّة بواسطة المصارف للمصرف المركزي ومدى مصداقية عمليات الفحص والتفتيش.
- 3.7: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة "EVA":** هي أداة تمكن المصرفيين من قياس الأداء المالي لمصارفهم. وهذا النموذج اختراع (اكتشاف) ستيرن ستوارت وشركاه وهي عبارة عن شركة استشارية عالمية وذلك عام 1989م^١.
- و"EVA" تعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر^٢. ويتم حساب القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية^٣:
- القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح - (تكلفة رأس المال X رأس المال المعرض للمخاطرة)**

$$EVA = Profit - (cost of equity capital \times capital at risk(CAR))$$

واستخدام هذه المعادلة سينتج عنه إما قيمة موجبة - EVA أو قيمة سالبة لها.

EVA موجبة: تعكس أن الشركة تزيد قيمتها لمساهميها.

EVA سالبة: تعكس أن الشركة تنقص من قيمتها لمساهميها.

¹T.Fraker, Gregory, 2006, "Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve Bank Performance", Paper Writing Contest RMA – Arizona Chapter, p1.

² Dennis Hyemura , Feb 1997, "EVA : A top down Approach to risk management", The journal of Lending and credit risk management , P40.

³ Saita, Francesco, 2007, "Value at risk and capital management", USA, Elsevier, p195.

ونظراً لحدثة نموذج القيمة الاقتصادية المضافة وصعوبة تطبيقها، وانطلاقاً من البيانات المتوفرة في القوائم المالية تعذر علينا تطبيق هذا النموذج في واقع المؤسسات المصرفية السورية، وفي مجال دراستنا سنكتفي بتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية لتوفر البيانات اللازمة التي تخدم الدراسة.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية على المصارف السورية الخاصة

مقدمة:

سنقوم في هذا الفصل (بهدف تطبيق ما تم دراسته نظرياً على الواقع) بدراسة المصارف الخاصة السورية، والتي نظراً لحدوثها في سورية فقد تم الاعتماد على ستة مصارف من الأقدم في السوق السورية.

لذلك عمدت الباحثة إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وقد جاءت على النحو التالي:

المبحث الأول: عينة ونموذج الدراسة

المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: عينة ونموذج الدراسة

❖ تمهيد:

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، وعلى الرغم من العثرات التي أصابت قطاعات معينة إلا أن النتيجة الإصلاحية حتى الآن وبالنظر لما كان عليه الوضع منذ سنوات تبدو مقبولة في حال كانت المقارنة بين الماضي والحاضر، ولكنها تعتبر خجولة في حال كانت المقارنة مع التطورات التي تتم في دول المنطقة والعالم والمشابهة لدولتنا، لذلك مازلنا بانتظار المزيد...

من بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح، وكأن القائمين على هذه العملية في سورية باتوا على قناعة تامة بذلك المثل القائل "إذا كان النقد هو دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شرياناه" وبالتالي فإن ذلك يعني إن إصلاح القطاع المصرفي سيساعد وسيكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة. وفيما يلي عرض لأهم التشريعات والقوانين الناظمة لعمل المصارف والتي تهدف إلى استحداث منظومة عمل مصرفي متكامل:

- لقد كان بدء العمل بصدور القانون رقم / 28 لعام 2001 والذي أجاز تأسيس مصارف خاصة في سورية على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة، أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغفلة سورية، والذي كان مؤشراً مهماً على دخول سورية مرحلة جديدة من تطورها الاقتصادي والمصرفي تتسم بمزيد من التطوير والانفتاح على العالم الخارجي.
- وصدر القانون رقم (29) القاضي بتطبيق أحكام السرية المصرفية على جميع المصارف العاملة في سورية.
- تلاه صدور قانون النقد الأساسي رقم (23) لعام 2002 تاريخ 2002/3/17 الخاص بإعادة تفعيل مجلس النقد والتسليف على اعتباره السلطة النقدية الأعلى في

- سورية، حيث أنط القانون 23 بمجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية.
- جاءت بعد ذلك خطوة المصارف الإسلامية التي نظم عملها رسمياً في سورية القانون رقم (35) لعام 2005، لتساهم مع نظيرتها من المصارف التقليدية في دعم القطاعات الاقتصادية ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد.
 - وبموازاة ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم (34) لعام 2005 الخاص بسرية عمل المصارف، والرسوم التشريعي رقم (33) تاريخ 2005/5/1 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - ثم القانون رقم (24) لعام 2006 الخاص بالسماح بإحداث شركات ومكاتب صرافة.
- وعليه فإن دخول المصارف الخاصة إلى السوق المصرفية السورية كان خطوة مهمة جداً وذات أثر بالغ على العمل المصرفي في سورية، وذلك لجهة امتلاك هذه المصارف للموارد والإمكانات اللازمة للنهوض بهذا القطاع، من حيث نوعية الخدمات المصرفية وطريقة تقديمها وتطويرها تكنولوجياً، وتوظيفها للكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة لدرجة عالية وإتباع الأساليب الترويجية المتنوعة، والمبنية على أساس التخطيط المدروس، الأمر الذي يجعلها مهيأة للتعامل مع المتغيرات المستمرة في هذا المجال بالسرعة المطلوبة.
- والجدول التالي يبين أسماء هذه المصارف، وتاريخ دخولها السوق السورية، ورأسمالها المصرح به.

الجدول رقم (3)

المصارف السورية الخاصة

المصرف	تاريخ دخول السوق	رأس المال المصرح به
بيمو السعودي الفرنسي	2004/1/4	50000000000
الدولي للتجارة والتمويل	2004/6/6	52500000000
سورية والمهجر	2004/1/6	40000000000

5724500000	2005/9/28	عودة -سورية
5050000000	2006/1/2	العربي -سورية
6120000000	2005/12/5	بيبلوس -سورية
3000000000	2007/6/13	سورية -الخليج
3000000000	2008/11/28	الأردن -سورية
5250000000	2009/1/15	فرنسبنك -سورية
2500000000	2009/5/3	الشرق
15000000000	2009/11/15	قطر الوطني-سورية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستناد إلى البيانات الواردة في موقع "سوق دمشق للأوراق المالية".

من الجدول السابق تم تحديد عينة الدراسة بستة مصارف من المصارف الخاصة في سورية وهي المصارف التي كانت قد بدأت بمزاولة أنشطتها اعتباراً من عام 2006 وما بعد وهي:

١. مصرف بيمو السعودي الفرنسي.

٢. مصرف سورية والمهجر.

٣. المصرف الدولي للتجارة والتمويل.

٤. مصرف عودة.

٥. مصرف بيبيلوس.

٦. المصرف العربي.

وتم الاستناد إلى القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) للمصارف المذكورة وتحليلها وجمع البيانات منها، والتي نحتاجها في الدراسة التحليلية لقياس المتغيرات الداعمة لاختبار الفرضيات. ومن ثم استخدام برنامج Excel و البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package For Social Science) "حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية" لاختبار فرضيات البحث ومن ثم التوصل إلى الإجابة على سؤال البحث المطروح.

1: دراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها: يبين الجدول التالي متغيرات الدراسة وطريقة قياسها :

جدول رقم (4)

متغيرات الدراسة، طريقة قياسها

المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	الرمز	طريقة حسابها
العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الدخل بعد الضريبة/ حقوق الملكية
المخاطر الائتمانية	CR	إجمالي القروض / إجمالي الودائع
مخاطر السيولة	LR	أصول سائلة / إجمالي الالتزامات
مخاطر سعر الفائدة	IRR	فجوة إعادة التسعير / إجمالي رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة

استناداً إلى ما تقدم يمكننا صياغة النموذج الرياضي المطلوب اختباره كما يلي:

$$ROE_{it} = a_0 + B_1 CR + B_2 LR + B_3 IRR + U_{it}$$

حيث تمثل i المصرف، وتمثل t السنة المدرسة، بينما تعبر B عن معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة المدروسة، U معامل الخطأ للنموذج.

تم تصنيف متغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

١ المجموعة الأولى: المتغير التابع (Dependent Variable) والمتمثل بربحية

المصرف: حيث هنالك العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في التعبير عن ربحية

المصارف، ولكن أكثرها استخداماً في البحوث العلمية هو معدل العائد على الأصول

(ROA) Return on Assets وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

Return on equity. والأخير هو الذي اعتمدته الباحثة.

الجدول رقم (5)

العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة /2014-2006/

الأرقام بالنسب المئوية

السنة	المصرف الدولي	المصرف العربي	مصرف بيمو السعودي الفرنسي	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيبيلوس	مصرف عودة
2006	15	2-	11	3	5-	0
2007	11	9	19	7	1	9
2008	14	8	19	17	9	12
2009	18	6	15	14	8	10
2010	12	11	13	14	5	10
2011	13	8	9	10	3	2
2012	8	1-	1	1	2-	0
2013	0.03	16	22	3	7	4
2014	0.06	1	21	25	14	29
المتوسط	10	6	15	10	5	8
الانحراف المعياري	6	6	7	8	6	9
أعلى قيمة	18	16	22	25	14	29
أدنى قيمة	0.06	2-	1	1	5-	0

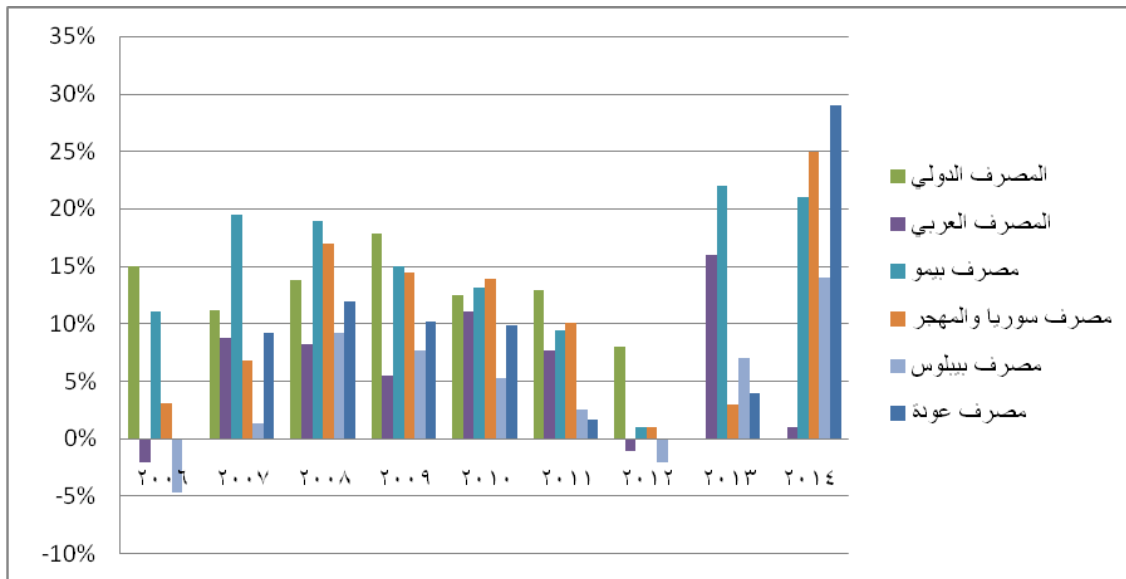
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (5) أن معدل العائد على حقوق الملكية في المصارف عينة الدراسة للسنوات المختارة تأرجح وسطياً بين (15%) لمصرف بيمو السعودي الفرنسي بانحراف معياري (7%)، و(5%) لمصرف بيبيلوس بانحراف معياري قدره (6%)، وأن أعلى قيمة

للعائد تراوحت قيمتها ضمن المجال {14،29}، بينما أدنى قيمة للعائد تراوحت ضمن المجال {1،-5}.

والمخطط البياني التالي يوضح معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة الدراسة.

الشكل رقم (8) المخطط البياني لمعدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: مخرجات برنامج Excel

٢ - المجموعة الثانية: المتغيرات المستقلة (Independent Variable): كما ذكرنا سابقاً

بأن السمة الأساسية للعمل المصرفي هو تحمل المخاطرة والتي تعد جزء لا يتجزأ من هذا العمل خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي، وبالتالي فإن إدارة كافة المخاطر المتوقعة يساعد على نجاح المصرف واستمراره في السوق المصرفية بعوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة. وفقاً لذلك فإن المجموعة الثانية في هذه الدراسة تتمثل بمؤشرات قياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف. وهي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، والمخاطر التشغيلية والتي تعذر على الباحثة حسابها في ظل البيانات المالية المصرح بها من قبل المصارف عينة الدراسة.

- **مخاطر الائتمان:** إن المخاطر الائتمانية تعد الأكثر أهمية وشيوعاً بين المخاطر التي يتعرض لها المصرف. ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارتها والتحكم فيها. والجدول التالي يوضح مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة المختارة.

الجدول رقم (6)
مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة /2014-2006/
الأرقام بالنسب المئوية

المصرف السنة	المصرف الدولي	المصرف العربي	مصرف بيمو	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيبيلوس	مصرف عودة
2006	17	28	20	14	47	35
2007	21	35	23	25	45	32
2008	27	36	31	23	41	33
2009	24	50	28	25	52	35
2010	32	59	32	34	60	44
2011	33	76	49	36	65	57
2012	48	67	39	33	65	60
2013	46	65	27	18	51	59
2014	45	71	30	14	60	52
المتوسط	32	54	31	26	54	45
الانحراف المعياري	12	17	9	8	9	12
أعلى قيمة	48	76	49	36	65	60
أدنى قيمة	17	28	20	14	41	32

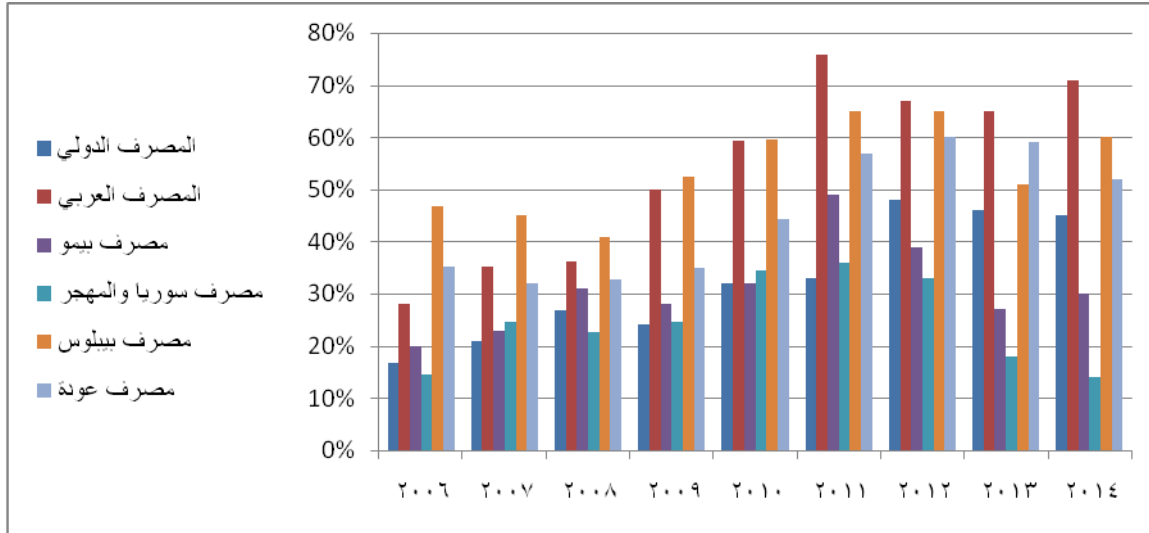
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (7) أن مخاطر الائتمان في المصارف عينة الدراسة للسنوات المختارة تأرجحت وسطياً بين (54%) لكل من المصرف العربي ومصرف بيبيلوس بانحراف معياري قدره (17%) و(9%) على التوالي و(26%) لمصرف سوريا والمهجر بانحراف

معياري قدره (8%)، وأن أعلى قيمة لمخاطر الائتمان تراوحت قيمها ضمن المجال {36-76}. بينما أدنى قيمة لهذه المخاطر تراوحت ضمن المجال {14-41}.

والمخطط البياني التالي يوضح نسب مخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة.

الشكل رقم (9) المخطط البياني لمخاطر الائتمان للمصارف عينة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Excel

- **مخاطر السيولة:** إن ثمة علاقة قوية ما بين السيولة والربحية لدرجة أنه كثيراً ما يُقال عنهما "الهدفان التوأم"، ولكن وعلى الرغم من هذه التوأمة إلا أنهما متعارضان على اعتبار أن تحقيق وتعظيم الربحية يتطلب أن يتم استثمار كل الأموال المتوفرة في المصرف وعدم تعطيل أية أموال على شكل نقد، في حين أن هدف تحقيق السيولة يقضي بالمحافظة على رصيد نقدي في المصرف من أجل ضمان الأمان للمودعين وعدم تعرض المصرف لخطر الإفلاس.
- وفيما يلي عرض لمخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة المختارة.

الجدول رقم (7)

مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة /2014-2006/

الأرقام بالنسب المئوية

المصرف السنة	المصرف الدولي	المصرف العربي	مصرف بيمو السعدي الفرنسي	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيبلوس	مصرف عودة
2006	82	70	19	30	67	79
2007	79	63	33	77	50	69
2008	64	60	69	70	50	62
2009	60	46	72	62	40	61
2010	59	41	66	52	41	52
2011	54	36	53	47	35	43
2012	64	51	60	60	57	53
2013	73	61	56	89	71	52
2014	80	45	55	21	44	73
المتوسط	68	53	54	56	50	60
الانحراف المعياري	10	13	17	22	12	12
أعلى قيمة	82	70	72	89	71	79
أدنى قيمة	54	36	19	21	35	43

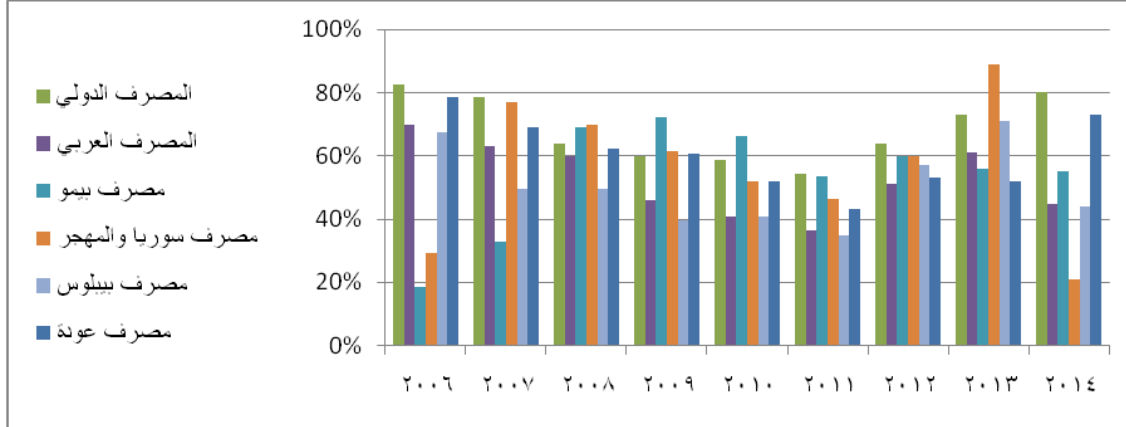
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (7) أن مخاطر السيولة في المصارف عينة الدراسة للسنوات المختارة تأرجحت وسطياً بين (68%) للمصرف الدولي بانحراف معياري قدره (10%) و(50%) لمصرف بيبيلوس بانحراف معياري قدره (12%)، وأن أعلى قيمة لمخاطر السيولة تراوحت

ضمن المجال {70-89}، بينما أدنى قيمة لهذه المخاطر تراوحت ضمن المجال {19-54}.

والمخطط البياني التالي يوضح نسب مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة.

الشكل رقم (10) المخطط البياني لمخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Excel

- **مخاطر سعر الفائدة:** بالرغم من أن هذه المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل المصرفي إلا أن الإفراط فيها من شأنه أن يهدد عائد المصرف والقيمة الاقتصادية لأصوله والتزاماته، لذلك فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية متنامية في الأسواق المالية، وكذلك في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها.
- وفيما يلي عرض لمخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة خلال سنوات الدراسة المختارة.

الجدول رقم (8)

مخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة /2014-2006/

الأرقام بالنسب المئوية

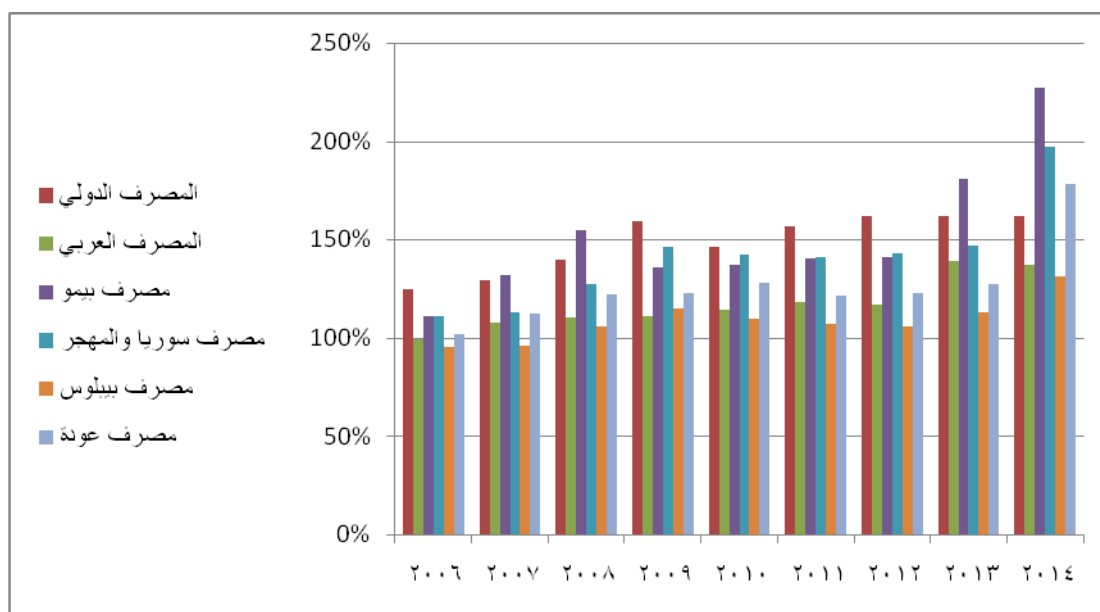
المصرف السنة	المصرف الدولي	المصرف العربي	مصرف بيمو	مصرف سوريا والمهجر	مصرف بيبيلوس	مصرف عودة
2006	125	99	111	111	95	102
2007	129	108	132	113	96	112
2008	140	110	155	127	106	122
2009	159	111	136	147	115	123
2010	146	114	137	142	110	128
2011	157	118	140	141	107	122
2012	162	117	141	143	106	123
2013	162	139	181	147	113	127
2014	162	137	227	197	131	178
المتوسط	149	117	151	141	109	126
الانحراف المعياري	15	13	34	25	11	21
أعلى قيمة	162	139	227	197	131	178
أدنى قيمة	125	99	111	111	95	102

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمصارف عينة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (8) أن مخاطر سعر الفائدة في المصارف عينة الدراسة للسنوات المختارة تأرجحت وسطياً بين (151%) لمصرف بيمو بانحراف معياري قدره (34%) و(109%) لمصرف بيبيلوس بانحراف معياري قدره (11%)، وأن أعلى قيمة لمخاطر سعر

الفائدة تراوحت قيمتها ضمن المجال {131-227}. بينما أدنى قيمة لهذه المخاطر تراوحت قيمتها ضمن المجال {95-125} والمخطط البياني التالي يوضح مخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة.

الشكل رقم (11) المخطط البياني لمخاطر سعر الفائدة للمصارف عينة الدراسة



المصدر: مخرجات برنامج Excel

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

❖ تمهيد:

بعد أن تم في المبحث الأول تحديد عينة الدراسة، وتحليل متغيرات الدراسة، سنقوم باختبار فرضيات الدراسة بهدف التعرف على مدى تأثير المخاطر المصرفية على الربحية للمصارف السورية الخاصة. وذلك من خلال تقدير وتحليل انحدار مؤشرات مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة على الربحية (والمتمثلة بالعائد على حقوق الملكية) للمصارف عينة الدراسة.

1: اختبار الفرضيات والتوصل إلى نماذج الانحدار: سيتم اختبار الفرضيات من خلال إجراء التحليل الإحصائي لبيانات المصارف عينة الدراسة ولجميع سنوات السلسلة الزمنية من عام 2006 حتى عام 2014، وذلك من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات. حيث كانت فرضية الدراسة تنص على التالي: "هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته للمخاطر المالية" وينبثق عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية هي: **الفرضية الأولى:** هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته للمخاطر الائتمانية. **الفرضية الثانية:** هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر السيولة. **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة. حيث عمدت الباحثة إلى اختبار هذه الفرضيات لكل مصرف على حدة.

1: المصرف الدولي للتجارة والتمويل:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (9)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	-.805**	-.420	-.486
	Sig. (2-tailed)		.009	.260	.185
	N	9	9	9	9
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	-.805**	1	-.106	.821**
	Sig. (2-tailed)	.009		.786	.007
	N	9	9	9	9
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	-.420	-.106	1	-.423
	Sig. (2-tailed)	.260	.786		.257
	N	9	9	9	9
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	-.486	.821**	-.423	1
	Sig. (2-tailed)	.185	.007	.257	
	N	9	9	9	9

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

بناء على الجدول السابق يتبين ما يلي:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة مابين العائد على الملكية وبين مخاطر الائتمان عكسية وقوية حيث بلغت (-0.81) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبينما العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة عكسية وضعيفة حيث بلغت على التوالي (-0.42 و -0.49).
- العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر سعر الفائدة حيث بلغت (0.82) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.01) أي باحتمال ثقة قدره 90%، بينما العلاقة بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة عكسية وضعيفة جداً حيث بلغت (-0.11)، أما

العلاقة بين نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة فهي عكسية وضعيفة حيث بلغت (-0.42) .

ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، ومعايير المخاطرة عينة الدراسة المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (10)
جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.952 ^a	.906	.850	2.45037	.906	16.158	3	5	.005

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر, السيولة مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته 85% من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الملكية ، أما النسبة المتبقية 15% تعود للأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (11)

معاملات الارتباط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	45.844	20.196		.072
	مخاطر الائتمان	-.481	.150	-.872	.024
	مخاطر السيولة	-.309	.104	-.505	.032
	مخاطر سعر الفائدة	.007	.128	.017	.957

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = 45.84 - 0.48 CR - 0.31 LR + 0.01 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.48% ، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.31% ، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.01%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (12)

تحليل التباين

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	291.051	3	97.017	16.158	.005 ^a
Residual	30.022	5	6.004		
Total	321.072	8			

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر, السيولة مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

b. Dependent Variable: الملكية على العائد

نجد بعد دراسة أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة 0.05 و 0.01، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة 5% و 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة القائلة: بوجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة باحتمال ثقة (95% و 99%).

2: مصرف بيلوس:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (13)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	-.007-	-.393-	.847**
	Sig. (2-tailed)		.985	.295	.004
	N	9	9	9	9
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	-.007-	1	-.389-	.412
	Sig. (2-tailed)	.985		.300	.271
	N	9	9	9	9
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	-.393-	-.389-	1	-.325-
	Sig. (2-tailed)	.295	.300		.393
	N	9	9	9	9
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	.847**	.412	-.325-	1
	Sig. (2-tailed)	.004	.271	.393	
	N	9	9	9	9

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي:

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة ما بين العائد على الملكية و بين مخاطر سعر الفائدة طردية وقوية حيث بلغت (0.85) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.01)، وبينما العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة عكسية وضعيفة جداً حيث بلغت على التوالي (- 0.01 و - 0.39).

٢. العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ أن العلاقة بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة ضعيفة جداً وعكسية حيث بلغت (- 0.39)، بينما العلاقة بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر سعر الفائدة ضعيفة وطردية حيث بلغت (0.41)، أما العلاقة بين نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة فهي ضعيفة وعكسية حيث بلغت (- 0.33) .
ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومعايير المخاطرة عينة الدراسة المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (14)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.966 ^a	.934	.894	1.914	.934	23.464	3	5	.002

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر, السيولة مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته 89% من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الملكية ، أما النسبة المتبقية 11% تعود للأخطاء العشوائية.

٢.

الجدول رقم (15)

معاملات الارتباط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-27.991-	9.231		-3.032-	.029
	مخاطر الائتمان	-.342-	.088	-.514-	-3.887-	.012
	مخاطر السيولة	-.133-	.061	-.279-	-2.187-	.080
	مخاطر سعر الفائدة	.530	.070	.968	7.512	.001

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = -27.1 - 0.34 CR - 0.13 LR + 0.53 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: أنه كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.34% ، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.13% ، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.53%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (16)

تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	257.903	3	85.968	23.464	.002 ^a
	Residual	18.319	5	3.664		
	Total	276.222	8			

a. Predictors: (Constant), الفائدة سعر مخاطر, السيولة مخاطر, الائتمان مخاطر

b. Dependent Variable: الملكية على العائد

نجد عقب دراسة الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة 0.05 و0.01، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة 95% و 99% فقط، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة باحتمال ثقة (95% و 99%).

3: مصرف عودة:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (17)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	-.123	.374	.859**
	Sig. (2-tailed)		.752	.321	.003
	N	9	9	9	9
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	-.123	1	-.602	.392
	Sig. (2-tailed)	.752		.087	.297
	N	9	9	9	9
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	.374	-.602	1	.075
	Sig. (2-tailed)	.321	.087		.848
	N	9	9	9	9
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	.859**	.392	.075	1
	Sig. (2-tailed)	.003	.297	.848	
	N	9	9	9	9

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة ما بين العائد على الملكية وبين نسبة مخاطر الائتمان عكسية وضعيفة جداً وبلغت (- 0.12)، والعلاقة ما بين العائد على الملكية وبين نسبة مخاطر السيولة طردية وضعيفة وبلغت (0.37)، ونسبة مخاطر السيولة، والعلاقة ما بين العائد على الملكية ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية وقوية حيث بلغت (0.86) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.01).
٢. العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية ومقبولة بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة، حيث بلغت (- 0.60)، بينما العلاقة بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية وضعيفة حيث بلغت (0.39)، أما العلاقة بين نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة فهي طردية وضعيفة جداً حيث بلغت (0.08).

ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومعايير المخاطرة عينة الدراسة المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (18)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.994 ^a	.989	.982	1.196	.989	148.420	3	5	.000

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر, السيولة مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية قوية جداً حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته (98%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الملكية، والنسبة المتبقية (2%) ترجع للأخطاء العشوائية.

٢.

الجدول رقم (19)

معاملات الارتباط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	-27.520	4.322		.001
	مخاطر الائتمان	-.446	.053	-.590	.000
	مخاطر السيولة	-.049	.050	-.063	.378
	مخاطر سعر الفائدة	.468	.024	1.095	.000

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = -27.52 - 0.45 CR - 0.05 LR + 0.47 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.45% ، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.05% ، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.47%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (20)

تحليل التباين

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	637.068	3	212.356	148.420	.000
	Residual	7.154	5	1.431		
	Total	644.222	8			

a. Predictors: (Constant), الائتمان مخاطر, السيولة مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

b. Dependent Variable: الملكية على العائد

من الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة (0.05 و 0.01)، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة 1%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة جوهريّة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة باحتمال ثقة (99%).

4: مصرف سوريا والمهجر:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كمايلي:

الجدول رقم (21)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	.449	.506	.073
	Sig. (2-tailed)		.371	.306	.891
	N	6	6	6	6
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	.449	1	.178	.319
	Sig. (2-tailed)	.371		.736	.538
	N	6	6	6	6
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	.506	.178	1	.826*
	Sig. (2-tailed)	.306	.736		.043
	N	6	6	6	6
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	.073	.319	.826*	1
	Sig. (2-tailed)	.891	.538	.043	
	N	6	6	6	6

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة ما بين العائد على

الملكية، وبين مخاطر الائتمان، ومخاطر سعر الفائدة طردية وضعيفة جداً، حيث بلغت

على التوالي (0.45 و 0.07)، بينما العلاقة بين العائد على الملكية ومخاطر السيولة

طردية ومقبولة حيث بلغت (0.51).

٢. العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية وقوية

بين كل من نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة حيث بلغت (0.83) وهي

ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة (0.05) أي باحتمال ثقة قدره 95%، بينما العلاقة

بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية

وضعيفة بل معدومة حيث بلغت على التوالي (0.18 و 0.32).

ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي

التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومعايير المخاطرة عينة الدراسة

المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (22)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.987 ^a	.974	.934	.01333	.974	24.638	3	2	.039

a. Predictors: (Constant), مخاطر السيولة, مخاطر الائتمان, مخاطر سعر الفائدة,

يتمتع النموذج بقدرة تفسيرية قوية حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته

93% من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الملكية ، أما النسبة المتبقية 7% تعود

للأخطاء العشوائية.

٢.

الجدول رقم (23)

معاملات الارتباط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	-.171	.034		.037
	مخاطر الائتمان	.406	.080	.624	.037
	مخاطر السيولة	.481	.063	1.575	.017
	مخاطر سعر الفائدة	-.063	.010	-1.428	.022

a. Dependent Variable: العائد على الملكية

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = -0.17 + 0.41 CR + 0.48 LR - 0.06 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% تزداد ربحية المصرف بمقدار 0.41% ، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% تزداد ربحية المصرف بمقدار 0.48% ، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.06%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (24)

تحليل التباين

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.013	3	.004	24.638	.039
	Residual	.000	2	.000		
	Total	.013	5			

a. Predictors: (Constant), مخاطر السيولة, مخاطر الائتمان, مخاطر سعر الفائدة

b. Dependent Variable: العائد على الملكية

من الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة 0.05، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة باحتمال ثقة 95%.

5: المصرف العربي:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (25)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	.515	-.599-	.753
	Sig. (2-tailed)		.296	.209	.084
	N	6	6	6	6
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	.515	1	-.965**	-.013-
	Sig. (2-tailed)	.296		.002	.980
	N	6	6	6	6
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	-.599-	-.965**	1	-.141-
	Sig. (2-tailed)	.209	.002		.789
	N	6	6	6	6
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	.753	-.013-	-.141-	1
	Sig. (2-tailed)	.084	.980	.789	
	N	6	6	6	6

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

يتبين من تحليل الجدول السابق ما يلي:

١. العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة ما بين معدل العائد على الملكية، وبين نسبة مخاطر الائتمان طردية ومقبولة، حيث بلغت (0.52)، بينما العلاقة بين معدل العائد على الملكية ونسبة مخاطر السيولة عكسية ومقبولة حيث بلغت (0.60)، أما العلاقة بين معدل العائد على الملكية ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية وجيدة حيث بلغت (0.75) عند مستوى دلالة (0.10) وباحتمال ثقة قدره 90% .
 ٢. العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ وجود علاقة ارتباط عكسية وقوية جداً بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة حيث بلغت (0.97) عند مستوى دلالة (0.05 و 0.01) وباحتمال ثقة قدره 95% و 99%، بينما العلاقة بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر سعر الفائدة عكسية وضعيفة جداً بل تكاد تكون معدومة حيث بلغت (0.013)، أما العلاقة بين نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة فهي عكسية و ضعيفة جداً بل تكاد تكون معدومة حيث بلغت (0.14).
- ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومعايير المخاطرة عينة الدراسة المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (26)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.920 ^a	.847	.618	.02809	.847	3.699	3	2	.220

a. Predictors: (Constant), السيولة مخاطر, الائتمان مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته (62%) من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الملكية، والنسبة المتبقية (38%) تعود للأخطاء العشوائية.

٢.

الجدول رقم (27)

معاملات الارتباط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.142	.394		-.360	.753
	مخاطر الائتمان	.213	.325	.844	.656	.579
	مخاطر السيولة	.111	.436	.330	.254	.823
	مخاطر سعر الفائدة	.034	.014	.811	2.375	.141

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = 0.142 + 0.213 CR + 0.111 LR + 0.034 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.213% ، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.111% ، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.034%.

٣. اختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سنستخدم

اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي الجدول رقم (28)

تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.009	3	.003	3.699	.220 ^a
	Residual	.002	2	.001		
	Total	.010	5			

a. Predictors: (Constant) مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة

b. Dependent Variable:العائد على الملكية

نجد من تحليل الجدول أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من مستوى الدلالة (5% و 1%)، ويستدل من ذلك على أن النموذج غير مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم بوجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة.

وبغرض الوصول إلى نموذج إحصائي مناسب لتمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، عمدت الباحثة إلى استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات، من خلال دراسة المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة كل على حدة. وبعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل وفق ما يلي:

١.

الجدول رقم (29)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.753 ^a	.567	.459	.03345	.567	5.235	1	4	.084

a. Predictors: (Constant), مخاطر سعر الفائدة

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة حيث تفسر مخاطر سعر الفائدة ما نسبته (46%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الملكية، والنسبة المتبقية (64%) تعود لعوامل أخرى تؤثر عليه.

٢.

الجدول رقم (30)

معاملات الارتباط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	.021	.024		.441
	مخاطر سعر الفائدة	.032	.014	.753	.084

a. Dependent Variable: العائد على الملكية

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = 0.021 + 0.032 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.032%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (31)

تحليل التباين

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.006	1	.006	5.235	.084
	Residual	.004	4	.001		
	Total	.010	5			

a. Predictors: (Constant), مخاطر سعر الفائدة

b. Dependent Variable: العائد على الملكية

من الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة 0.10، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (مخاطر سعر الفائدة) فقط عند مستوى دلالة 10%. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة وذلك باحتمال ثقة 90%.

6: مصرف بيمو السعودي الفرنسي:

أولاً: تحليل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع: تم استخدام معامل الارتباط بيرسون Person Correlation لاختبار العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في معايير المخاطر المستخدمة في الدراسة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (32)

مصفوفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من عام 2006-2014

Correlations					
		العائد على الملكية	مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر سعر الفائدة
العائد على الملكية	Pearson Correlation	1	-.521	.034	.542
	Sig. (2-tailed)		.151	.930	.131
	N	9	9	9	9
مخاطر الائتمان	Pearson Correlation	-.521	1	.443	.063
	Sig. (2-tailed)	.151		.232	.872
	N	9	9	9	9
مخاطر السيولة	Pearson Correlation	.034	.443	1	.319
	Sig. (2-tailed)	.930	.232		.402
	N	9	9	9	9
مخاطر سعر الفائدة	Pearson Correlation	.542	.063	.319	1
	Sig. (2-tailed)	.131	.872	.402	
	N	9	9	9	9

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS .

بناءً على الجدول السابق يتبين ما يلي:

١. العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: نلاحظ أن العلاقة ما بين معدل العائد على الملكية وبين نسبة مخاطر الائتمان عكسية و مقبولة حيث بلغت (- 0.52) بينما العلاقة بين معدل العائد على الملكية ونسبة مخاطر السيولة طردية وضعيفة جداً حيث بلغت (0.03) و العلاقة بين معدل العائد على الملكية ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية ومقبولة حيث بلغت (0.54).

٢. العلاقة بين المتغيرات المستقلة فيما بينها: نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية وضعيفة بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر السيولة حيث بلغت (0.44)، بينما العلاقة بين نسبة مخاطر الائتمان ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية وضعيفة جداً حيث بلغت (0.06) و العلاقة بين نسبة مخاطر السيولة ونسبة مخاطر سعر الفائدة طردية وضعيفة حيث بلغت (0.32).

ثانياً: نموذج الانحدار: بعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومعايير المخاطرة عينة الدراسة المتمثلة (بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة) كمتغيرات مستقلة وفق مايلي:

١.

الجدول رقم (33)
جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.785 ^a	.616	.386	5.302	.616	2.676	3	5	.158

a. Predictors: (Constant), السيولة مخاطر, الائتمان مخاطر, الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية ضعيفة حيث تفسر معايير المخاطرة موضوع الدراسة ما نسبته 39% من التغيرات التي تطرأ على معدل العائد على الملكية ، أما النسبة المتبقية 61% تعود للأخطاء العشوائية.

٢.

الجدول رقم (34)

معاملات الارتباط

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	10.357	10.535		.983	.371
	مخاطر الائتمان	-.480	.243	-.614	-1.979	.105
	مخاطر السيولة	.053	.128	.135	.413	.697
	مخاطر سعر الفائدة	.107	.058	.538	1.832	.126

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = 10.36 - 0.48 CR + 0.53 LR + 0.11 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% انخفضت ربحية المصرف بمقدار 0.48%، وبالمقابل كلما زادت مخاطر السيولة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.48%، وكلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.11%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (35)

تحليل التباين

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	225.654	3	75.218	2.676	.158 ^a
	Residual	140.568	5	28.114		
	Total	366.222	8			

a. Predictors: (Constant), المخاطر الائتمانية, المخاطر السيولة, المخاطر سعر الفائدة

b. Dependent Variable: الملكية على العائد

من الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من أي مستوى دلالة، ويستدل من ذلك على أن النموذج غير مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة.

وبغرض الوصول إلى نموذج إحصائي مناسب لتمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، عمدت الباحثة إلى استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط للمتغيرات، من خلال دراسة المتغير التابع مع المتغيرات المستقلة كل على حدة. وبعد سلسلة من المعالجات الإحصائية وصلنا إلى النموذج الإحصائي التالي الذي يربط بين العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع ومخاطر سعر الفائدة كمتغير مستقل وفق ما يلي:

١.

الجدول رقم (36)

جدول المقاييس الإحصائية

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.859 ^a	.737	.700	4.919	.737	19.623	1	7	.003

a. Predictors: (Constant), الفائدة سعر مخاطر

إن هذا النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مقبولة حيث تفسر مخاطر سعر الفائدة ما نسبته (70%) من التغيرات التي تطرأ على العائد على الملكية، والنسبة المتبقية (30%) تعود لعوامل أخرى تؤثر عليه.

٢.

الجدول رقم (37)

معاملات الارتباط

Coefficients ^a					
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	Sig.
		B	Std. Error	Beta	
1	(Constant)	-37.890	10.588		.009
	مخاطر سعر الفائدة	.367	.083	.859	.003

a. Dependent Variable: الملكية على العائد

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن النموذج النهائي الذي حصلنا عليه هو:

$$ROE = -37.89 + 0.37 IRR$$

ويمكن تفسيره بأنه: كلما زادت مخاطر سعر الفائدة بمقدار 1% زادت ربحية المصرف بمقدار 0.37%.

٣. لاختبار فيما إذا كان هذا النموذج جيد للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة،

سنستخدم اختبار تحليل التباين المبين وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (38)

تحليل التباين

ANOVA ^b						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	474.833	1	474.833	19.623	.003
	Residual	169.389	7	24.198		
	Total	644.222	8			

a. Predictors: (Constant), الفائدة سعر مخاطر

b. Dependent Variable: الملكية على العائد

من الجدول نجد أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أصغر من مستوى الدلالة 0.05 و 0.01، ويستدل من ذلك على أن النموذج مناسب في تمثيل العلاقة الخطية المفترضة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (مخاطر سعر الفائدة) فقط عند مستوى دلالة 1%. وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة وذلك باحتمال ثقة 95% و 99%.

النتائج والتوصيات

Results and recommendations

يتضمن هذا المبحث أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث وقد تم عرضها بفقرتين، الأولى تناولت النتائج، أما الثانية فقد ركزت على التوصيات.

1: نتائج اختبار الفرضيات Results of testing hypotheses: بناء على ما تم

استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري، وتحليل مالي وإحصائي، واختبار للفرضيات المقدمة في المبحث الثاني فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وأحد المتغيرات المستقلة وباقي المتغيرات المستقلة بالنسبة لجميع المصارف عينة الدراسة.
٢. وجود علاقة جوهرية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لكل من مخاطره المالية، والمتمثلة بمخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، وذلك بالنسبة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، ومصرف بيبيلوس، ومصرف عودة، ومصرف سوريا والمهجر.
٣. بالنسبة للمصرف العربي فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة، أما مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وبينهم.
٤. بالنسبة لمصرف بيمو السعودي الفرنسي فقد تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وإدارته لمخاطر سعر الفائدة، أما مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصرف وبينهم.

2: التوصيات Recommendations: بناء على النتائج التي توصل إليها البحث تقدم

الباحثة العديد من المقترحات والتوصيات المهمة لتحقيق الهدف من إجراء البحث والنهوض به إلى المستوى المطلوب، وهذه التوصيات تتمثل بالآتي:

١. ضرورة الاهتمام بالقروض المصرفية المباشرة، وتطوير أساليب الائتمان وسياساته وأساليبه، وتسهيل إجراءاته، وابتكار ما هو جديد، بحيث تكون المصارف السورية قادرة على المنافسة محلياً وعربياً وعالمياً.
٢. ضرورة اهتمام المصارف والمنشآت المالية بالدراسات والنماذج والتطبيقات المتعلقة بالمخاطر، وكيفية إدارتها بالشكل الذي يضمن عدم تعرض موجودات المصرف إلى انخفاض في قيمتها.
٣. عدم تركيز الائتمان سواء في قطاع معين أو أشخاص معينين، ووجود إدارة تسليف رشيدة.
٤. رصد المخصصات الكافية لمقابلة التدني المحتمل في التسهيلات الائتمانية المباشرة.
٥. ضرورة بذل المزيد من الاهتمام من قبل السلطة الرقابية (النقدية) لتطوير آليات نظام التقييم المصرفي.
٦. تعزيز فاعلية الشفافية، والإفصاح عن المعلومات في القطاع المصرفي من خلال إلزام كافة المصارف العاملة في سورية بالإفصاح عن مخاطرها، وإصدار تقارير دورية عن أوضاعها المالية، وفق ما حدده مجلس النقد والتسليف، وما قرره متطلبات معايير

بازل 2 و 3 للرقابة المصرفية. الأمر الذي يعزز الثقة بمصارفنا ويعمل على تشجيع المصارف العالمية على التعامل معها بصورة أفضل.

٧. ضرورة وضع سياسة شاملة ومتكاملة وواضحة لإدارة المخاطر المصرفية ومتابعة تنفيذها والرقابة عليها في القطاع المصرفي السوري ككل، ويتم ذلك من خلال التحديد الواضح لدور مجلس الإدارة وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة في إدارة كل نوع من المخاطر، وتفعيل دور مديريات المخاطر في سائر المصارف السورية بشكل كامل، وتخصيص دوائر مستقلة لكل نوع من المخاطر، وزيادة نشر الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر لدى العاملين في المصارف.

٨. التركيز على مجمل المخاطر المصرفية بأنواعها المختلفة، لما لها من دور كبير وحيوي على ربحية المصرف. حيث هناك أكثر من طريقة لحساب النسب، ومعظم الدراسات السابقة تركز على نوع أو نوعين من المخاطر فقط.

٩. التركيز على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث العلمية حول إدارة المخاطر لأنه موضوع معقد ويوجد فيه أكثر من طريقة لحساب النسب وقد تختلف النتيجة باختلاف طريقة الحساب.

١٠. توظيف وتأهيل عناصر فنية كفوءة في مديرية المخاطر في المصارف، والاهتمام بإعداد وتنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال إدارة المخاطر بحيث ترتبط بواقع العمل المصرفي ذو البيئة المتغيرة والمتجددة.

قائمة المراجع reference list

أولاً: المراجع العربية :Arabic references

✓ الكتب :books

١. الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، 2003، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
٢. الحشاد، نبيل، 2005، "دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية" موسوعة بازل II - الجزء الثاني، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.
٣. الحلفي، عبد الجبار، 2007، "أسلوب إدارة المخاطر في المصارف العراقية"، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة.
٤. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
٥. الزرير رانيا، والغصين راغب، 2013-2014، "الرقابة المالية والإدارية في المصارف"، منشورات جامعة دمشق.
٦. السبسي، صلاح الدين حسن، 1998، "دراسات تطبيقية: نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية"، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، بيروت.
٧. السبسي، صلاح الدين حسن، 2005، "قضايا اقتصادية معاصرة: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية"، الهيئة المصرفية العامة للكتاب، مصر.
٨. الشعار، محمد نضال، "أسس العمل المصرفي"، حلب، سورية.
٩. الشعار، محمد نضال، 2005، "أسس العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي"، الجندي للطباعة والنشر، سورية، حلب.
١٠. الشماغ، خليل، 2004، "إعداد ورقابة الموازنة المصرفية"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دمشق.
١١. الصحن، عبد الفتاح محمد، ودرويش، محمود ناجي، 1998، "المراجعة بين النظرية والتدقيق"، الدار الجامعية، مصر.
١٢. الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
١٣. الصيرفي، محمد، 2007، "إدارة المصارف" الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
١٤. حشاد، نبيل، 2004، "دليلك إلى اتفاق بازل 2 (المضمون - الأهمية - الأبعاد): موسوعة بازل 2 (ج2)"، لبنان، بيروت، اتحاد المصارف العربية.
١٥. حماد، طارق عبد العال، 2003، "إدارة المخاطر (أفراد - إدارات - شركات - بنوك)".

١٦. حنفي، عبد الغفار، قرياقص، رسمية، 1999، "الأسواق والمؤسسات المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.
١٧. حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، 1991، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية (السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك العربية)"، بيروت، الدار الجامعية.
١٨. خان، طارق الله وأحمد، حبيب، 2003، "إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية"، جدة، مكتبة الملك فهد الوطنية.
١٩. رمضان، زياد، 1998، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، دار وائل، عمان.
٢٠. سفير، فائق، 2000، "محاسبة البنوك"، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
٢١. سلام، عماد صلاح، 2004، "البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية"، لبنان، بيروت، اتحاد المصارف العربية.
٢٢. شابر، محمد عمر، 1990، "نحو نظام نقدي عادل"، دراسة النقود والمصارف والسياسة النقدية والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الإسلام، سلسلة إسلامية المعرفة (3)، الطبعة الثانية، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
٢٣. عبادة، إبراهيم عبد الحليم، 2008، "مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع.
٢٤. عبد العال حمادة، طارق، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
٢٥. عبد الله، خالد أمين، والطراد، اسماعيل ابراهيم، 2006، "إدارة العمليات المصرفية - المحلية والدولية -"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٢٦. عبد الله، سلامة، 1974، لخطر والتأمين والأصول العلمية والعملية، الطبعة الرابعة"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
٢٧. عقل، مفاح، 1999، "مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها" وجهات نظر مصرفية"، عمان.
٢٨. فصالة، أبو الفتوح علي، 1999، "التحليل المالي وإدارة الأموال"، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.
٢٩. قاسم، عبد الرزاق، والعلي، أحمد، 2010، "إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية"، سورية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
٣٠. كنجو، كنجو، وآخرون، 2006، "إدارة المؤسسات المالية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، سورية.
٣١. مطر، محمد، 2004، "إدارة الاستثمارات"، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة.
٣٢. هندي، منير، 1996، "إدارة البنوك التجارية"، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.

✓ المجلات العلمية scientific journals:

١. أحمد، مالك الرشيد، 2005، آذار، "مقارنة بين معياري CAMEL و CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية/ الميزات و عيوب التطبيق: كيف يستخدم معيار CAMEL في قياس أداء فروع المصرف وتصنيفها؟"، مجلة المصرفي، 35، 1-13.
٢. المهندس، منيرة، 2005، "تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي- دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سورية، المجلد (27)، العدد (4).
٣. النجار، فايق، 1998، نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان، البنوك في الأردن، عدد 10، مجلد 17.
٤. قريشي، محمد جموعي، 2004، "تقييم أداء المؤسسات المصرفية"، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، العدد (3)، جامعة ورقلة، الجزائر.
٥. ناصيف، الياس، 1996، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد 185.
٦. حشاد، نبيل، 2005 آذار، "إدارة المخاطر المصرفية: أنواعها، ارتباطها بالحوكمة"، إدارتها، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، العدد 292.
٧. الشماع، خليل، أيلول 2005، "استراتيجيات وسياسات إدارة السيولة في المصرف"، القسم الأول، مجلة الدراسات المالية والمصرفية.
٨. عبد اللطيف أحمد، يوسف رضا، يناير 2006، "نموذج مقترح للتنبؤ بالسيولة في التجارية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ص10.
٩. سعيد، أسامة، الاقتصادية، السنة السادسة، العدد 263، 2006/9/24م.
١٠. صابر، مكرم، سبتمبر 2010، "اتفاقية بازل الثالثة الصناعة المصرفية العالمية في مواجهة الرقابة"، مجلة اتحاد المصارف العربية.

✓ الندوات والمؤتمرات والأبحاث المنشورة على الانترنت:

١. التميمي، يونس ابراهيم، "مادة التدقيق والرقابة في المصارف الإسلامية"، مذكرة غير منشورة، معهد الدراسات المصرفية.

<http://www.kanatakji.com/figh/files/banks/3332.pdf>

٢. الشماع، خليل، أساسيات العمليات المصرفية، معهد التدريب المصرفي، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دورة تدريبية متخصصة.

٣. العلي، أحمد، "أثر المخاطر المالية على تقييم أداء المصارف- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السورية"، جامعة دمشق، سورية.

٤. الكراسنة، ابراهيم، 2010/2/18-7م، إدارة المخاطر، دورة "إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا القطاع المالي، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، سورية.

٥. الكراسنة، ابراهيم، آذار 2006، "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

٦. النشرة الاقتصادية، 2001، البنك الأهلي المصري "نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة"، العدد الرابع، القاهرة.

٧. بنك الاسكندرية، قطاع البحوث الاقتصادية، بحث بعنوان "القواعد الاسترشادية لاتفاق بازل 3".

٨. خان، طارق الله، وأحمد، حبيب، ٢٠٠٣، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات رقم (٥)، ترجمة: د.عثمان بابكر أحمد، مراجعة: د.د. رضا سعد الله، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة.

٩. صندوق النقد العربي، 2004، "الملاح الأساسية لاتفاق بازل 2 والدول النامية"، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية.

١٠. صندوق النقد العربي، 2004، ورقة بعنوان "إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها". الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، أبو ظبي.

١١. طوقان، أمية، 2003، "التحكم المؤسسي"، كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك، ملحق رقم (1)، البنك المركزي الأردني.
١٢. عبد العزيز شحادة، موسى، بلا تاريخ نشر. "عمليات المراجعة المصرفية"، اتحاد المصارف العربية.
١٣. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، توصيات اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
١٤. ما هي بازل؟، مفاهيم مالية- العدد الأول، البنك المصرفي المصري/ المعهد المصرفي المصري، زيارة 21، آذار، 2012، على شبكة الانترنت، ص1:
١٥. محمد، عصام حسن، 2001، مراجع بديوان المحاسبة، "رقابة الأداء على الخدمات العامة"، ورقة عمل مقدمة للدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، قطر.
١٦. مفتاح، صالح، معارفي، فريدة، 2007، "المخاطر الائتمانية- تحليلها وقياسها- إدارتها والحد منها"، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة- كلية العلوم الاقتصادية والإدارية- جامعة الزيتونة- الأردن.

✓ المواقع الإلكترونية:

١. موقع مصرف سورية والمهجر: <http://WWW.bso.com.sy>
٢. موقع المصرف الدولي للتجارة والتمويل: <http://ibtf.com.sy>
٣. موقع مصرف عودة: <http://WWW.banqueaudi.com>
٤. موقع مصرف بيبيلوس:
٥. موقع المصرف العربي:
٦. موقع مصرف بيمو السعودي الفرنسي:
7. http://www.aleqt.com/2008/04/30/article_139119.html.
8. http://www.aleqt.com/2008/04/30/article_139119.html.
9. <http://www.referenceforbusiness.com/management/Pr-Sa/Risk-Management>.
10. <http://www.w3.org/TR/html4/loose.dtd>

11. Bank for International Settlements, Basel Committee on Banking Supervision, 2003, Principles For the Management and Supervision of Interest Rate Risk, Consultative Document, September, from (<http://www.bis.com / publ / bcbs / 102, pdf>).
12. Cole, Rebel A, & Gunther, Jeffery W, "A Camel rating's shelf life", Retrieved March 21, 2012, 1995,p6. From <http://www.ssrn.com /so13/papers.cfm?abstract-id=1293504>.
13. Gilbert, Alton R, Meyer, Andrew p, &Vaughan, Mark D, "The role of a Camel downgrade model in bank surveillance" 2000, p4. Retrieved March 20,2012 from http://www.research.stlouisfed.org/wp/2000/2000021.pdf/federal_reserve_bank_of_ST.Louis.
14. Sarker, Abdul Awwal, "Camels rating system in the context of banking: A proposed "S" for shariah framework", Retrieved March 21, 2012, p3. From http://www.microfinance_gateway.org/p/site/m/...rc/1.945703
15. Schermering, Stephen C, 26-July 2001, "Uniform financial institutions rating system", Retrieved March 21,2012 from <http://www.federalreserve.gov>.
16. الرابط: www.kantakji.com

✓ التقارير والنشرات:

١. التقارير السنوية للمصارف الخاصة السورية عينة الدراسة (مصرف سورية والمهجر، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف عودة، مصرف بيبيلوس، المصرف العربي، مصرف بيمو السعودي الفرنسي) للأعوام (2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011).
٢. قانون الجهاز المركزي للرقابة المالية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 64 تاريخ 2003/9/29م، المادة الثانية.
٣. مجلس النقد والتسليف، سوريا، قرار رقم (588/م ن/ ب 4) تاريخ 2009/11/22.

✓ الرسائل العلمية:

١. الشريف، فراس رجاء الدين، 2010، "أثر كفاية رأس المال على السياسة الائتمانية للمصارف: دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
٢. أحمد علي، علي، 1976، "الإطار العلمي لنظرية الخطر والتأمين"، الفلسفة في التأمين، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

٣. الخجا، جمانة نذير، 2010، "دور الرقابة المصرفية في تحقيق سلامة الوضع المصرفي: الوضع الراهن للرقابة المصرفية في سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
٤. الرمحي، زاهر عطا، 2004، "تطوير أسلوب للتدقيق المبني على المخاطر لدى المصارف الأردنية"، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
٥. الياس، محمد الشريف، وصالح، صافية، 2007، "رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية دراسة حالة بنك الجزائر" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في قسم: علوم اقتصادية - تخصص: نقود، بنوك ومالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٦. حداد، وسيم، 2005، "الديون المتعثرة في البنوك التجارية في الأردن"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد.
٧. ذهبية، بلعيد، 2007، "الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك الجزائرية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدية.
٨. رومية، ميساء خالد، 2012، "إمكانية تطبيق نموذج تصنيف السمات المعروف ب (CAMEL) في تقييم الأداء المصرفي في سورية : (الواقع والتحديات)"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سورية.
٩. كعدان، حسان، 1997، الرقابة وتقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية عن المصرف التجاري السوري، أطروحة دكتوراه.
١٠. ناصر، سالم كاسر، 2009، "التحليل المالي وأثره على سياسات الإقراض في المصارف المتخصصة"، رسالة ماجستير في قسم إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Casu, Barbara, Girardone Claudia, Molyneux Philip, 2006, "Introduction to Banking", Prentice Hall, Financial Times, Pearson Education.
2. Dorfman, Mark S, 1998, "Introduction to Risk Management and Insurance", 6TH ED, perentice Hall.
3. Gallate, Reto R, February 2003, Risk management and Capital Adequacy, McGraw-Hill, Cambridge, Massachusetts.
4. Greuning Hennie Van, Bratanovic Sonja Brajovic, 2003, Analyzing and Managing Banking Risk, second edition, The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank, Washington, united states America.

5. Greuning, Herni evan, Brantanovic, Sonja Brajovic, 2000, Analyzing and Managing Banking Risk, A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, 1st Edition, The world Bank, Washington D.C.
6. Hemple, George H, & Simonson, Donald G, & Coleman, Alan B, 1998, "Bank Management: Text & Cases", 4TH ED, New York, John Wiley & Sons, Ice,.
7. Jessup, Paul F, 1980, "Modern Bank Management", St.Paul West, Publication co,
8. Joseph, Sinkey, 2000, "Commercial Bank Management", 5TH ED, Mcmillan Pub, New York,.
9. Kidwell, David, & Peterson, 2000,"Financial Institutions, Markets and Money", 7TH ED, Harcourt College Publishers, USA.
10. Koch, Timothy W, &Macdonald, 2000, "Bank Management", 4TH ED, Harcourt College Publishers, USA.
11. Masckin, Fredric, Financial Markets & Institutions, Wesley Pub, New York, 2nd Edition.
12. Mishkin, Frederic S, 2004, "The Economics of Money, Banking, Financial Markets", Columbia University, 7TH ED, Addison Wesley.
13. Namee, David Mc,1998," Business Risk Assessment", The Institute Of Internal Auditor USA.
14. Rejda, George E, "Principles of Risk Management and Insurance" , 7TH ED, Addison Wesley longmam, Inc.
15. Rose, Peter, 2005, "Bank Management & Financial Services", McGraw Hill Companies.
16. Rose, Peter, 1999, "Commercial Bank Management", McGraw Hill Companies.
17. Rose, Peter, 2002,"Commercial Bank Management, Measures & Evaluating bank Performance".
18. Rose, Peter, 1996, "Commercial Bank Management", 3rd ED, Mc Graw-Hill, USA.
19. Rose, peter, 2002, “Commercial Bank Management, Measuures & Evaluating bank Performance.
20. Santomero & Babble, 2004, "Financial Markets Instrumens & Institutions, 3rdED, McGraw – Hill.

21. Ruth, George E, 1995, "Commercial Lending", 3rd Edition, American Bankers Association, USA.
22. Rutherford, Janette, 1993, "Introduction to Stock Exchange Insentient", 2ed ED, The Macmillan, Press LTD, London.
23. Saita ,Francesco, 2007, Value at Risk and Bank Capital Management, Elsevier Inc, United States of America.
24. Saunders, Anthony M, & Cornett, Marcia Millon, 2002, "Financial Institutions management: A risk Management Approach", 4TH ED, McGerw-Hill.

✓ **Research And Publishes:**

1. Dennis Hyemura, Feb 1997, "EVA : A top down Approach to risk management", The journal of Lending and credit risk management.
2. Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices for Managing Liquidity, February, 2000.
3. Basel Committee on Banking Supervision, Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk, 2003.
4. Basel Committee on Banking Supervision: Basel Committee Principles for The Management of Credit Risk, Bank of International Settlements (BIS), September, 2000.
5. Angbazo, L. 1997. Commercial Bank Net Interest Margins, Default Risk, Interest- Risk, and Off-Balance Sheet Banking. Journal of Banking and Finance, 21: 55-87.
6. Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar, 2009, The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks: 1996-2005, World Academy of Science, Engineering and Technology, 54.
7. Financial Services Roundtable, June1999, "Guiding Principles In Risk Management For U.S Commercial Banks", Report of the Subcommittee and Working Group On Risk Management Principles.
8. Sahajwala, Ranjana, & Bergh, Paul Vanden, 2000, "Supervisory risk assessment and early warning systems, Basel Committee on Banking Supervision": working papers.
9. Saidane, Ezzeddine, 12-16/8/2007, Workshop: ("Risk Management"), Central Bank Of Syria, Damascus, Syria.
10. T.Fraker, Gregory, 2006, "Using Economic Value Added (EVA) to Measure and Improve Bank Performance", Paper Writing Contest RMA – Arizona Chapter.

Syrian Arab Republic
Damascus University
Faculty of Economic
Department of Banking and Insurance



**The Role of the Risk Management in Evaluating the
Performance of Banks and its Importance:**
"Empirical Study on the Commercial Banks in Syria"

This Thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Master's Degree in Banking and Financial
Sciences

Prepared by: Safaa Nadeem Nbeiaha

Supervised by: Dr. Ragheed khasoha

Co – Supervised by: Dr. Ahmad Al Ali

Damascus 2015